

jabir.abbas@yahoo.com



۱۸۹

۱۱۸


بازدید شد
۱۳۸۱



jabir.abbas@yahoo.com

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲
شماره قفسه ۲۹۰۱۷
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای ملی	۴۴۹۱
نام کتاب مجموعه رسائل مختلفه	
مؤلف	مؤسسه ۱۳۰۲
موضوع تالیف	شماره دفتر ۲۹۰۱۷
شماره قفسه ۶۴۰۴	۱۳۸۱

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

نظری - فهرست شده

۱۷۰۱

۱۸۹


۱۱۸

بازدید شد
۱۳۸۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی		۴۴۹۱
نام کتاب مجموعه رسائل مختلفه		
مؤلف		مؤسسه ۱۳۰۲
موضوع تألیف		شماره دفتر
شماره قفسه ۵۴۴۰۴		۲۹۰۱۷
		۱۷۰۱

jabir.abbas@yahoo.com



خطی فهرست شده
۱۱۸۰۱

[illegible]

1891

والامكان
الممكن والامر لازم فيكون
بالضرورة فان كان
دار وهو باطل بالضرورة وان كان
الممكن تكون ممكنة بالضرورة وهو باطل
بالضرورة فيكون واجب بالضرورة الى السبب على وجوده كماله في السبب
الاول هو الاستدلال بالافاق وفيه قسمين احدهما هو القسم الاول وهو
بقوله تعالى **ما من شيء الا عن عنده** والآخر هو القسم الثاني وهو **ما من شيء الا عن عنده**
وعليه قسم فاما القسم الاول فهو تقسيمه الى الواجب والممكن فاما القسم الثاني
للمصانع التي هي ان نظري في الوجود نفسه وتقسيمه الى الواجب والممكن فاما القسم الثاني
عن جميع ما عداه من الممكنات وفي هذا الباب يفرق بين القولين الاولين والآخرين
على كل شيء شبيه بالمتنفس في ذلك وهو كقولهم **ما من شيء الا عن عنده** والآخرين
قادر وسببها في واما الثاني فالقسمين في الملتزم لزوم الدور والامر الاول
فيحتاج الى بيان لم يرين احدهما بيان الامر الاول
فانما بيان بطلانها انما بيان ما هو
الحاجي

بالضرورة
فان كان الواجب موجودا
معها فهو المطرد ان كان
بجملتها في الامكان اذا لا واسطة بينهما فلا بد من
مؤثر خارج منها بالضرورة فلو لم يكن كان في نفسه
وان كان ممكنا فمقتضى الكلام ان يقولوا انما الدور في ذاته
وان كان ممكنا فمقتضى الكلام ان يقولوا انما الدور في ذاته
لزمها واما بيان الامر الثاني فيضو بان بطلانها فمقتضى الامر الثاني
كما يتوقف الامر على الباطل على ذلك لانه اذا توقف الامر الثاني
موجود او معدوم معا وهو محال وذلك لانه اذا توقف الامر الثاني
وعلى جميع ما يتوقف عليه باو من جملة ما يتوقف عليه الباطل هو
والموقوف على تقدمه على الموقوف عليه فمقتضى الامر الثاني
تقدم كون موجودا قبل ان يكون فمقتضى الامر الثاني
معا وهو جموع وانما جميع تلك السلسلة ممكنة لا تضاهيها الا على
وهكذا وهو ايضا باطل لان جميع تلك السلسلة ممكنة لا تضاهيها الا على
بجملتها في الامكان انما الاول فلا بد ان يكون المؤثر خارجا ولا لزم ان يكون
والاقسام كلها باطله انما الاول فلا بد ان يكون المؤثر خارجا ولا لزم ان يكون
نفسه وهو باطل كالتقدم واما الثاني فلا بد ان يكون المؤثر خارجا ولا لزم ان يكون
في نفسه لان الجزء من جملة ما هو عليه ايضا فيزعم تقدمه على نفسه وهو
محتاج واما الثالث فلو جزم الاول ان يزم ان يكون الجماع جملة الممكنات
في تلك السلسلة فلا يكون

15

<http://fb.com/ranajabirabbas>

فيكون فان كان الاول انهم قد اجتمعوا
 والحادث معاني في الشئ الواحد وهو ان كان
 الثاني يلزم بطلان ما علم ضرورة وهو ان كان
 هو حال المخلوق الاعرض فلا يحتاج في وجوده الى الاجسام والحوادث
 او الى حدوثها وان كان الثاني فهو ان الحادث لما نصبت له حيث
 وبالجود اذ كان مكانا فيقدر الى المورثان كان المورثان في حال قد ان
 فيلزم قد ان كان ثمة حدوثه فيلزم حدوثه في كل ما كان في ذلك زمان
 موجب الزم ما قدم العالم احدثه الله تعالى في كل زمان
 وهو اللط وهو اللط فيكون قدرته عامه
 الى جميع بالسوء فيكون قدرته عامه
 في بيان عموم قدرته وقدرته على شئ والنظام حيث اعتقد انه لا يقدر على
 والثوب حيث زعموا انه لا يقدر على شئ مقدورا او غير مقدور
 والبطل حيث منع ذلك كذا الدليل على ما بين العام والجميع متساوية
 مقدورا ولا يمتنع خلاف ذلك في التعلق العام والجميع متساوية
 الى ذاته وبالنسبة الى المقدور في ذاته وبالنسبة الى المتقدر
 المتقدر يكون مقتضاها ايضا متساوية
 وهو اللط وهو اللط فيكون قدرته عامه

والامكان شئ
 من الممكن فيكون صحيحا المقدر وبالنسبة الى
 مشترك وهو اللط واما ان الشئ المتعلق هو اللط
 القادر وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق بالواقع بقدرته هو اللط
 واعلم انه لا يلزم من التعلق بالواقع في عموم التعلق بالواقع بقدرته هو اللط
 على الكل والاشياء معه واقعا في عموم التعلق بالواقع بقدرته هو اللط
 انما الله تعالى الثانية انه تعالى عالم الوجودات والاشياء عليه حيث يكون في ذاته
 من صفاته الثبوتية كونه عالما والعالم هو الذي لا يتغير ولا يتبدل في ذاته
 عنه والفعل المحكم المتقن هو شئ على كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 كونه عالما وجان الاول انه تعالى في كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 بيانها واما الكبرى فلان فعل المتقن في كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 دون العلم به الثاني انه فعل الافرار المحكم المتقن في كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 اذ انه فعل الافرار المحكم في كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 فيما يترب على وجه الاخرية في كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 وهو بين في ذاته وفي الاخرية في كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 الغريبة الحاصلة فيها والخاصة بالحيية في كل واحد من هذه الارادة وبشيء واحد في ذاته
 في الحكمة المودعة في انشاء وترتيب خلقه سبحانه وتعالى في الارض والسموات
 في المنافع كما انشاء ربه ليقول سبحانه وتعالى في الارض والسموات
 ما كثر في انشاء ربه ليقول سبحانه وتعالى في الارض والسموات
 الانسان ان كان في الارض والسموات

لأنه لا بد من أن يكون
 أربع جاذبات هي
 واضمة ورافعة الجاذبة
 البدن لما كان في التحلل
 برأيه لا يتحلل منه واما الماكسة
 نرج فلا مرجع إلى أصله
 يكون جزء المتعدي واما الرافعة
 الافعال المحركة فاعلم فموجب
 نسبة جميع المعلومات اليه
 الباري تعالى علم كل ما
 الى غيره
 خلاف الحكم بحيث منعو
 الذي قلنا المتعدي هو المتعلق
 يعلم كل معلوم فموجب
 ونسب هذه الصفة الى جميع
 راد صرح لشر وجب له فلا
 زق في القضاء بالغير
 انه تعالى في الدار عالم
 حياته عبارة عن صحة
 انصافه

بالقدرة
 والعلم والارادة
 من صفته ليدفعه من غير
 او الاصل عدم الإرادة
 فيكون حيا وهو المط
 باجادة في وقت دون وقت
 وما يتلوه ان الارادة
 معناه ان الارادة
 انما يتلوه ان الارادة
 وقول الباري في انما
 كل سبب اني وان اراد
 للارادة لا يفسد او
 والعلم خصه بالفعل
 والكرامات بها مع
 وسبب اني لطلان الزيادة
 عنه وجب في الاول ان
 آخر وعلى وجه دون
 والاحوال بالنسبة الى
 والقابل

100

وقد جمع
 المسلمون على كرك و
 اختفوا بعد ذلك في ثغامات السمع
 الاول في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقال الاشاعرة
 هو العقل وقال المعتزلة هو السمع وهو الحق لعدم اليقين
 وما ذكره دليلان فليس تمام وقد اجمع النساب على ذلك وثبوت ثبوتهم في ثبوت
 عليه فيجب ثباته الثاني في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 المختلفة المتغيرة الغير للعلم والعقده وبسبب كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 الاستخبار والغير ذلك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 الحروف والاصوات المركبة تركيبا مفردا والحق الاخير في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 ان الكلام المسموع هو المصروف فاعلم ان ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 الحروف والاصوات ولا يجوز قيا مبادئه تعالى والا كان في احاطة التوقف
 وجودها على وجود التيهاضوره فيكون الباري تعالى قادرا احاطة وهو باطل
 في قدمه وحدوثه فقال الاشاعرة لوجود الاول انه لو كانت بالانتم
 قال المعتزلة بالحدوث والقول بتقديم غير التعلق كذا بالاجماع ولهذا
 تعدد القدا وهو باطل لان القول بتقديم غير التعلق كذا بالاجماع ولهذا
 كفت النصارى لا ثباتهم قدم الاقام الثاني انه كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 والاصوات التي تعيد اليها الباقى لوجود الاحتمال والقديم لا يحول في
 الثالث انه لو كان في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 الملازمة باطل في المضمون من ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك

كما وجد
 الكلام من الشجيرة
 وسر على معتزلة شك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 لا قام الكلام والادب على كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 الثالث في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 النسخ في وجهين الاول انه لو كان الكلام في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 بالحرف والصوت شكلما وهو باطل لان الكلام في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 لا قام الكلام ولهذا كان الصدا غير مستكلم وقالوا الكلام في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 ان الكلام المسموع هو المصروف فاعلم ان ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 الحروف والاصوات ولا يجوز قيا مبادئه تعالى والا كان في احاطة التوقف
 وجودها على وجود التيهاضوره فيكون الباري تعالى قادرا احاطة وهو باطل
 في قدمه وحدوثه فقال الاشاعرة لوجود الاول انه لو كانت بالانتم
 قال المعتزلة بالحدوث والقول بتقديم غير التعلق كذا بالاجماع ولهذا
 تعدد القدا وهو باطل لان القول بتقديم غير التعلق كذا بالاجماع ولهذا
 كفت النصارى لا ثباتهم قدم الاقام الثاني انه كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 والاصوات التي تعيد اليها الباقى لوجود الاحتمال والقديم لا يحول في
 الثالث انه لو كان في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك
 الملازمة باطل في المضمون من ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك في ثبوت كرك

بر

<http://fb.com/ranajabirabbas>

جملها و
 عضوا كان جازما و
 حج و بيان الملازمة ان كل جسم فني
 لا يخفى في الحوادث وكل ما لا يخفى له الحوادث فني
 حادث وقد تقدم بان فلو كان البار حركت كان حركته فني
 فيجتمع التقيضان وهو مح
 اليا
 في الحلو هو قيام موجود على صورة اوله ثم يحكم عليه بالكرسي
 الواجب وهو حج وان ارادوا غير فلا بد من تصور الحركت و متعلق الحركت بالكرسي
 الخ انه لا يمكن ليس في جهة الوجه المقصد المتحرك متعلق الحركت بالكرسي
 انه لا في جهة القوتية لما تصور راعى الطوارق حركت التعلية وهو باطل لان الحركت في جهة
 استثناء عنها فلا يحل فيها ومع انقار البها فيكون متمناعا في جهة
 اجمع استثناء و محال فذكره في مواضعه لانه لما دلت الدلائل العقلية على تنافي
 ما و بليات و محال فذكره في مواضعه لانه لما دلت الدلائل العقلية على تنافي
 و احتقار عليه و جب و لا غير ما استحال العقلان او العقل اطراح
 او الترك لهما و الا لا ترفع التقيضان العقل لاطراح العقل الرابع وهو العقل العاقل
 و لا التمثل

[illegible]

على حركة
 يقال صلاحيه
 الما اليه والحق في
 واحد موجودا او
 قطعا لا يستحال
 ان لا يوجد
 فلا يمتنع
 اثباته
 وان عدم
 الثالث
 بالوجود
 انقص عليه
 القدره
 الصفات
 لا تتعارض
 اما باعتبار
 قالوا انهم
 هو العلق
 عن ذلك

والافعال
 لوجوب الاول
 حادثة متجددة
 باطل فالمردوم
 ذاتية متجددة
 تستلزم حدوث
 وانفعالها
 النقص
 الرابعة
 بالاضديون
 ذهب الحكم
 روية بالبرص
 وخالفوا جميع
 الشاع
 هو ان يكيف
 عند ذلك
 القيد ضرورية
 وهو باطل
 عقلا فلا يكون

فاد

ir.abb

والتجديد والخلق عظم
الموجود بالخالق عظم
صفا موجود بالخالق عظم
بالعدم والبارئ تعالى
وعظم تلك العلية غير ذلك
المستحيل انه تعالى قادر
الزيادة من قولنا ذات
انه لو كان قادر بقدره
اقتدار الواجب في صفاته
الى غير ذلك فلو كانت
غيره يحتاج الى غيره لان
وصفاته السلبية ليست
مصفاته الوجودية الثابتة
غيره اليه
صفاته وذلك لان موجب
ما عده فلو كان محتاجا
مستغنى عن جميع ما عده
الفصل الرابع في العدل
بالضرورة ان من الافعال ما هو
والصدق النافع وبعضها ما هو
النافع

وذلك علم المصلحة
بما هو في الشريعة عظم
وذلك العلم بالخير والشر
التفصيلي لاسماء الصفات
لما فرغ من مباحث التوحيد
موتير البارئ على فعله
والفهم العقلي في فهم
اولا وانما في كل باب
وموالد التوحيدي العقل
المعروف ودان ترجع
بذلك علم الحسن والقبح
صنفه كقولنا القبح
الثالث كون الحسن والقبح
الدم عاجلا والعقاب
بالاعتبار الثالث فاحتمل
على الحسن والقبح
في نفسه والقبح في نفسه
بذلك اولاهما هو

2

<http://fb.com/ranajabirabbas>

۴۲۰

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

[illegible]

كان من يبيع يعلم
 والآراء ببيع
 بخلاف تسهيل الدم في قضاء الوعد
 هذا جواب المقدير السائل
 القبيح راجعه والعلم
 حصول الفرض فيه اجاب المصنف رحمه الله
 الوضوء خاصه مع حصول الدعوى
 حله التعرض هو المقدير السائل
 هذا ايضا جواب سائل آخر
 او حصول الثواب له الثاني ان الثواب مقدر بعد استيفاء حصول الثواب
 عدم حصول الثواب له الثالث هو التعرض للثواب لا حصول الثواب
 التكليف اجاب عنه بان حله هو التعرض للثواب مقدر بعد استيفاء حصول الثواب
 عالم بانه لا يوفى الكافر ولو كان الثواب مقدر بعد استيفاء حصول الثواب
 الاستبداد به في غير توطئة التكليف لانه شرط حصول الثواب المقدر بعد استيفاء حصول الثواب
 التوطئة شرط عقلا وهو التفضل والعوض فبقيد التفضل
 التوطئة شرط عقلا وهو التفضل والعوض فبقيد التفضل

اللطف وهو
 لا يعبر العبد الى العظمة
 وبعد في المعصية والخطيئة
 الاجابة لا يغفل الا بفعل فاعلم ان
 اذا علم انه لا يغفل الا بفعل فاعلم ان
 وهو شرط عقلا
 بوجه الاتبع الفاعل وذلك كالتقديرة والالتفات فيكون
 واقرب الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية وذلك هو اللطف فتقوله ولا يغفل الا بفعل
 القسم الاول كالتقديرة فانها ليست لطف في الفعل بل لطف في العلم بالثواب والجزاء
 لا يلزم من ذلك ان يكون من فعل المكلف فحجب عنك اشعاره به ولا يوجب عليه ثوابا
 فيجب عليه ان يتقرب الى الله تعالى في فعل المكلف فحجب عنك اشعاره به ولا يوجب عليه ثوابا
 غير ما يقتضيه التكليف العليم به واجاب الله تعالى في ذلك الفعل على التكليف
 بوجوب ذلك كونه على الله تعالى في فعل المكلف فحجب عنك اشعاره به ولا يوجب عليه ثوابا
 وبان ذلك ان المراد من قوله في فعل المكلف فحجب عنك اشعاره به ولا يوجب عليه ثوابا
 المطلوب الامتناع من فعل المكلف مع العلم به ان المكلف لا يقدر على فعله
 او السعي اليه وامثال ذلك من حيثية علمه في ذلك فلو لم يفعل ذلك مع علمه
 لغيره العقلا وامثال ذلك من حيثية علمه في ذلك فلو لم يفعل ذلك مع علمه
 لم يفعل ما يتوقف عليه لكان
 لغرض

نہیں

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

ما شاء الله تعالى في كل شيء
 اليه الصلوات والبركات
 لم يكن الا نبي بعثه الله في
 قايمة العبدية والامم باظهار المذموم
 اذا جازت المعصية عليهم لم يحصل الا نبي
 ح عليهم واذا لم يحصل الا نبي
 حج الثاني لو صدر عنهم الذنب وهو المط
 فتبين فيكون صدور الذنب عنهم في
 اخوه لعدم اتقياء القلوب والطاعة من عند
 والكبار وما تنفر النفس
 اقتصاص ذلك ما بعد الوجي واما قايمة فتعني
 اصحابنا بوجوب العصم مطلقا قبل الوجي وبعده
 المصدا محمد الله وهو ظاهر الاول جمعا بين ما
 الصدور الذنب عنهم فمما عاين في موافقة وعليه في ذلك
 مع ان جميع ذلك قد ذكره وجوده ومحال في موافقة
 كتاب تزيه الانبياء الذي رتب والفة السيد المرتضى علم الهدى الموسوي
 رحمة الله عليه وغيره من الكتب ولو لا خوف الظاهر لذكرنا
 نبذه من ذلك
 يكون افضل اهل
 زهارة

نقح
 الفضل على الفاضل
 عقلا وسعيا فالمراد من لا يهدي الا ان يهدي في كل شيء
 الى الحق ان تتبع اسن لا يهدي الا ان يهدي في كل شيء
 تكون بحيث انتصاف الذنب بجمع الكلمات والفضائل ويجوز ان يكون
 في ذلك افضل واكمل من واحد من اهل زهارة لا يهدي الا ان يهدي في كل شيء
 التكامل على الفاضل المكملا وسعيا اما عقلا فظاهر لا يهدي الا ان يهدي في كل شيء
 الفقه قد اعلم ان عيسى وغيره من الفقهاء ويجوز ان يكون في كل شيء
 وسعيا في الخلق قد اعلم ان عيسى وغيره من الفقهاء ويجوز ان يكون في كل شيء
 اليه سبحانه في الاية المذكورة وغيره بالعبودية الخلقية لما في ذلك من
 وغير الاموات والمطلوب خلافه لما كان المطلوب من الخلق هو الا نبي
 محمدا في القلوب والمطلوب عليه ان يكون متصفا باوصاف المجامد
 التام للنبوة صا اذ القلوب عليه وجب ان يكون متصفا باوصاف المجامد
 كل العقول والذكا والفضة وعدم الشهادة والجود والاثارة والغيرة والرفق
 والعفة والشجاعة واللين وغير ذلك وان يكون متصفا باوصاف المجامد
 والرحمة والتواضع واللين وغير ذلك وان يكون متصفا باوصاف المجامد
 التفتة عنه وذلك ان يكون له نسبة الى النبي الذي رتب عليه
 في زهارة الاباء وغير الاموات واما
 بالنسبة اليه فاما في
 احواله

كل في كل
 على الطريق وبجانب الطريق
 وان يكون كما كانا في الدنيا والآخر
 من الضايغ الرزقيه والما في اخلاقه فالحق والحق
 والحسد والفظاظ والغاظ والخبز والخبز
 عليها وراعاه اهله واولاده في الدنيا والآخرة
 والخدم والجوهر والكلم والكلم وفيما بين الامامه والامامه
 الفصل السادس في الامامه وواجب عقلا لان الامامه لطف
 والدين الشخص في الاشخاص وهو واجب عقلا لان الامامه لطف
 اذا كان امره في شدة نيف في اللطوم في اللطف واجب الدين
 الصلاح اقرب من الفساد والعبد وقد تقدم ان اللطف واجب الدين
 وهو بحث الامامه في توالي النبوه ووعاها والامامه راسه عامه في الدين
 والدين الشخص الثاني والرايه في حجب قريب الخس البعيد هو النبي
 عامه فصل في صير ما عن ولايه القضاء والنواب وفي الدين والدين
 متعلقا فانها كما يكون في الدين فكذلك في الدنيا ولو انها شخص
 فيه اشاره الى امرين احدهما ان مستحقا يكون
 معناه معهودا من الله تعالى
 ورسوله الاتي

شخص اتفق و
 ثانيا انه لا يجوز ان يكون
 مستحقا اكثر من واحد في عصره
 وزاد بعض الفضلاء في التعريف بحق الاصل في حق
 تعريف الامامه راسه عامه في الدين والدين الشخص الثاني
 واحترز به عن ان ينفذ في العموم فان النايب المذكور لا رايه على
 والحق ان ذلك يخرج قيد العموم فان النايب المذكور لا رايه على
 رايته عامه ومع ذلك كله يطبق على الشخص اخفوا في
 او بواسطه اذا عرفت هذا فان علم ان النايب المذكور لا رايه على
 واجبه من الاوقات المتواجده اليه في الاشياء ذلك معلوم
 المعقله وجوبها على الحق ثم اخفوا اوقات الاشياء ذلك معلوم
 وقال المعقله عقلا وان الامامه لطف وكما لطف واجب على الله
 والدليل على حقيقته هو ان الامامه لطف وكما لطف واجب على الله
 فالامامه واجبه على الله تعالى الى الطاعة ووجبه على المعصية
 اللطف كما عرفت هو ما يقرب الى الطاعة ووجبه على المعصية
 في الامامه وما ان النايب اذا كان امره من مطاع وما ينهي عن
 العلم ضرورة ان النايب المذكور لا رايه على
 من غايه ومع ذلك كما يحرم على
 القواعد العلية

والواجب
 الدينية وديهم القضا
 الموجب احتلالا انتظام امور مجامع
 وعلى العاقل الموجب للواجب في هذا
 كما لو اخذت عن ذلك فلو انزع كل الامام لطف ولو ان
 كمالا اخذت عن ذلك فلو انزع كل الامام لطف ولو ان
 القضا واجب ولا يخفى باللطف الا ذلك يكون الامام له لطف ولو ان
 واعلم ان كل دل على وجوب النبوة فهو دل على وجوب النبوة وجميع على انهم
 من بابها الا في معنى الوحي الالهي بلا واسطه وكان ذلك النبوة وجميع على انهم
 واما الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب عليهم نصب الرئيس لموضع في
 واما الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب عليهم نصب الرئيس لموضع في
 ودفع الضرر واجب قبل الاختلاف الواقع في تعيين الامام فيكون في ذلك
 ذلك الى الخلق في ذلك من الضرر ودفع الضرر واجب في ذلك من الضرر
 زواله وايضا اشترط العصمة ودفع الضرر واجب في ذلك من الضرر
 يكون الامام معصوما والاشترط لان الحاجة الداعية الى الامام من دفع
 عظمه والانتصاف المظنوم منه فلو جاز ان يكون غير معصوم تنقض
 وتسلسل والانه لو تغير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو وجوب
 فبايداضه وان لم يحجب سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو وجوب
 حافظ للشرع فلا بد من عصمة ليو في الزيادة والتقصان
 ولقوله تعالى لا ينال عهدك الظالمين
 لما ثبت وجوب الصفا
 في معنى الصفا

التبرير
 في صحة الامامة في العصمة
 وقد عرفت متناهيا وتختلف في استرطاب
 في الامام كما شرطنا اصحابنا بالامام والامام في الامام
 خلافا لما في الفرق واستند المصنف على مذهب اصحابنا بوجوبه الاول
 انه لو لم يكن الامام معصوما لم يتم تمام الامام بوجوب الظالم في الامام
 زنا قديت ان العدل المحمود في الامام بوجوب الظالم في الامام
 وجه الرعية على ويصطلحهم وردعهم عما فيه نكاح الى الآخر ولزم عدم
 افتقر الى امام آخر بوجوب خطاه وتنقل الكلام الى الآخر ولزم عدم
 الامام وهو باطل الشئ لو لم يكن معصوما لجازت المعصية عليه ليقض
 وجه لزم انتفاء فايده نصبه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 بقسميه باطل فكذا الامام بوجوب سقوط محله في القلوب وان يكون امورا
 الانكار عليه والامن الاول بوجوب سقوط محله في القلوب وان يكون امورا
 كان امر او من بابها كان الامام بوجوب سقوط محله في القلوب وان يكون امورا
 تنقض محله في القلوب والانتفاء لانه وبوجوب سقوط محله في القلوب وان يكون امورا
 الامام بالمعروف والنهي عن المنكر وهو باطل اجابا الثالث
 انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك وجب
 يكون معصوما اما الاول فاما
 المحافظ للشرع

او الكفاية او التواتر والجمع
 او البراءة الاصلية او القياس او خبر الواحد
 او الاستصحاب او الحكم مع ان لا يتعدى في كل واحد من هذه الحكماء
 والسنة فكل واحد من هذه الحكماء لا يتعدى في كل واحد من هذه الحكماء
 تحصيله وانما الاجماع فلو جوبن الا انه لا يتعدى في كل واحد من هذه الحكماء
 تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع فلو جوبن الا انه لا يتعدى في كل واحد من هذه الحكماء
 منهم فكل واحد من هذه الحكماء لا يتعدى في كل واحد من هذه الحكماء
 انقلبتم على اعقابكم واما علم الاشارة الى الانسان لا تطرأ الى حكم
 الا الى من يجوز عليه الخطا قطعا او لا يقال للانسان لا تطرأ الى حكم
 جواز ذلك عليه واما البراءة الاصلية فلا ينهزم منها ارتفاع كبر الا
 الشرعية او يقال الاصل براءة الذم عن وجوب او حرمه او الثمانية الباقية
 مشتركة في افاوتها الظن والظن لا يغير من الحق شيئا خصوصا في وجوب
 على منع القياس وذلك لان منبني شئنا على اختلاف المسائل
 الصوم يوم اخر رمضان وتحرمة او اشوا او اتفاق المتخلفين
 من البوار والغايط واتفاق القدر خطا والطيار
 الكفار ما مع ان الشارح قطع
 سارق العليل

دون القياس
 اكثر من جلد قنفذ الزنا
 واوجب فيه اربع شهادات دون الكفر
 وذلك كله بناء على القياس وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بره بالكتاب وبره به سنة وبره بالقياس والالام وذلك هو المطلوب
 ضلوا واضلوا فكم سبق ان يكون الحق قطعا للشيخ والالام وذلك هو المطلوب
 اليه لا يرى له ما يقوله ولو رده الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمنا
 واما الثاني فانه اذا كان حافظا للشيخ وان غير المعصوم فلا ان الظالم واضع
 والنقصان والتغير والتبديل الرابع ان غير المعصوم فلا ان الظالم واضع
 لا امانة فلا شئ من غير المعصوم كماله واما الكبري فلعلمنا بالانسان
 للشيء في غير موضع وفي المعصوم كماله واما الكبري فلعلمنا بالانسان
 الظالمين في المردا بعد محمد الاله الامم لا ان المعصوم في الامور الباطنية على
 الامم بحسب ان يكون نصوا على لان المعصوم في الامور الباطنية على
 الا الله كما قال من نص من بعثه عليه او ظهور المعصوم في الامور الباطنية على
 صدق هذا ان شاء الله الى الطرق التي تعين الامم وقد حصر الاجماع
 على ان التخصيص من الله تعالى او من رسوله او من
 سابق بسبب شئ في تعين الامم
 وانما الخلاف

३

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

ثالثا نقل في السير
الصحيح ولا شك في الاتحاد
الملازمة ان نفسه يكافئ كال
فكيون الملائكة وادكان سواها
اي شدة في الشجاعة والجلالة في
الشيء ان النبي صاحب الحاج الذي
اليد افضل من غيره خصوصا في
الثالث ان الامام يجب ان يكون
الامام معصوم فلا شيء من غيره
على عدم عصية عباس والي كنه
لزم ما حرق الاجماع لو ثبتنا
الرابع انه اعلم الناس بعد رسول
الاول انه كان شديدا للدين
لرسول الله هو الكامل المطلق
الحصن على تعليمه واذا اتفق
بعد ذلك المعلم وهو ظاهر
بقوله ويرجعون عن جهلهم

وتبين لي
 الوسادة فجلت عليها خيل
 لحمت بين اهل التورين بوزنهم وبين اهل القرآن
 بنجدهم وبين اهل الزبور بوزنهم وبين اهل الانجيل
 والاسلام من تيرت في ليل اذ نزل راسل او جل
 وفي اى شئ تيرت فذلك على اهل الجمع
 وهو المطلوب اذ من اذ هبت الناس بعد رسول الله
 اذ هبتوا بك في ذلك فضعوا في الرهد والمواظعة والادام والنزوات
 وقد ظهرت امارا لا كنه حرقوا في الدنيا وانعوض عن
 لم يعرف احد قط وطفي في فعله فبوي حرقا في زهدنا
 فقال اخاف ان اضيق الى احدى ولدى فياداما وكيفية في عصمة
 وقوت عيالكم واليتيم والكسب خبر نزل في ذلك وان دل على
 والادله في كل التخصصه وساه كتاب الفتن
 حتران المصنف في هذا الفن جماعة من العلماء مضطرا
 على ما فيه وصنف في هذا الفن جماعة من العلماء مضطرا
 والنذر منها جلد في ذلك شرفا وتبنا نذر قضائه
 صلوات الله عليه وجمعه وجوه الادام
 قولنا انما هو
 ورسوله

الف

[illegible]

امی

<http://fb.com/ranajabirabbas>

والله

الشرطيان

علم كل جزاء
 كل شخص لما تقدم من ثواب
 علم بكل المعلوبات وقاد على كل حكمها فثبت ان
 ذلك ممكن والله تعالى قادر على كل شيء فلا يثبت استواء
 بينه وبين خلقه في كل شيء وهو المطوب اليه
 يمكن وان كان الصادق يقول بخلق الله تعالى
 على كل شيء ثبت المعاد البيني وقول بخلق الله تعالى
 ثبوت والاكار على ما جده فيكون حقا ما لا يوافق
 ونسحقه فاما محبي العظام وبر منكم فليسوا
 وكل من اعرض او عذب عن محبة الله تعالى
 على الايات وكل من اعطى احد ما عطا الله تعالى
 الا بحد احده وكل من اعطى من عطا الله تعالى
 لا يصح احد ولا ينفذ الا ما كان في الحق من انوار
 ما بقي الاخص الا ان كان في حق الله تعالى
 اعاد سبحانه لاله القرآن وانطق الجوارح
 النصف في ذلك الصراط والميران لما ثبت ثبوت
 خبر الصادق بما يجب الاعتراف بما خبر بوقوعه
 ثبت انه صادق في كل ما انبأ به السابقين
 كاجاباره عن الانبياء او في زائد ما
 الماضي وغيره او في زائد ما
 لوجه الواجب

الحيات والندوب والنفس
 على الاكابر وغير ذلك من الاعمال
 زائد ما في دار التكليف كقول الله تعالى
 النكاشين والقاسطين في القبر والضراط والميران
 وما بعد في ذلك القيد وفيه خبر الاجابة
 ونظير الكتب في ان ذلك كله امر ممكن
 اجمع والتصديق بان ذلك كله امر ممكن
 ومن ذلك الثواب والعقاب وفضل الثواب
 الصانع به
 في انهما معلومان فعلا اسمهما بالاطاعات
 بعضهما ان الثواب في مقابلته وهو منبسط
 فلا يخفى عليه في مقابلته ما يدور على وجوب الثواب
 الكبره حقا وقد تقدم كل من الجرم لوقوعه في غير الكمال الذي يوجب
 فهو وان شمل على اللطفية لكن الجرم لوقوعه في غير الكمال الذي يوجب
 ومنها لو ايدى الاولى استحق الثواب والمدح بفعل الواجب والمندوب
 وفرضه في التبعيض او الاختلاف بشرط ان يفعل الواجب
 او لوجه وجوب المندوب كركب وكذا
 ضد القبح او النجس

لا ادرى ان يستحق العتاب
 غير ذلك لا ادرى ان يستحق العتاب
 والدم بغير اثم الشواب والعتاب
 الثاني يحجب على ما يدور مع عيب
 حق مع عيب على ما يدور مع عيب
 يستحقان والحصول انقيص
 كالمصون من مخالطة الضد واللام
 فاعلم ان مخالطة الضد والمصون
 يجوز ان ينفذ على شرط اوله
 باطل فاذا اهوشت وطالبوا فانت
 ومن يرد مسكن عن يدي فميت
 اولئك اصحاب الثواب الذين
 اثم الا انه لا يستحقون العتاب
 او ليس يستحقون العتاب فان
 الله لا يغير ان يشاء
 المطلق والتمدد بالاعتذار
 الى الصفا

اجابوا ان يستحق العتاب
 لم يوافقنا ان يستحق العتاب
 الشواب بما لا يوافقنا ان يستحق العتاب
 اعظم ولقد علمنا ان يستحق العتاب
 ان ثياب ثم يعاقب ثم ثياب وهو
 بطلان العتاب ويعاقب ثم ثياب وهو
 او ان ينفذ في اثم لم ينفذ في اثم
 ووجودهم كالمصون من مخالطة الضد
 في النار فالمراد بالخلود هو انهم
 والعصاة الكافرون في النار
 والكفرة العجوة توفيقا بينه وبين
 ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين
 صاحب الكبر اما يعاقب ثم ثياب
 متوقع خصوصا وقد عذب في قوله
 الله لا يغير ان يشاء
 المطلق والتمدد بالاعتذار
 الى الصفا

والإكابر
بالتوباجا على سقوط
العقاب فيها فلا فائدة في التوبة قبل الكبرياء قبل العقوبة
ان يكون توجها الى الكبرياء قبل التوبة وذلك هو المطلوب
في شفاعته نبينا رسول الصافات والوفاء في التوبة
استغفر لذنوبك والمؤمنين والوفاء في التوبة
استغفر لذنوبك هو الامان اذا الامان في التوبة
بكل ما جابه النبي صلى الله عليه وسلم في التوبة
الصالحين من عطفه عليه وسوف يعطيك ركبته في التوبة
مقبول انه محصل الرضا لقوله تعالى وسوف يعطيك ركبته في التوبة
شفاعة لاهل الكبرياء من غير فرق لاجل التوبة والوفاء
شفاعة لاهل الكبرياء من غير فرق لاجل التوبة والوفاء
شيعتهم كما هو لرسول الله صلى الله عليه وسلم في التوبة
النافع للكل من غيرهم السالك في الجنة وتبين طاعتهم وكيفية نعمهم الى الابد
وكيفية الحجاب وخروج الناس في الجنة وتبين طاعتهم وكيفية نعمهم الى الابد
سابق وشهد واحد الناس في الجنة وتبين طاعتهم وكيفية نعمهم الى الابد
والشرع والمسلم والكفر وغير ذلك مما لا عين رأت ولا
الناظر ولا يحيط به ولا يحيط به ولا يحيط به ولا يحيط به

على ما ورد
بالاخبار الصحيحة والاشارة
واجب عليه لمسلم لان ذلك
اخبر الصادق مع عدم استخارة الفقهاء في التوبة
وهو المطلوب والتوجه الى الله والاعتماد على الله في التوبة
القبول في التوبة والاعتماد على الله في التوبة
لوجود التوبة اجابا عن كل شيء والاعتماد على الله في التوبة
ودفع الضرر وان كان غفيرا او كبيرا او عظيما او شديدا
عن نفسه والامم من توبته ثم اعلم ان التوبة واجبة في كل شيء
تلك فاما في كل شيء فكيف التوبة في كل شيء فكيف التوبة في كل شيء
وقت توبته في كل شيء فكيف التوبة في كل شيء فكيف التوبة في كل شيء
كصحة العبد كيف التوبة في كل شيء فكيف التوبة في كل شيء
ادم فاما ان يكون اضلا لا في دينه بقوله تعالى فالتوبة واجبة في كل شيء
او في الحق في كل شيء فكيف التوبة في كل شيء فكيف التوبة في كل شيء
كان نذر ذلك عليه محمد الغرم عليه السلام في كل شيء
بما مضى والنبي عليه السلام في كل شيء

[illegible]

وجوابه الرابع
 المصنف هنا الرابع
 علم الامر والامر يكون الموقوف
 والملكوت كذا اذ لا ذلك الامر بيمين
 ونه عن عيدين بيمين
 بالماض والنهر عن غيب والعيب
 او من غير فانه اذا حقق غيبه او غلب على غيبه
 في الضرر الحاصل بسبب الامر والنهر
 ارتفع الوجوب ايضا ويحيان القلب واللسان
 فنه اذا بقي في تنقية كتابته واتفق له جود وترتيب
 انجاء الاسهل فنه اذا بقي في تنقية كتابته واتفق له جود وترتيب
 عامي ونظره في هذا امر حصر الامور
 من كونه على ان ينفع به كما نفع به
 والحمد لله

۹۹

jabir.abbas@yahoo.com

۷۳

jabir.abbas@yahoo.com

۲۲

abbas@yahoo.com

2

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

خبا

abbas@yahoo.com

[illegible]

[illegible]

五

bas@yahoo.com

اوسار

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

وَقُرْ

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

九

لئون اللوات

٨٧
 اعتد
 وكذا الجواب ضرب فعل
 ومن جوف فان الفعل والكوف اسمان
 الموضوع اما وهذا الجواب اسمية الاسم اذ قد شاع
 الخطأ خطأ قريب من مطلق الجمل المطلقة كونهما موضوعا لهما هو ثابت
 الجمل المطلقة ومن انا اذا قلنا الجمل مطلقا لا يكبر عليه فقد عكسنا على الجمل الموضوع له الضمير بالاسم
 عليه فيلزم التقاض وتقرير جواب ان لفظ الجمل المطلقة كونهما موضوعا لهما هو ثابت
 واو اوجه المصنف مشعور بها في ذاتها لا باعتبار وصف الجمل المطلقة كونهما موضوعا لهما هو ثابت
 وهو معلوم ببد الاعتبار غير محذور عدم جواز موضوعيتها بمتساوية الحكمين في موضوعها
 وتعلق بتعلق كل واحد منهما بالضمير المصوب بضمها اذ لمكانه ان الضمير
 لانها انظر وتعلق بتعلق كل واحد منهما بالضمير المصوب بضمها اذ لمكانه ان الضمير
 الحكمين اما ذات دلالة او تقديره في الفعل المادى بالمصدر لان
 اوليان في الثالث لعدم تكرار الضمير فيها
 ولذا احوال الثالث واما

فانضمير
 فكر ومنه الاجمال او انما
 الاو اما ذكره المحقق الرضوي على ان
 تكبر الرضوي فاهم
 لمعنى تقدير المتعلق وان كان تحت الالف لمكانه ان الضمير في المصنف
 تقدير الفعل متعلقا بالظرف لان مكانه ان الضمير في المصنف
 والاسم حقيقة في الثبوت والفعل في التجدد والتجدد في المصنف
 لا يكون والبعيد ان يكون هذا الاشكال في المصنف غرض بيان التوفيق بين ما ذكر في حرف ههنا وبين
 او كونهما فعل والمراد يكون المصنف مادة على معنى غير متساوية في تقديره
 في صيغة خوف وهو ان الخوف واحد على الوجه العقلي وهو ما يدور بين النفي
 عنه ههنا وما قصد ان المراد بالاثبات الحصر على الوجه العقلي وهو ما يدور بين النفي
 التي متعلق خارج الالف وقد مر ما تنبأ لان هو اوفق بالمتكسر من الحكمين موضوع الالف
 الاثبات والدلالة وقد مر ما تنبأ لان هو اوفق بالمتكسر من الحكمين موضوع الالف
 التعريف المذكور منها غير موضوع في الجمل المطلقة لبيان الاستلزام بل المراد في الالف
 الدلالة في ان المراد من غير الدلالة ليس فيها مطلقا لبيان الاستلزام بل المراد في الالف
 الاستقلال والدلالة بل على معنى يحتاج تحكيمه في ان الضمير في جمل ان الحروف موضوع لجان
 جوبية غير متساوية في تقديره في جمل ان الضمير في جمل ان الحروف موضوع لجان
 اللغوي بوضع معان حكمية متساوية في جمل ان الضمير في جمل ان الحروف موضوع لجان
 موضوعات في جمل ان الضمير في جمل ان الحروف موضوع لجان

[illegible]

三

Handwritten text: *Handwritten text, possibly a signature or name, written vertically.*

لکھنؤ

bas@yahoo.com

[illegible]

فہرست

<http://fb.com/ranajabirabbas>

واذ لاحظ العقل حيث هو حال
 بين السبب والبصر أه لا يرى عليه
 ان لا يتبدل معتمداً واحداً فكله يصير مستلزماً
 وغير مستقراً في لان الاستدلال في نفسه باعتبار ما في العقل
 الموضوع له مستقراً باعتبار وجوده في ضمن النفس اذ لا يتبدل
 بالقياسات الخارجة المحققة لا في غير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 مثلاً الانسان الكلي حيث هو انسان من غير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 لا يتحقق في هذه الحقيقة الاعراض فغير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 كافي الانسان من حيث هو ان كافي لا يتبدل في ذاته فغير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 محضات الشخصيات الزمنية مثلاً في هذا الدار وما تعليلية مثل ان كافي الانسان من حيث هو ان كافي لا يتبدل في ذاته فغير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 ناطق والمكانية كما في قولنا كافي زيدا انسان حيث هو ناطق او مكانية كما في قولنا
 داهية كافي حيث يدون في نفس كافي زيدا انسان حيث هو ناطق او مكانية كما في قولنا
 حيثما كنتم لو اوجبكم نظره او زيارته فاحفظه منع
 على السبيل والواقع اطلاقاً ولا يقينية في لفظ الاستدلال موضوع له مستقراً في العقل
 تعلقه الى متعلق خارج عند لفظه في موضوع له مستقراً في العقل
 لغير كافي له خصوصية العقل باعتبار ما في العقل
 الاستدلال في العقل

في العقل حيث هو حال
 بين السبب والبصر أه لا يرى عليه
 ان لا يتبدل معتمداً واحداً فكله يصير مستلزماً
 وغير مستقراً في لان الاستدلال في نفسه باعتبار ما في العقل
 الموضوع له مستقراً باعتبار وجوده في ضمن النفس اذ لا يتبدل
 بالقياسات الخارجة المحققة لا في غير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 مثلاً الانسان الكلي حيث هو انسان من غير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 لا يتحقق في هذه الحقيقة الاعراض فغير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 كافي الانسان من حيث هو ان كافي لا يتبدل في ذاته فغير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 محضات الشخصيات الزمنية مثلاً في هذا الدار وما تعليلية مثل ان كافي الانسان من حيث هو ان كافي لا يتبدل في ذاته فغير مستقراً من حيث هو حالات متعلقاتها كباقي الانسان حيث
 ناطق والمكانية كما في قولنا كافي زيدا انسان حيث هو ناطق او مكانية كما في قولنا
 داهية كافي حيث يدون في نفس كافي زيدا انسان حيث هو ناطق او مكانية كما في قولنا
 حيثما كنتم لو اوجبكم نظره او زيارته فاحفظه منع
 على السبيل والواقع اطلاقاً ولا يقينية في لفظ الاستدلال موضوع له مستقراً في العقل
 تعلقه الى متعلق خارج عند لفظه في موضوع له مستقراً في العقل
 لغير كافي له خصوصية العقل باعتبار ما في العقل
 الاستدلال في العقل

لا يستعمل
 الا مع موراة فصليا
 انما هو في الاستعمال لا في الوضع
 فلا يصح استعمالها
 فلا يصح استعمالها
 قد اجاب بعضهم عن النقص بانها اسم لا فاعل
 كما هو الظاهر
 او هو لا يردف له
 عليها والتشريح قد اجاب
 الا انهم حجب اصل الوضع
 افعل لا يثبت بارفعها الاول
 مصدر ايضا مثل قوله تعالى
 اصعد قودية على فلاة
 بأك كرهان كيان
 السكوت وكان قبل ذلك
 وفي نظر لانه لو كان
 غير ممكن المصدر
 واقل بناء الفعل ثلثة
 الشك في ان الفعل ثلثة
 بغيره كونه
 بغيره كونه

غير مستعمل
 بالبناء فلا يردف
 تلك الجزاءات
 لا ان صدق البناء
 انما هو ذلك الحجب
 ان الحجب ليس
 نفس الحجب لوجوده
 لا يغيره استقلال
 على الحرف وعلى
 في معانيها
 استقلال المصدر
 المتن ارجاعه الى
 المذكور اشعار بان
 المرجح التفسير
 كلي متعلقة في ذاتها
 اجالا لا تتبع
 تواج وازوم
 معجبات

الحمد لله

40

والفخر

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

البرقي والاضافه القطيعة
 في الاسم فان لا يوجد في الاسم
 فخالف الاصل الفاعل او يوجد في الاسم وفيه غير
 الفاعل على الاسم او في ظرف لان المضاف اليه فيها اما ان لا ينفصل
 وما لا يكون الاسم الاسمي فالاسم لا يكون في الاسم
 فلا يتصل بالبرقي في الاسم ولا يكون في الاسم
 اسمين فالبرقي خاص بالاسم والفعل القابل من فعله
 والبرقي هو اسم على الاسم والاسم لا يكون في الاسم
 في الاسم فما بين من واقتصر بالبرقي في مقابل الكلمة
 الاسم فقط فيختص بفتحة التوهم في مقابل الكلمة
 اة التوهم على تمام التمكن وهو ما يدل على
 لان الغير المتكسر في التوهم في مقابل الكلمة
 بالمضرب والتشكيل وهو الفرق بين المعرف والتكرار
 مثل حذيفة بتدريج ان كان كذا حذف الجمله الفعلية
 الموث السالم لمقابلته ان كان كذا حذف المذكر
 اللاحق هو الابهات والمصارع لتحسين الالف في التوهم
 حروف يسهل به تزييد الصوت في التوهم
 وهو اسم جليل

حذف

اختصها
 كما يطوون في الكتاب
 ان يكون التمكن اذا كان وضعها للام
 على ان الاسم متمكن من فوخص الاسم والتشكيل
 بين المعرف والتكرار واللام والبرقي هو الاسم
 ترافقي وجه اختصاص الاسم بالبرقي هو الاسم
 ان يكون فعلا اذا كان حرف البرقي هو الاسم
 الامور الثلاثة لا يحد التوهم في الفعل خبره النون
 لقابلهون جمع المذكر وجمع المؤنث في الاسم
 لتحسين الالف وهو يحد في حرف الروي سواء كان في الاسم
 وقول ان اصبحت لقاصاتن وقام الالف في حرف الروي
 نعمن الالف لم يحد في كلامهم كما ذكره الحق في سياتي
 بالرفع الاولى ان يحد في كلامهم كما ذكره الحق في سياتي
 في زواجه او الحقوق في الآخر اذا ذكر الدخول في مقابل الحقوق
 الاول الاخر والاما اذا ذكر مطلقا فهو كاف
 ان المصدر مصدر المفعول
 اعلم ان المصدر قد جاء مع المفعول
 البرقي في الاسم والبرقي هو الاسم
 وفيه

المدة:

<http://fb.com/ranajabirabbas>

۱۴۰

وان لم ير كتب مع عالم كزنده و شاد و هم

20

<http://fb.com/ranajabirabbas>

3

act : jabir.abbas@yahoo.com

ليد على
المعاني المعقولة
وكذا على مثلها اذا قيل ان غلاما لم يتكلم
علا من واليحيى ان بعد ذلك الحكم المذكور للعرب هو ان يخلف في كلامه
غلاما والمخفى ان المراد في تعريف العرب ان يكون له كلام وان كان
العوام يطهرون المراد في سبب العلم ان يكون له كلام وان كان
العوام وكسر غلاما ليس سبب العلم ان يكون له كلام وان كان
القدم في كلام العرب ان غرضه ان قوله ليد على المعاني ان يكون له كلام وان كان
في خبره الى بل لا يقدم دون هذا التعريف فضلا والندم ان يكون له كلام وان كان
في خبره ان غرضه ان لا يخلف الاخر بالاعراب في الكلام على ان يكون له كلام وان كان
لما هو الاخر في كلامه ان كان كما قال الشاعر لا يخلف المذكور في الظرف ويضع الاعراب في الكلام
واسطه 99 فلو ان غلاما لم يتكلم في كلامه ان كان كما قال الشاعر لا يخلف المذكور في الظرف ويضع الاعراب في الكلام
ان الاقوال لا تقدم بنفسه الاقوال لا يخلف المذكور في الظرف ويضع الاعراب في الكلام
على صمد له فهو متعلق بالمعقولة بنفسه الاقوال لا يخلف المذكور في الظرف ويضع الاعراب في الكلام
او الاستدلال المناسب لغرض الاستدلال لا يخلف المذكور في الظرف ويضع الاعراب في الكلام
والمتضمنين اصطلاحا

التي
فيها انما هي في كلامه
شبهه حيث يكون له المعاني التي اخذت العرب
انما قال لغرض ليد على البيت
مستأنفة واردة عليه في البيت
على المعاني ومعنى المعقولة فهم ان وضعه حيث يخلف في البيت
المعاني وانما جعل الاعراب في البيت
على ما تبا الاخر في البيت
على الصفات انما هي في البيت
هذا الاعتبار
مفردا فالتعريف ما تقدم على الربط فالتعريف ما تقدم على الربط
راى البصريون انما هي في البيت
والفتوة ضياء
المعقولة قد فصل
عليه اسم كل فعل في البيت
المراد لعلها بالاعراب
التوجيه بوجهين احدهما ان الرفع مثلا وضوءا والآخر
للدلالة على الفاعلية وليس يعمل
غيره

11/20/11

: jabir.

2

jabir.abbas@yahoo.com

على العطف
المقتضى فيجب ان يكون
ان هذا المعاني في قوله
اي الاسم المفرد الذي في الشرح ان الاسم المفرد هو الذي لا يكون في الاصل
في قوله الذي في مقام الشرح ان الاسم المفرد هو الذي لا يكون في الاصل
شرح المفسر لطابق الصف والموصوف في التعريف لان المفرد هو الذي لا يكون في الاصل
لا في الذي افرد وكذا البولي في الشرح ان الاسم المفرد هو الذي لا يكون في الاصل
بالمفسر المذكور ويمكن ان يقال ان الاسم المفرد هو الذي لا يكون في الاصل
بالحرف والبقية فذكر في الحرف كذا او صاحب وصاحب او متبعض من حروف جمع كذا
سواء تغير زيادة الحرف او بقية الحركات فليس هذا المعنى يجب تفصيل الجمع وقيد
المقتضى فان طلب جمع طالب او بقية الحركات فليس هذا المعنى يجب تفصيل الجمع وقيد
وجها لعم التفصيل الا ان الغرض الاختصار فان اعراب اعراب غير المضاف
اخر عن المالك غير المضاف كساجد واب الاعراب اعراب المضاف كالمركبات الثلاث
في الاعراب ان يكون بالمرء لان المركب هو الذي لا يكون في الاصل ان يكون في الاصل
بالمرء وان كان الاعراب بالمرء فالأصل ان يكون في الاصل ان يكون في الاصل
الاستيلاء وعدم الاشتباه فان اعراب الاعراب اعراب الاعراب
التي هي في الاعراب

يقضي خبره
كما ان في التفصيل على العطف
وجعل في القيد ان ذكره في قوله
فالاعراب في الاعراب واعرف الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
القديم
الظرف خبر مبتدأ حذف اعرف الاعراب في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
فلا بد في عايد وهو حذف اعرف الاعراب في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
مضافا الى المفرد المنصرف فالقيد باعتبار الموصول الذي صلت العطف في حيزه الثاني
الجزء لان الشرح قد عطف في المبتدأ اعرف الاعراب في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
في قوله والمركب هو صولة كحقيقه انفاذ في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
التفصيل فانهم والظرف استمر متعلقين كذا في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
الرفع وحذف اعراب في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
الكلام فصب رعا في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
مضاف تحيل الوجين ومنه نصب على الطريقة النصب على انفعول في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
المحذوف تقدير في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
اي فوجا او بعض فارفع على ان كذا ما دل على ان في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
شعاعه والعامل في الحذف ان كذا ما دل على ان في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول
في قوله فالاعراب في الاعراب والجملة الاسمية المقتضى الاول

51

<http://fb.com/ranajabirabbas>

حکمت
رسائل معتبره
از ملا شمس اکبر

۱. رساله در معرفت
۲. علم و حلم
۳. رساله در معرفت
۴. رساله در معرفت
۵. رساله در معرفت
۶. رساله در معرفت
۷. رساله در معرفت
۸. رساله در معرفت
۹. رساله در معرفت
۱۰. رساله در معرفت
۱۱. رساله در معرفت
۱۲. رساله در معرفت
۱۳. رساله در معرفت
۱۴. رساله در معرفت
۱۵. رساله در معرفت
۱۶. رساله در معرفت
۱۷. رساله در معرفت
۱۸. رساله در معرفت
۱۹. رساله در معرفت
۲۰. رساله در معرفت
۲۱. رساله در معرفت
۲۲. رساله در معرفت
۲۳. رساله در معرفت
۲۴. رساله در معرفت
۲۵. رساله در معرفت
۲۶. رساله در معرفت
۲۷. رساله در معرفت
۲۸. رساله در معرفت
۲۹. رساله در معرفت
۳۰. رساله در معرفت
۳۱. رساله در معرفت
۳۲. رساله در معرفت
۳۳. رساله در معرفت
۳۴. رساله در معرفت
۳۵. رساله در معرفت
۳۶. رساله در معرفت
۳۷. رساله در معرفت
۳۸. رساله در معرفت
۳۹. رساله در معرفت
۴۰. رساله در معرفت
۴۱. رساله در معرفت
۴۲. رساله در معرفت
۴۳. رساله در معرفت
۴۴. رساله در معرفت
۴۵. رساله در معرفت
۴۶. رساله در معرفت
۴۷. رساله در معرفت
۴۸. رساله در معرفت
۴۹. رساله در معرفت
۵۰. رساله در معرفت
۵۱. رساله در معرفت
۵۲. رساله در معرفت
۵۳. رساله در معرفت
۵۴. رساله در معرفت
۵۵. رساله در معرفت
۵۶. رساله در معرفت
۵۷. رساله در معرفت
۵۸. رساله در معرفت
۵۹. رساله در معرفت
۶۰. رساله در معرفت
۶۱. رساله در معرفت
۶۲. رساله در معرفت
۶۳. رساله در معرفت
۶۴. رساله در معرفت
۶۵. رساله در معرفت
۶۶. رساله در معرفت
۶۷. رساله در معرفت
۶۸. رساله در معرفت
۶۹. رساله در معرفت
۷۰. رساله در معرفت
۷۱. رساله در معرفت
۷۲. رساله در معرفت
۷۳. رساله در معرفت
۷۴. رساله در معرفت
۷۵. رساله در معرفت
۷۶. رساله در معرفت
۷۷. رساله در معرفت
۷۸. رساله در معرفت
۷۹. رساله در معرفت
۸۰. رساله در معرفت
۸۱. رساله در معرفت
۸۲. رساله در معرفت
۸۳. رساله در معرفت
۸۴. رساله در معرفت
۸۵. رساله در معرفت
۸۶. رساله در معرفت
۸۷. رساله در معرفت
۸۸. رساله در معرفت
۸۹. رساله در معرفت
۹۰. رساله در معرفت
۹۱. رساله در معرفت
۹۲. رساله در معرفت
۹۳. رساله در معرفت
۹۴. رساله در معرفت
۹۵. رساله در معرفت
۹۶. رساله در معرفت
۹۷. رساله در معرفت
۹۸. رساله در معرفت
۹۹. رساله در معرفت
۱۰۰. رساله در معرفت

افصح در معرفت
از ملا شمس اکبر
۱۳۴۹

و منی و منی و منی
منی و منی و منی
اذا المنی و المنی
واخوان و حیان و منی
جمعها الآباء والاخوه والاحباء والابناء والاخوه وذو
والوکیب المنی

[illegible][illegible]

عظم

عظيم في حقه من العلم
حيث نرى بعض العلم
عنه فان قيل بعض العلم
الاحاسي اصل بالحواس
اتفاقا فكيف يصح حكمه
قلت العلم حاصل بالحواس
وهذا القسم العلم بمتناهية
الادراكية كما ان العلم
ايضا فرتبة الذات من دون
بترتب على الصور الادراكية
بالعلوم الزائدة على ذاتهم
الحق للواجب جل شأنه على الوجه
علم الواجب جل شأنه علم
بلا احتياج الى الاستغناء
شئ من العلوم والادراكات
على الاطلاق جميع ما عدا ذات
الوجود لا الحق في جعل الاشياء

لا يشك ان جعل
لا شك ان جعل
اجازي يجب ان يثبت عليه في الخارج
اجازي يجب ان يثبت عليه في الخارج
موجودات الممكنات لا تصادفها كما ذهب اليه قائلو ان
موجودات الممكنات لا تصادفها كما ذهب اليه قائلو ان
لا وجود للممكنات لا وجه للممكنات لا وجه
لا وجود للممكنات لا وجه للممكنات لا وجه
التحقق لان وجه الممكنات لا وجه
التحقق لان وجه الممكنات لا وجه
الاجزاء لا يلزم الدور والتسلسل بل لا يلزم
الاجزاء لا يلزم الدور والتسلسل بل لا يلزم
العقلية على ما اشار اليه المحقق في غير ذلك
العقلية على ما اشار اليه المحقق في غير ذلك
وان كان عارضا لميتها لم يكن ذلك العرض
وان كان عارضا لميتها لم يكن ذلك العرض
يلزم الدور والتسلسل بل لا يلزم الدور والتسلسل
يلزم الدور والتسلسل بل لا يلزم الدور والتسلسل
والشعرية على ما هو مشروح في نوراها الحكمية فيكون
والشعرية على ما هو مشروح في نوراها الحكمية فيكون
جوهرية او عرضية موجودة وكل محمول وكل محمول
جوهرية او عرضية موجودة وكل محمول وكل محمول
الممكنات حقائق بالغير فيكون فقر الممكنة بالذات
الممكنات حقائق بالغير فيكون فقر الممكنة بالذات
الغير فاصل حقيقة فيكون فقر الممكنة بالذات
الغير فاصل حقيقة فيكون فقر الممكنة بالذات
اقوى واشد من الفقر حقيقة والوجه وجوب
اقوى واشد من الفقر حقيقة والوجه وجوب
وانهم الفقر اشارة الى ما ذكرنا وروينا وكل ما بالغير
وانهم الفقر اشارة الى ما ذكرنا وروينا وكل ما بالغير
ولا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير اذ لا يلزم
ولا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير اذ لا يلزم
لا يكون ما بالذات
لا يكون ما بالذات

الممكنات

الممكنات لا يشك ان جعل
الممكنات لا يشك ان جعل
العقلية على ما اشار اليه المحقق في غير ذلك
العقلية على ما اشار اليه المحقق في غير ذلك
وان كان عارضا لميتها لم يكن ذلك العرض
وان كان عارضا لميتها لم يكن ذلك العرض
يلزم الدور والتسلسل بل لا يلزم الدور والتسلسل
يلزم الدور والتسلسل بل لا يلزم الدور والتسلسل
والشعرية على ما هو مشروح في نوراها الحكمية فيكون
والشعرية على ما هو مشروح في نوراها الحكمية فيكون
جوهرية او عرضية موجودة وكل محمول وكل محمول
جوهرية او عرضية موجودة وكل محمول وكل محمول
الممكنات حقائق بالغير فيكون فقر الممكنة بالذات
الممكنات حقائق بالغير فيكون فقر الممكنة بالذات
الغير فاصل حقيقة فيكون فقر الممكنة بالذات
الغير فاصل حقيقة فيكون فقر الممكنة بالذات
اقوى واشد من الفقر حقيقة والوجه وجوب
اقوى واشد من الفقر حقيقة والوجه وجوب
وانهم الفقر اشارة الى ما ذكرنا وروينا وكل ما بالغير
وانهم الفقر اشارة الى ما ذكرنا وروينا وكل ما بالغير
ولا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير اذ لا يلزم
ولا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير اذ لا يلزم
لا يكون ما بالذات
لا يكون ما بالذات

۱۰۰

<http://fb.com/ranajabirabbas>

غیر

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الوجوه الحاصرين
 وبنية جميع الاطلاق يكون
 انقص من غيبه على الاطلاق
 ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل اشياء ذات
 انكشاف الاشياء وانما تبت بعد انكشاف الاشياء قبل
 الواجب جل شانه علمه على وجه واحد لا يفتقر الى انكشاف
 وبعد وجوبه وحين وجوبه على وجه واحد لا يفتقر الى اعتبارات
 وصوره وفصل عاينها لغوا في منطيقه لا يكون باعتبارها ذات
 لزوم ان تكون الاشياء معلومه فقد لا يكون باعتبارها ذات
 للواجب جل شانه والا يلزم ان يكون علمه للواجب جل شانه
 وقد عرفت انه لا يجوز كون شيء من الصفات الكماليه للواجب جل شانه
 زائدا على ذاته وايضا قد عرفت ان كل عالم بالعلم بالحق جل شانه
 جاملا فرتب ذاته فلا يجوز ان يكون وغير ذاته السببه للحق جل شانه
 مبداء لحصول علمه للواجب وانكشاف الاشياء عنده والا يلزم
 انه قد عرفت ان الصفات الثابتة بالبراهين العقلية وقد
 عرفت ان العالم بالغايه اذا كان نفس
 العالم بانزله على انكشاف
 المناط

الانكشاف

الانكشاف
 لزوم ان لا يفتقر
 حال ذلك العالم وحده
 معلومه قبل ان يتصور العلم وحده
 فوجب ان يكون الواجب جل شانه
 ونحوه بحيث لا يفتقر الى انكشاف
 التمام وبعد الوجوب ايضا لا يفتقر الى انكشاف
 بموده السببه بل كل وجوب العلم الثالث للواجب جل شانه
 انه لا يجوز ان يكون العلم كمونه باطله لا يفتقر الى انكشاف
 محبان ان يكون عينا او غيرا او وجودا في نفسه وكل من واجب الوجود بالذات
 لان كل من واجب الوجود في نفسه لا يكون له وجود في نفسه
 وكل معلول الغير باعتبار وجوده في نفسه لا يكون له وجود في نفسه
 لان واجب الوجود بالذات على العلة لا يكون له وجود في ذاته
 انقلاب السببه فظهر بالبراهين ان واجب العلم السببه في ذاته الواجب
 بالذات واجب الوجود بالذات وذلك العالم السببه في ذاته الواجب
 فيصدق على ذلك العلم السببه في ذاته الواجب بالذات
 وجودا وماديا وكائنا
 فاسد

وجہ

[illegible]

الصفا في ذاته على
 باصفا ونكر ما ينظر الى شبهه من اطر
 لفظا ونظرا الى قال الرباط اسطر الى ما في
 قال ونعم قال الحكيم الرباط اسطر الى ما في
 جينا ولحق جينا فانها لا تملك في الاكثر
 كحوار ان يكون امر واحد بسيط حقيقة بحيث لاكثر في الوجود
 تفصيلا تاما نهاية السام جميع الموجودات كلها تها في الوجود وبعد الوجود
 وكانيتها فاسداتها بخبرياتها ولا احتياج الى اخرى غير انه اصلا قلت هذا
 على نهج واحد بل تفاوت ولا احتياج الى جميع المحققين في الحكماء المتكلمين ذهبوا الى
 محض استبعاد الوهم الا ان جميع العقليين مع ان العلم القدرة و
 عينية الصفات الكمالية بحكم البراهين العقلية مع ان العلم القدرة و
 الارادة وغيره من الصفات الكمالية بحكم البراهين العقلية مع ان العلم القدرة و
 الاختصاصية قابل مصحح حل عالم على ريد لا غير مصحح الصفات الكمالية
 غير مصحح حل عالم وفادو بالكلية وبكذلك الكلام فغيره من الصفات الكمالية
 بخلاف الواجب حل عالم فغيره من الصفات الكمالية وبكذلك الكلام فغيره من الصفات الكمالية
 وبكذلك الكلام فغيره من الصفات الكمالية وبكذلك الكلام فغيره من الصفات الكمالية
 في ذلك هو انه لما ثبت بالبراهين العقلية عينية

الصفات

الصفات
 الكمالية بحكم البراهين العقلية مع ان العلم القدرة و
 بان تكون الذات الالهية لا تملك في الاكثر
 كنه حقيقتها بسيطة حقيقة مع ان العلم القدرة و
 مصحح حل وجود عالم قادر مريد وغيره من الصفات الكمالية بحكم البراهين العقلية مع ان العلم القدرة و
 واحدة واحدة من الصفات الكمالية بحكم البراهين العقلية مع ان العلم القدرة و
 غير مصحح حل قادر كما في غير الواجب حل عالم فغيره من الصفات الكمالية وبكذلك الكلام فغيره من الصفات الكمالية
 لان عينية الصفات كرام الواجب حل عالم فغيره من الصفات الكمالية وبكذلك الكلام فغيره من الصفات الكمالية
 الكمالية مع انها امور متكررة في الوجود التفصيل لا تاد برضا تفصيل غيره من الصفات الكمالية
 بعينية العلم التفصيل المذكور عينا لعل على العلم ان العلم القدرة و
 على كون العلم التفصيل المذكور عينا لعل على العلم ان العلم القدرة و
 من العالمين في كنهه لا يحصل بدون الكثرة والاضا اذ اقام البرهان على انه لا يكون
 استبعادا والوهم مسبوفا لعل البرهان والادراك من كون ذات البساطة
 بوجوب الادعان واطاعة البرهان والادراك من كون ذات البساطة
 قد برهن ان بعض خواص الواجب حل عالم فغيره من الصفات الكمالية وبكذلك الكلام فغيره من الصفات الكمالية
 علما ما تفصيلا نهاية التمام وبجميع ما دعا

مکمل

يكون واجب الوجب بالذات
 وواجب اقتناع تقدير الواجب
 وبالذات لا يجوز ان تقدير الكمال بالذات
 فوجب ان ينتمى جميع الكمالات النافية الى كمال واحد بالذات
 ويكون ذلك الكمال الواحد البسيط لا يتخلف فيه شيء من الكمالات بالذات
 ولا شك ان العالم الذي يكون في الكمالات اذا علم كثرته اذ العلم بالذات
 فلا شك ان هذا العلم كمالا لا يغير وكل ما يغير يجب ان ينتمى
 يكون كمالا لا يكون علما لا يغير وكما لا يغير كمالا لا يغير
 يكون في عالم الوجوب تفصيل بالذات لا يكون في عالم الوجوب تفصيل بالذات
 يكون في عالم العلم التفصيل بالذات لا يكون في عالم العلم التفصيل بالذات
 يلزم ان يحقق ان العلم التفصيلي بالذات لا يكون في عالم العلم التفصيلي بالذات
 الا بالوجوب بالذات فذلك العلم التفصيلي بالذات لا يكون في عالم العلم التفصيلي بالذات
 بالغير التام يكون معلومة للغير يجب ان ينتمى الى العلم التفصيلي بالذات
 التفصيلية التام يكون معلومة للغير يجب ان ينتمى الى العلم التفصيلي بالذات
 معلوم لا يكون معلوم كمالا لا يغير وكما لا يغير كمالا لا يغير

كل ما يكون له
ان يكون له
وجوبه ان يكون له
ولما كان الواجب على العلم
التفصيلي فوجب ان يكون له
علم التفصيلي رايا على ذاته على علمه
ان يكون له واجب على ذاته على علمه
ذاته فظهر انه لا بد ان يكون له واجب على ذاته
هو ذاته لا على غيره لان كل حال كان العلم
عين ذات الواجب حيث لا يمكن ان يكون له واجب على ذاته
في اعلى مراتب العلم كما لا يكون له واجب على ذاته
ذاته حيث لا يمكن ان يكون له واجب على ذاته
تعالى وهو بطلان ما كان عليه من واجب على ذاته
بكل واحد من فروع العلم فظهر ان الواجب على ذاته
اجمع فترتبة واحدة وان كان بينها فترتبة واحدة على ذاته
معدولتها للواجب حيث لا يمكن ان يكون له واجب على ذاته
بلا تفاوت اصلا فيكون جميعها على ذاته
واحدة ودرجة واحدة ولا
بعد ان

يكون

يكون له
فوقه ان يكون له
واسع عليه ان يكون له
مفصل والواجب على ذاته على علمه
وكل ما بالغير يجب ان يكون له واجب على ذاته على علمه
ما بالغير اذ اعل على غيره وراى ان الواجب على ذاته على علمه
ان لا يكون له واجب على ذاته على علمه
ومع ذلك كون الواجب على ذاته على علمه
المعنى لا يكون له واجب على ذاته على علمه
وجوب وجوده على الواجب على ذاته على علمه
بطلان العباد بالذات تعالى وقد عرفت ذلك الخوف العلم
والمذكور في علمه ان لا يكون له واجب على ذاته على علمه
والا يلزم الاحتياج والافتقار فثبت الصفه الكافية لتعالى فيكون
العلم ما يتاثر بالنظر في ذاته فترتبة واحدة على ذاته
وكل حال الواجب بالذات يجب ان يكون له واجب على ذاته على علمه
تعالى يلزم ان يكون له واجب على ذاته على علمه
ويعود الوجود وجوبه على ذاته
بلا تفاوت

لا يتصل بالشيء لا بالمتن
 الاشياء انما يكون عند البسيط
 اتحد وذاية حاضرة عند حدوثه والبقا والبقاء والحدوث في
 انما حاضره عند الازلا والحدوث والبقا والبقاء والحدوث في
 عليه قطعاً بل التغير والتجدد والحدوث والبقا والبقاء والحدوث في
 متطوق على الاشياء لا على العلم بالاشياء بل على الاشياء
 بالاشياء انما هو عين في ذاته تعالى فكيف يتصور تغير الاشياء
 والازوال وطريق صدور الاشياء من اجل ان صدور الاشياء
 عنده انكشافاً فاما انكشاف الذات الاقدس لا يزل ولا ينكشاف
 منه جلية منكشفة لان انكشاف الذات الاقدس لا يزل ولا ينكشاف
 التام التفضيل الى اصل تفضيل الذات الاقدس لان حدوث الانكشاف
 والمعلومات حادثة في الازل ولا ف وقد كلف العلم
 والعلم عند حدوث انكشافات انما يلزم على تقدير كون العلم
 بتلك المنكشافات متصورا بان يكون اعيان تلك المنكشافات
 علو حضورية وقد عرفت ان علم الواجب جلية بالاشياء لا بعين
 ان يكون حاديا واحصويا واجب بطلان القول بعلم
 وقد عرفت ايضا مفصلا واجب بطلان القول بعلم
 الحضور او الحضور

لكن

كون
 عند غيره تعالى لا يتصل بالمتن
 فهو قولنا ان يكون جميع حقائق الحق والحق في ذاته تعالى
 ويجعل ان يكون حاضرا عند الازل والحدوث والبقا والبقاء والحدوث في
 بالتصديق شرعا بسبب ما في العقل من ان يكون حاضرا عند الازل والحدوث
 محمد بن يعقوب الكليني قدس الله تعالى عنده قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 عن ابي جعفر عليه السلام بعد قوله في الحديث ان الاشياء من الصفات الكمية
 فعلية قبل كونها فعلية بعد كونها فعلية بالاشياء من الصفات الكمية
 كما انه يدل على كونها فعلية بعد كونها فعلية بالاشياء من الصفات الكمية
 كذلك يدل على عينية بعد كونها فعلية بالاشياء من الصفات الكمية
 والكمالية ثمانية اصلية في الازل والحدوث والبقا والبقاء والحدوث في
 وثبوت تلك الصفات الكمية لبقاء تلك الصفات الكمية بالاشياء من الصفات
 زائدة على ذلك في الازل والحدوث والبقا والبقاء والحدوث في
 فيلزم عليهم ان يكون تلك الصفات بالذات والاشياء بالذات
 في الازل شرعية للواجب بالذات والاشياء بالذات
 الى نفي هذا القول الشريف والاشياء بالذات والاشياء بالذات
 في الازل شرعية للواجب بالذات والاشياء بالذات

فان قيل قد علم ان كنهه ليس
كل ما بالغير محجب ان كنهه ليس
الاجمال بالذات وقد علم ان كنهه ليس
برأيه وبنابر على هذه المقدرة المحذرة لعلنا ان كنهه ليس
الاجمال موجود في عالم الامكان كالعلم بالغير محجب ان كنهه ليس
معلوم الغير وقد علم ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
الذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
العلم الاجمالي الذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
بالذات فلا علم له لان الامر الموجود بالذات على ما ذهب اليه جماعة من العلماء
يكون العلم الاجمالي عين ذات الواجب بالذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس
قلت هذا منقوض بالعلم بالذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
ما بالغير محجب ان كنهه ليس ذات الواجب محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
الحواس في وجوده عين ذات الواجب محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
فيكون العلم بالذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
وكل ما بالغير محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
ايضا لان كل معلول
لا

فان قيل قد علم ان كنهه ليس
كل ما بالغير محجب ان كنهه ليس
الاجمال بالذات وقد علم ان كنهه ليس
برأيه وبنابر على هذه المقدرة المحذرة لعلنا ان كنهه ليس
الاجمال موجود في عالم الامكان كالعلم بالغير محجب ان كنهه ليس
معلوم الغير وقد علم ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
الذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
العلم الاجمالي الذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
بالذات فلا علم له لان الامر الموجود بالذات على ما ذهب اليه جماعة من العلماء
يكون العلم الاجمالي عين ذات الواجب بالذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس
قلت هذا منقوض بالعلم بالذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
ما بالغير محجب ان كنهه ليس ذات الواجب محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
الحواس في وجوده عين ذات الواجب محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
فيكون العلم بالذات في عالم الامكان محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
وكل ما بالغير محجب ان كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس بالعلم بالذات كنهه ليس
ايضا لان كل معلول
لا

لا يمكن

المحلون بكم
لا العلم

[illegible]

المتن

التسلسل الدائر في غير هذا
 لان ان كان باقية في
 والتسلسل لا يكون مستوعبا لكل
 عن المعلول فالعلول الاجزاء التسلسلية
 على مجموع تلك السلسلة الخارجة
 فلا بد ان يكون مجموع تلك السلسلة
 المعلول مستند الى بايزات والموجود الذي يكون
 علته فاعلم ان يكون وجود الواجب باليزات
 باليزات فنثبت وجود الواجب باليزات
 بانتهار تلك السلسلة الى الانقطاع
 باليزات والانتهاز ما عين الانقطاع
 وكذا الانقطاع وعدم الواجب باليزات
 ولو لم يلق علة وما تنوهم ان يكون تلك السلسلة
 ولا يكون داخلها فلا فائدة من رتبة اقسامها
 كونها معلول للموجب باليزات
 باليزات لا يكون خزانة الحجة التسلسلية الواجب باليزات
 انفسها فهو مستند الى العلول الاخرى فلو اجل لان السلسلة
 علته الحاصل مسببة باليزات
 لاعتقدها وهو الواجب باليزات

نقدم

<http://fb.com/ranajabirabbas>

تفقد وجوده في الخارج
باعتباره

يكون بالذات
ممكن ان يكون متعلقا
بغيره ان يكون متعلقا
وتحقق وجوده بل بالذات
ايضا ولما كان يلزم ان يكون
مخرج ايضا فاما ان يكون
فيلزم ان يكون متعلقا
اللاحق يلزم ان يكون متعلقا
الحادث فاما ان يذهب الى
يلزم المفاسد التي ذكرنا
بالتام الصادق فظهر ما ذكرنا
ليست امور الضمانية بل لا بد ان يكون
التعلل العقلي فظهر بالبرهان انه ليس
الخارج اثنى خارجي بل مفهوم وجوده
فخرج كانه صحيح للتعلل العقلي فزيد
الشيء المعنوي فزيد خارجي فزيد
ولما قال المحقق في

التجويد

التجويد والتعبير
وزيادة في التصدير
واعلم ان جميع ما ذكرنا في الطال
الاثنى الخارجية بين الممكنات
وجوده الخارجى يكون جارية
الذات وبين وجوده الذاتى ايضا
فلا بد ان يكون الوجود الذاتى
فخرج التعلل العقلي كالموجود
بغيره في التعلل العقلي فزيد
اثنى لا في الذات ولا في الخارج
ولا يدعيها قلت عرض الصف
الواسطة بين الوجود الذاتى
لغوية تعريفية عن الوجود
اذا اراد التمييز بين الوجود
الى نفس الحقيقة الموجودة
حالتها وصفها بالمتلقات الى الوجود
غير هذا فالمتلقات الى الوجود
ثان بانبسطة الاول

ففي هذا الاتفاق هو الحق في العقل هو الحق في العقل
 الاول يكون الحق في العقل هو الحق في العقل
 نفس الحق في العقل هو الحق في العقل
 مخلوطة في بصدق على هذا الاتفاق هو الحق في العقل
 عن الوجود في الحقيقة هو الحق في العقل
 الوجود في الحقيقة هو الحق في العقل
 في حصول التميز بين العارض والمعرض هو الحق في العقل
 الموجودة معوضة له وهو الحق في العقل
 الوجود في الحقيقة هو الحق في العقل
 التكون معوضة له وهو الحق في العقل
 ان يكون معوضة له وهو الحق في العقل
 معوضة له وهو الحق في العقل
 الاشياء معوضة له وهو الحق في العقل
 يحصل تميز المميز فيكون معوضة له وهو الحق في العقل
 ولا شك ان المميز فيكون معوضة له وهو الحق في العقل
 لانه لو لم يكن مخلوطا بالوجود لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 والافاضة لان كل ما يشاهد من المميز هو الحق في العقل
 لا المعدوم بما هو معدوم لان

المعدوم

المعدوم كما يكون
 بما هو معدوم لان المعدوم لا يثبت
 مصدر الشيء لان المعدوم لا يثبت
 له ويكون جميع الاشياء معوضة له وهو الحق في العقل
 الذات والذات لان المعدوم لا يثبت
 كما هو التحقيق واذ لم يكن المعدوم لا يثبت
 فيه وجود او مخلوطا بالوجود لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 بالوجود حال التميز فيكون التميز فيكون معوضة له وهو الحق في العقل
 ان كان عين الوجود المتعلق بالذات لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 او غير متعلق الكلام اليه وهذا التميز فيكون معوضة له وهو الحق في العقل
 المعقول اليه غير النهاية بالذات لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 الدور والذات لان المعدوم لا يثبت
 التميز فيكون المعاد التميز بالذات لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 احد ما يظن ان القول بوجود الممكن بالذات لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 بالذات لان المعدوم لا يثبت
 عليه غير ذاته مطلقا فيكون معوضة له وهو الحق في العقل
 والوجود الذي ليس له عينه لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 فيكون ان يكون الممكن بالذات لكان معوضة له وهو الحق في العقل
 الامر الذي

يكون لا يكون ذاتا بل يكون
 فاما لا يكون ذاتا بل يكون
 راسا يلزم ان يكون لا يكون
 له لان الامر واسطة بينهما
 ذاتها او ضلها لا واسطة
 تعبته والذاتي لا يكون
 لا ليس بل تعبته راسا يلزم ان
 ضروري وليس تعبته بالذات
 لا على راسا يلزم ان يكون
 فاما لا يكون ذاتا بل يكون
 كل من على وجوده لكن لم
 حتى يلزم ان يكون ذلك
 على وجوده نفسا واركان
 احاد على البرهان الذي
 القول يكون من غير
 كما هو المشهور من غير
 الظالمون على ابيهم
 ان يكون نفسا واركان
 معلول ذلك الوجه

راسا يلزم ان يكون لا يكون
 له لان الامر واسطة بينهما
 ذاتها او ضلها لا واسطة
 تعبته والذاتي لا يكون
 لا ليس بل تعبته راسا يلزم ان
 ضروري وليس تعبته بالذات
 لا على راسا يلزم ان يكون
 فاما لا يكون ذاتا بل يكون
 كل من على وجوده لكن لم
 حتى يلزم ان يكون ذلك
 على وجوده نفسا واركان
 احاد على البرهان الذي
 القول يكون من غير
 كما هو المشهور من غير
 الظالمون على ابيهم
 ان يكون نفسا واركان
 معلول ذلك الوجه

و معنوم

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

عظم

[illegible]

والظن

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

ضعيف والتخصر
التخصر والتخصر
فالتخصر والتخصر
لا يجوز ان يكون
منه بل الامر
والتخصر يكون
العللة الفاعلية
مخلوطا بالوجود
التأثير كما ذكرنا
والتخصر والتخصر
والتخصر على
بلا تفتوت
التعين السابق
المرح وان كان
الترد كما في
القصادق وايضا
والفرد الشخص
او الغيبة على
سكننا بالذات
فلان إمكان
فالتخصر

سابع

فيتبر

والفقر

والفقر والتخصر
العللة الفاعلية
الكل والتخصر
ما توقف عليه
وايضا الجزية
واما على تقدير
معلوم الغير
ان يكون ممكن
تخصر الواجب
كل ممكن بالذات
ووجوده وتخصر
والواجب بالذات
فإذا كان
بالذات وإذا
يلزم الدور
ان يكون
سكننا بالذات
معلوم الغير
لغيره فليز
ان يكون

نکلی

<http://fb.com/ranajabirabbas>

125

[illegible]

لذا هم

لذا لم يلزم من كونه متغيرا بالذات ان يكون متغيرا بالذات
واللا يلزم من كونه متغيرا بالذات ان يكون متغيرا بالذات
التي ذكرنا بانها لا يمكن ان تكون بالذات متغيرا بالذات
والمتغير بالذات بالذات متغيرا بالذات بالذات
ان يكون بالذات متغيرا بالذات بالذات بالذات
الانقلاب بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
الواجب بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
ذاته لا يلزم ان يكون بالذات بالذات بالذات بالذات
الذات يلزم ان يكون بالذات بالذات بالذات بالذات
اما الذات ذلك الامر كما يكون بالذات بالذات بالذات
للممكن بالذات وقد ثبت وجود الواجب بالذات بالذات
مفصلا فوجب ان يكون بالذات بالذات بالذات بالذات
النظر عن كل واحد من الواجب بالذات بالذات بالذات
فيلزم ان يكون بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
باطل واللا يلزم من كونه بالذات بالذات بالذات بالذات
جزء يلزم الانقلاب بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
عنه انه فيكون بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
لما هو ذاته له ضرر في ذاته بالذات بالذات بالذات بالذات
فيكون بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات

والوجوب

[illegible]

بالغيرية لا يجوز ان يكون له حقيقة مع ذاته بل هو قطع الغرض
 لا يجوز ان يكون له حقيقة مع ذاته بل هو قطع الغرض
 كما يجب ان يكون له حقيقة مع ذاته بل هو قطع الغرض
 وجوده قائم بذاته لا يكون له حقيقة مع ذاته بل هو قطع الغرض
 العلل ومبدأ ذاته تطابق انفسه مفهوم بالذات القائم بذاته لا القائم
 النظر عن كل ما عدا ذاته تطابق انفسه مفهوم بالذات القائم بذاته
 البديهي وكما ان الوجوب بالغيرية هو الوجوب بالذات القائم بذاته
 يجب ان ينسب الوجوب بالغيرية الى الوجوب بالذات القائم بذاته
 ما بالذات فيجب ان يحقق في ذاته من ان يكون له حقيقة مع ذاته
 بالغيرية وكذا ان الوجوب بالذات هو الوجوب بالذات القائم بذاته
 فمن ثمة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فيكون له حقيقة مع ذاته
 الاثر اعني المشترك بالذات هو الوجوب بالذات القائم بذاته
 الذي له القايمة بذاته تطابق انفسه مفهوم بالذات القائم بذاته
 بمعنى ان ذاته في ذاته هي حقيقة مع ذاته بل هو قطع الغرض
 ومفهوم الوجوب بالذات هو الوجوب بالذات القائم بذاته
 حققنا ان بعض خواص ما هو في الوجود من قطع النظر عن كل ما عدا ذاته لان
 والوجوب ثابته في ذاته هي حقيقة مع ذاته بل هو قطع الغرض
 مفهوم الوجوب والوجوب ان يتوهم ان الوجوب بالذات هو الوجوب بالذات
 بالمعنى العينية فلا يصح ان يتوهم ان الوجوب بالذات هو الوجوب بالذات
 بالذات لان ثبوت العينية لما هو في الوجود من قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
 وقد بينا ان بعض

من

<http://fb.com/ranajabirabbas>

لو كان الله لا انت
فهذا الله لا انت
لقد انشأ الله بالذات
تفصيلا لان ذكرنا في بيان حقيقة
الواقع بين المقدم واللاحق
حقن المقدم فيكون هو الحق
واللاحق فيكون هو الحق
والتالي في كلام الله تعالى
منه صرف عقولهم كانه كبر
بذلك للفقراء بسعادة
وقع لرفق القرآن الكريم
الى السموات والارض
هو الموجودات المحسوسة
الانظر فان لا استبعاد
لغالي يميز عدم وجود
والارض راسا وانذار
ولعل على بطلان المزموم
الواجب بالذات ان يكون
الموجودات الممكنة بالذات
الواجب الوجود

لو كان

لو كان الله لا انت
فهذا الله لا انت
لقد انشأ الله بالذات
تفصيلا لان ذكرنا في بيان حقيقة
الواقع بين المقدم واللاحق
حقن المقدم فيكون هو الحق
واللاحق فيكون هو الحق
والتالي في كلام الله تعالى
منه صرف عقولهم كانه كبر
بذلك للفقراء بسعادة
وقع لرفق القرآن الكريم
الى السموات والارض
هو الموجودات المحسوسة
الانظر فان لا استبعاد
لغالي يميز عدم وجود
والارض راسا وانذار
ولعل على بطلان المزموم
الواجب بالذات ان يكون
الموجودات الممكنة بالذات
الواجب الوجود

jabir.abbas@

19

12.

[illegible]

سبب العلم
الزمين انما يتوقف على كونه
اعظم الممكنات منها ما يتوقف
وجوده على الامكان الاستعداد
في وجوده لا يتوقف على كونه
وجوده على الكيفية الاستعداد
يحصل التعداد والتفاوتات
انها زمانية لان مدة التعداد
فخرج كخرج متصل غير فائز
ما زمان الامداد بعد التام
الزمان مقدار الحركة القطعية
على الامكان الاستعداد
الاغظم فان الامكان الاستعداد
العكس الاغظم وهو ما فرغ
سبب الامكان ليس فيها
بما فوق الكون وليس فيها
نما بين وجوده وجميعه
ليس مقول ان يشكك

والبحر

لبس

[illegible]

للدن

[illegible]

تنبيه في بيان ما يلزم من العمل بالاعتبار
 لا ينفرد فيه وإنما ينفرد به العمل بالاعتبار
 المحل عليه قابلية بالفعل من العمل بالاعتبار
 وقوع الغير المستلزم من العمل بالاعتبار
 والقابل للزمن المستلزم من العمل بالاعتبار
 خارجا فان قيل هل يمكن تصور تفصيله في العمل بالاعتبار
 تصور محله وان لم يكن بالفعل حصوله في العمل بالاعتبار
 ما هو حقيقة الغير المستلزم من العمل بالاعتبار
 بالفعل حصوله في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 والمنع بالذات وانما قلنا ذلك لان البرهان قد علم من عنوان الغير
 فثبتا وخارجا عليه ما بينا مفصلا فكيف يجوز القول بوجوده في عنوان الغير
 بالفعل والذين والغير نقول في ابطال الغير المستلزم من العمل بالاعتبار
 واحد فقط واجبا بين معان له لوجاز وجود الغير المستلزم من العمل بالاعتبار
 لئلا يقع خبرا معينا في اوساطه ويغلبه ما لم يكن كاشفا او يكون
 اتي خبره على سبيل الاستفراق الشمول اجمالا ان يكون هذا الشرط
 متناه بالفعل فان كان متناهيا يلزم من ابطال الكل وان كان غير متناه
 يكون جارا في كل شيء مما بين متناهيا يلزم من ابطال الكل وان كان غير متناه
 كل الجاهلين يلزم وقوع الغير المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 جانب واحد والاخر من الجاهل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 بهذا البرهان يكون جارا في ابطال الغير المستلزم من العمل بالاعتبار
 ما بينا بايدي التفات
 وهذا

البرهان

البرهان
 يمكن ابطال كل حالة
 غير متناهية صراحة القوة وجوبه في العمل بالاعتبار
 افراد ما بين صراحة القوة وجوبه في العمل بالاعتبار
 في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 نقول انما سبب تقدم جعله في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 انما هو الامكان المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 والبعيد والمتوسط فالذي حصل البعيد وهذا افراد ما فوق الامكان المستلزم من العمل بالاعتبار
 مقدم على جعله في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 على ما بينا سابقا ولذا لا يخفى في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 خارجة عنه كما في ما بين ان تحقيق التفاتك خارجا بين افراد ما فوق الامكان المستلزم من العمل بالاعتبار
 المتبعية وعلى هذا يلزم ان تحقيق التفاتك خارجا بين افراد ما فوق الامكان المستلزم من العمل بالاعتبار
 شيئا منها على شيء اخر منها قد افترضنا في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 محض على التقديم بحسب البرهان المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 الكون سبب تقدم جعله في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 المعلوم بالمشكك في ما بين افراد ما فوق العلول فيما فوق الكون المستلزم من العمل بالاعتبار
 جعله في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 يكون تقدم جعله في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 بالنسبة الى العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار
 المذكور سبب تقدم جعله في العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار المستلزم من العمل بالاعتبار

١٣١

سید مرتضیٰ حقیقی
الافزار

۷۲

المجلد

كل شخص من فاعله
 يكون متعلقا بغيره
 عن المادة وقد ثبت كونها
 الجود فيكون متعلقا بالذات
 والكون النوع مستقده
 الصادر الاول مستقده
 متعلق بالامور المستقده
 منها خصاخص الشخص
 وما به الاشتراك الذاتي
 طبيعة مشتركة بينها
 فانه مستقده ما به
 المستقدهات فتقول لا يجوز
 بينها اختلاف فردية
 لانه لو كان الامر
 بين الجميع امر مشترك
 ذلك الامر العوائش
 بدون جمعة الموقوف
 ذلك الامر يلزم ان
 كالمشي المشترك
 فثبت المشي بين
 تحقق جمعة الموقوف
 مستقده الامر المشترك
 بين

نكر

ملك
 الا وهو وجوده
 الذي يكون
 متعلقا بالذات
 خلاف مستقده
 والكمال يكون
 يلزم ان يكون
 الشرف من ان يكون
 المستقدهات فتقول
 مبدأ احوالها
 والاشراك
 الا ان الاشتراك
 بعض تلك الاشراك
 الكمال والاطلاق
 الاشراك
 يكون فصل
 كان الصادر
 كما ذكرناه
 المستقده الى
 فرض انها
 كما ذكره
 فيكون

وكان مقتضى ان يكون
والشأن في التفرقة بين
الافراد المختلفة بالجنس والشرع
سكون جواهر مجردة واحدة
واذا كان مجموعها في مرتبة واحدة
فيلزم ان يكون ملك الدرجة
ان ما لا يشترط فيكون ملك الدرجة
فيلزم ان يكون ملك الدرجة
تحقق ذلك الجنس كخبره
احد وان كان لا يلزم بالكل
عدم تحقق تلك الدرجة
والا يشترط ان يكون
المتحقق منها وانما يكون
فيقول يجب ان تحقق
فيحقق الشخصات المختلفة
فيحقق الشرف والكمال
المتحدة في الشرف والكمال
الافراد في النوع فكل
المتحدة في الشرف والكمال
تتوحد في الشرف والكمال
الافراد في النوع فكل
المتحدة في الشرف والكمال

ولم

ولم يحقق
في كل من
فلا يحقق
واذا تحقق
الشرف في
واذا تحقق
جعل في الشرف
واستدل بال
لا يصدر منه
مصدر الامرين
واغرض في الدين
افضل دور
فان الباب
بالالزام ان
ان لا بد من
يكن من وجوه
الحمل الموطن
محل واحد
كاللون مثلا
ان يقول ان
الواحد

علی

<http://fb.com/ranajabirabbas>

لا يترتب التقيض من اجتماع
 اجتماع الموطأ من حيث
 كجمله الموطأ من حيث
 الصادر له من حيث
 حقيقته واحدة تقليدية الف والالف
 يلزم من صدور الف والالف
 ادعى السبب انه من حيث
 ويكون ان يترتب على ذلك ان
 يثبت الباب بما يلزم من
 بدون التضمين ان يكون
 واذ كان ثقلها واحد يلزم
 فرضا ان سبطا حقا سرت
 فيلزم ان ترتب لالف على
 امر البهارة اسام وح يلزم
 غير الف بدون التضمين
 السواط في كل من الصادر
 الف ولا الف بالجمع الموطأ
 يكون هذا ما اوضحه في قوله
 التقيضين المحال بحسب
 يلزم اجتماع التقيضين
 الصادر

وبيان

وبان ذلك لا يترتب
 ان يجمع السواط من حيث
 فعمل واحد وقت واحد
 ان يكون موضع واحد
 معاف وقت واحد
 الى موصوفاتها
 والالف بعينه غير الف
 انحصر يلزم اجتماع
 وبيان لزوم ترتيب
 يكون حقيقته ترتيبا
 يجمع غير الف واما
 يجمع غير الف والالف
 كذلك فاذ صدر عن
 ترتب الف لاسم
 وحيد لا يلزم حقيقته
 فترتيب تلك الحقيقته
 بين الدكباب والسلب
 المرتبة وهذا الحقيقته
 الى عدم مرتبة حقيقته
 المعلوم العلة

والجانبية متبعية من قبلية
فرض ان كانت متبعية من قبلية
التعليلية واحدة متبعية من قبلية
الاعلالية واحدة متبعية من قبلية
صدور الف والتقدير متبعية من قبلية
فرض ان كانت متبعية من قبلية
فكذلك متبعية من قبلية
انما التعليلية من قبلية
لازم رفع صدور الف كتحقيقه
المصدر واحد وبعيد الف كتحقيقه
البيان لا يشترط في الوجود ان يكون
من سبيل كل واحد من التعليلين على ما ذكرنا
الحج باعتبار كل واحد من التعليلين على ما ذكرنا
هذا التعليل من الكلام في الوجود
فبماض على الاطلاق ووجوده على الاطلاق
قطعا والتفاوت الواقع بين الزواجر
والنقصان انما يكون ناشيا من خصوصيات
بلا مرجح وهو باطل لا يستلزم التخرج
فخصوصية حاشية ان في هذه الشخصية
لصدور خصوصيات بالية بخروج صدور العلول
من جميع الجهات بلا احتياج الى اعتبار
ولذلك اقال المحققون في باب
تحقيق العلوم

العقلية

العقلية انما على الحدود
ان نسبة الاطلاق والتبعية
الاعلالية الى جميع العلول
على السوية والاختلاف القائل
رجع الى خصوصيات الوجودات
انما الافاضات والرياء والاعتناء
والمد على ما شرنا السابقة بالبطر
الجميع معلومية في الف وبلا حجة
فلا يابى الى كونها على دعوى
واحدة تعليلية مع كونها على
في توجيه كلام الشيخ وانما دليله
دعوى بانها ترجع الى دعوى
فبذلك منها دعوى السببية المطلقة
عن الواحد الحق البسيط الصادر
اللا حركة بمعنى الحركة كحركة
وجود اعلية الاطلاق كحركة
لا حركة بالضرورة الفطرة كحركة
هذا الكلام محصله انه يجوز ان تصدر
وب وغيرهما بلا احتياج الى دعوى
هذا بالمال الادعوى البينة من الخلاف
لا يصدر منه الادعوى الواحد ارفع
المستلزمين يكون

اللبیز

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

لا يمكنه بالقياس الى ذاته ولا يتوهم ان هذا قول لا يمكنه بالغير
 ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين ولا يمكنه فيمكنه
 بالقياس الى الغير لا يمكنه في ذاته بسبب الغير فثان ما بينهما في الكلام
 وحاصل دفع الشبهة انه لا يمكن ان الممكن المذموم بالنظر الى ذاته مستند
 لا يمكنه لازمه بالنظر الى ذاته ذلك اللازم حتى لا يلزم المحل المذكور بل السلم
 هو ان الممكن المذموم بالنظر الى ذاته مستند لا يمكنه لازمه بالقياس
 الى ذاته ذلك المذموم هو ان كان ذلك اللازم بالنظر الى ذاته يمكن بالذات
 او متمثلا بالذات او واجب بالذات فالذي يكون مذكورا ولا بد منه
 هو ان يكون الممكن بالقياس الى الغير الذي هو المذموم ثابت للذات سواء
 كان ذلك اللازم ممكنا بالذات او متمثلا بالذات او واجب بالذات
 وقد بينا ان الامر بالذات يكون منها ارتباطا عقليا بامور ممكنة لا يجوز
 ان يكون لاحدهما امكان خاص بالقياس الى الاخر بل لا بد ان يكون الثابت
 لاحدهما بالقياس الى الاخر هو الامكان العام بالقياس الى الاخر وعلى
 هذا يكون مراد المحقق من الامكان بالقياس الى الغير هو الامكان العام
 بالقياس الى الغير لا الامكان الخاص بالقياس الى الغير لان كلامه لا يلائم
 من هذا النوع الذي ذكرناه واعلم ان عدم العقل الاول ممكن بالذات بالنظر
 الى ذاته ذلك العقل لانه مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى ذاته
 لكن لما كان عدمه مستندا الى عدم الواجب جل شانه وهو متمتع بالذات
 ولا يجوز وقوعه فغاية ما يلزم من ذلك ان يكون عدم العقل الاول ممكنا بالذات
 ومتتمنا بالنظر الى امتناع عدم الواجب جل شانه فيلزم ان يكون متمثلا
 بالغير لا متمثلا بالذات ولا متنا فاته بين كون امكان بالذات متمثلا
 بالغير كما ان لامت فاته بين كون امكان بالذات واجب بالغير والعلم ايضا

لأنه لا يمكنه بالقياس الى ذاته ولا يتوهم ان هذا قول لا يمكنه بالغير
 ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين ولا يمكنه فيمكنه
 بالقياس الى الغير لا يمكنه في ذاته بسبب الغير فثان ما بينهما في الكلام
 وحاصل دفع الشبهة انه لا يمكن ان الممكن المذموم بالنظر الى ذاته مستند
 لا يمكنه لازمه بالنظر الى ذاته ذلك اللازم حتى لا يلزم المحل المذكور بل السلم
 هو ان الممكن المذموم بالنظر الى ذاته مستند لا يمكنه لازمه بالقياس
 الى ذاته ذلك المذموم هو ان كان ذلك اللازم بالنظر الى ذاته يمكن بالذات
 او متمثلا بالذات او واجب بالذات فالذي يكون مذكورا ولا بد منه
 هو ان يكون الممكن بالقياس الى الغير الذي هو المذموم ثابت للذات سواء
 كان ذلك اللازم ممكنا بالذات او متمثلا بالذات او واجب بالذات
 وقد بينا ان الامر بالذات يكون منها ارتباطا عقليا بامور ممكنة لا يجوز
 ان يكون لاحدهما امكان خاص بالقياس الى الاخر بل لا بد ان يكون الثابت
 لاحدهما بالقياس الى الاخر هو الامكان العام بالقياس الى الاخر وعلى
 هذا يكون مراد المحقق من الامكان بالقياس الى الغير هو الامكان العام
 بالقياس الى الغير لا الامكان الخاص بالقياس الى الغير لان كلامه لا يلائم
 من هذا النوع الذي ذكرناه واعلم ان عدم العقل الاول ممكن بالذات بالنظر
 الى ذاته ذلك العقل لانه مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى ذاته
 لكن لما كان عدمه مستندا الى عدم الواجب جل شانه وهو متمتع بالذات
 ولا يجوز وقوعه فغاية ما يلزم من ذلك ان يكون عدم العقل الاول ممكنا بالذات
 ومتتمنا بالنظر الى امتناع عدم الواجب جل شانه فيلزم ان يكون متمثلا
 بالغير لا متمثلا بالذات ولا متنا فاته بين كون امكان بالذات متمثلا
 بالغير كما ان لامت فاته بين كون امكان بالذات واجب بالغير والعلم ايضا

لا يمكنه

میں

مثل نقاشا
فقد انتم ما نقاشا نقاشا
لهو صدور ادى الخطين وهو ان لا اذ صدور
فلا صدور ادى الخطين وهو ان لا اذ صدور
ا رفع صدور اوى صدور اوى صدور اوى صدور
فما صدور اوى صدور اوى صدور اوى صدور
عمر و رفع صدور اوى صدور اوى صدور اوى صدور
الموجودة بجران صدور اوى صدور اوى صدور
مراد هه توهان صدور اوى صدور اوى صدور
بجنتين تعليتين فليذكر الف اذا كانت كحاشات
الكتاب تعليتين واحدة تعليتين واحدة
المذكورة بالاقول محل السمع وهو ان السمع
اولا وغاية باسم صدور اوى صدور اوى صدور
واحد منها غير صدور اوى صدور اوى صدور
البطلان كما يظهر ادى النقاشات وبالجملة
صدورة صدور اوى صدور اوى صدور اوى صدور
منه بجران تام وما ذكره ليس تمام فلا يكون اجتماع صدور
صدور الف رفع صدور اوى صدور اوى صدور اوى صدور
على فلا تقع الفشار بعد تعليتين كونه المراد ادى الفشار
مع صدور اوى صدور اوى صدور اوى صدور
تجميع المسند المذكورة
ولا

ولا يندفع شيء منها باعتبار بعد الحقيقة العقلية وان اراد من المصدور
 فهو مسلم ولا يلزم منه العف والدور قطعاً لان العينية ليست الرفع
 والسلب العف والثبات كما يظهر بادي نامل ولكل قول ان النصف الثاني
 ما هو الا النصف الثاني مخرج فيه نظر بين النصف الثاني ان اراد من الله النصف
 باخر سلب النصف باخر ورفعه فهو مسلم بل باطل لما ذكرناه فمسلماً وان
 من الله النصف غير النصف بالآخر فهو مسلم ولا يلزم منه فمسلماً
 لما ذكرناه من ان العينية ليست مزم الرفع والسلب كما يظهر بادي النصف
 ولكل قول فلا يجوز اجتماعها في حقيقة واحدة في نظرنا بين النصف الثاني ان هذا
 يرجع الى المصادرة على المطلوب لانه لم يثبت بالدليل المذكور في الشيخ
 ان لا يجوز صدور امور بشرية بحقيقة واحدة عقلية فكيف يصح في مقام
 الاستدلال مع عدم اقامته دليل تام على اثبات هذا المطلوب
 عدم جواز صدور اكثر من واحد بحقيقة واحدة عقلية مع كونه محل الرفع
 بين العقلاء وما ذكرناه من وجهاً يظهر حال قوله وعند هذا يظهر الغلط
 الشيخ الامام على الشيخ لان ما ذكره قد دفع اعتراض فخر الدين الرارسي
 كلمات غير ملائمة لارباب التحقيق فلم يندفع الشيخ فضلاً عن الانعكاس
 ايضا قبل احيائية الترفيقاً قولاً يعظم منه الاستدلال على ان الواحد
 لا يصدر من الا الواحد حيث قال منها ونحوه العدة بحسب ان معين بالنظر
 اليها وجود المعلول والتحقق ذلك اذا كان نسبتها اليه الى غيره على
 بل يلزم ان يكون لها اختصاص به ومن البين ان الشيء الواحد حقيقة
 واحدة يكون مختصاً بشي وبغيره فان الاختصاص باحدهما من الاختصاص
 بالآخر بغيره وهذا يندفع الاعتراض بان يجوز ان يكون لذات واحدة جميع

بها

بها خصوصية مع امور معددة لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره فمسلماً
 عنها تلك الامور باسرها لان تلك الخصوصية لان كانت مشتركة بين الجميع
 وبين كل واحد من الاحاد فليت مبروراً كانت رغبين صدور الجميع وانما
 بقين صدور كل واحد منها ليست خصوصية مطلقة بل خصوصية بالقياس الى
 اجزاء فقط فتلك الخصوصية لا يغير في صدور شي من تلك الاجزاء لان نسبة العلم
 بحسب هذه الخصوصية الى كل جزء الى غيره من تلك الاجزاء سواء فلا يغير شيئاً
 من الخصوصيات هذا القول البرهان على وجهه يدفع عنه كثير من الشك ويقال
 ان يقول لان ان العلة بحسب ان يكون لها مع كل واحد من مفعولاته خصوصية
 ليست لها مع غيره مطلقاً وما ذكرتم من ان العلة بحسب ان معين بالنظر اليها
 وجود المعلول ان اردتم ان بحسب ان ترجع بالنظر اليها وجوده على عدمه مسلم
 لكن ذلك يقتضي ان يكون لها بالنسبة الى وجوده خصوصية لا يكون لها في
 العدم لان لا يكون لها بالقياس الى غيره ذلك المعلول مطلقاً فحاجتنا ان يكون
 لها مع جميع المفعولات خصوصية ترجع بها وجود كل منها على عدمه وان اردتم
 ان بحسب ان ترجع بالنظر اليها وجوده على وجود غيره مطلقاً فمطلوب بل هو
 اول المسئلة والجواب ان الحكم المذكور ضروري فان العقل يحكم بانها لا بد ان
 يكون بين العلة والمعلول خصوصية لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره
 والا لكان صدوره دون صدور غيره ترجيحاً بلا مرجح وفيه نظر اذ دعوى
 البداهة في محل المنع والترجيح بلا مرجح انما يلزم لو صدر عنها ما ليس له خصوصية
 او صدر عنها بعض ما له تلك الخصوصية دون بعض ما لا يصد عنها جميع ما له
 تلك الخصوصية كما فرضنا فلا يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك لان احداً من تلك

على ما سبق من ان خصوصية هي التي لا تتغير على
احصوية صدور منها لا يخرج الا ان كان في
واحد من خصوصياتها من غير ان يكون
على الازدواج في خصوصية من غير ان يكون
ان يجب ان يكون للخصوصية من غير ان يكون
غيره مطلقا لو كانت بالسنه في تلك الخصوصيه
ان اذا اشترت خصوصية بالسنه في تلك الخصوصيه
خصوصية كل واحد من خصوصيات التمازج في تلك الخصوصيه
المشتركة فلم يمتنع ان يجمع ما ذكره في الكلام في تلك الخصوصيه
انهم كلامه واعلم ان خصوصية في الفاعل قد تعدد في ذلك الموضع فيكون
لخصوصية التعداد في الفاعل على ان يثبت ذلك الموضع فيكون
واحدة تعليليه لما افاته دليل كما لا يرد في تلك الخصوصيه
بغير ان يكون في دليل فله يكون مسوعا في تلك الخصوصيه
بين العقلاء وبغير ان يكون في دليل فله يكون مسوعا في تلك الخصوصيه
على اوله في خصوصيات الفاعل في تلك الخصوصيه
من معلولاته على السوية واللازم الترجيح لما ذكره في تلك الخصوصيه
من خصوصيات القوابل واللازم الترجيح لما ذكره في تلك الخصوصيه
ان يقول يجوز ان يكون لذلك الفاعل خصوصيات جميعها في تلك الخصوصيه
جيبه واحدة في خصوصية تعليليه في تلك الخصوصيه
فردا في خصوصيات تعليليه في تلك الخصوصيه
منه فلا يلزم ان يكون في تلك الخصوصيه

منه

منه في خصوصيات القوابل واللازم الترجيح لما ذكره في تلك الخصوصيه
اختلاف في خصوصيات القوابل واللازم الترجيح لما ذكره في تلك الخصوصيه
على ما سبق من ان خصوصية هي التي لا تتغير على
احصوية صدور منها لا يخرج الا ان كان في
واحد من خصوصياتها من غير ان يكون
على الازدواج في خصوصية من غير ان يكون
ان يجب ان يكون للخصوصية من غير ان يكون
غيره مطلقا لو كانت بالسنه في تلك الخصوصيه
ان اذا اشترت خصوصية بالسنه في تلك الخصوصيه
خصوصية كل واحد من خصوصيات التمازج في تلك الخصوصيه
المشتركة فلم يمتنع ان يجمع ما ذكره في الكلام في تلك الخصوصيه
انهم كلامه واعلم ان خصوصية في الفاعل قد تعدد في ذلك الموضع فيكون
لخصوصية التعداد في الفاعل على ان يثبت ذلك الموضع فيكون
واحدة تعليليه لما افاته دليل كما لا يرد في تلك الخصوصيه
بغير ان يكون في دليل فله يكون مسوعا في تلك الخصوصيه
بين العقلاء وبغير ان يكون في دليل فله يكون مسوعا في تلك الخصوصيه
على اوله في خصوصيات الفاعل في تلك الخصوصيه
من معلولاته على السوية واللازم الترجيح لما ذكره في تلك الخصوصيه
من خصوصيات القوابل واللازم الترجيح لما ذكره في تلك الخصوصيه
ان يقول يجوز ان يكون لذلك الفاعل خصوصيات جميعها في تلك الخصوصيه
جيبه واحدة في خصوصية تعليليه في تلك الخصوصيه
فردا في خصوصيات تعليليه في تلك الخصوصيه
منه فلا يلزم ان يكون في تلك الخصوصيه

مخصوصہ

as@yahoo.com

كمال المحل متصور والمستصور ان يكون ما فوقه ثابتا على فريضة ذاتية
 بذاته مع قطع النظر عن كل اعداداته فوجب ان يكون جميع كماله متشكلا
 فوق ما يتصوره الكالمون من العقول والنفوس فظهر انه لا يجوز ان يكون
 عنه حاله جهة ما من جهات الاشرفية ولا يلزم الفصل ثلثه غرض ذلك
 نعم لو جاز ان لا يكون لبعض جهات الاشرفية ثابتا له تعالى لكان لما ذكره
 المحض وجبه وليس فليس فظهر ان بنا كلام المحض على امر باطل فان قيل
 فعلى ما ذكرتم يلزم ان يكون جهات الاشرف غير ثابتة بجهة الواجب
 ثلثه ويلزم ان يحقق باعتبار تلك الجهات الاشرفية الغير الثابتة بجهة
 معلولات مترتبة غير ثابتة بجهة بالفعل متصفة بالاشرفية بحسبته والوجود
 وذلك باطل اتفاقا وبرأنا قلنا اما اوله فلا يلزم من كماله ما ساقا
 ان الجهات الاشرفية الغير الثابتة بالفعل عدد ام موجودة فالواجب جل جلاله
 بل المعلوم مما ذكرنا هو ان كل جهة اشرفية يتصوره الكالمون كون ما فوقها
 موجودا فالواجب جل جلاله محض ذاته المقدسة البسيطة من كل وجه لا يحتاج
 الى حسيه تعبدية ولا الى حسيه تعليلية كما ان الوجود والوجوب والعلم والقدرة
 وغيره من الصفات الكمالية كون فوق ما يتصوره الكالمون من الصفات
 الكمالية ثابتا له تعالى فريضة ذاتية بذاته مع قطع النظر عن كل اعداداته
 بلا احتياج الى حسيه تعبدية ولا الى حسيه تعليلية لكن لما كانت مراتب
 الاشرفية المتخففة والممكنات المترتبة على البديهة والصادرات
 فوجب انتهائها بجهة الاشرفية المتخففة فاسلمت البديهة ومنتهى
 الجهة الاشرفية المتخففة والممكنات لا يلزم انتهائها بجهة الاشرفية المتخففة
 فالواجب جل جلاله ايضا لان جهات الاشرفية تعالى لا ينتهي الى الحد
 ان الجهات الاشرفية المتصوره الكالمون كون ما فوقها بمراتب غير

٢٢٥
 الى غير ذلك قرب رجحانه وقربة وعلو درجته وايضا لا عيب الى ما جعل كون
 فاضلا وغيره لا قرب كون مفضولا وقد برز رتبة المعقول على رتبة الفاضل ورجحانه
 عليها من غير غفلة ولا تصد عن الحكم على الاطلاق والقادر على الاطلاق والغالب
 على الاطلاق بباشره الصريح راسا فحين الاحتمال الثالث وهو ان يكون الاشرف
 موجودا بالفعل قبل وجوده لا محذور فبذلك رتبة العقيدة وبذلك رتبة العقيدة
 المذكور وهو انه كماله وحده المعلوم الاشرف لا محذور فيها فوق الكون يلزم ان يوجد بالفعل
 المعلوم الاشرف قبله فبذلك رتبة العقيدة لا يثبت من احتمال رابع
 وهو ان يكون الاشرف ممكن ولا يوجد راسا لا نقول هذا الاحتمال باطل لان
 المفروض ان الممكن الاشرف داخل فيما فوق الكون وكل ما داخل فيما فوق الكون
 يكون الامكان ذاته كافيا في وجوده على ما مر سابقا مشروفا واغترض
 على هذا الاستدلال المذكور بما يحصل ان امكان المعلوم لا يستلزم امكانه
 لان عدم العقل الاول ممكن بالذات وعلمته وهو عدم الواجب بالذات
 ممكنة بالذات وبناء على هذا القابل ان يقول يجوز ان يكون الممكن الاشرف
 ممكن بالذات ومع ذلك لا يوجد راسا لجواز ان يكون ذلك الممكن الاشرف
 مستعدا لوجود جهة اشرفية فعلة ووجوده ولا تكون تلك الجهة الاشرفية
 موجودة فعلة لجواز ان يكون وجود تلك الجهة الاشرفية المتخففة لوجوده
 الاشرف متصفا بالذات وبناء على هذا يلزم ان لا يوجد الممكن الاشرف
 اذ لا وابد امع كونه ممكن بالذات لكونه متصفا بالذات كما في عدم العقل
 الاول وهذا الاعتراض مدفوع لانه قد ثبت بالدلائل الشرعية والبراهين
 العقلية انه لا موفر للوجوه الا الله ولا خالق لمواه ومن خواص الواجب
 بالذات ان يكون كماله من جميع الوجوه بحيث لا ينظر اليه شيئا نقصان
 ما لوجه من الوجوه متحيزا ان يكون كل محال وكل شرف وكل جهة اشرف وكل

مکون

[illegible]

البسيطة من كل وجه وكنه صفاته الكمالية القدسية وكنهه الوهابية الذاتية
لا يكون معلولاً لغيره لقوله عليه ما يشاء الرب سيد المرسلين واشرف الملائكة
والآخرين صلى الله عليه وآله الطاهرين بقوله الشريف ما عرفناك حق معرفتك
لان حق معرفته التدل على هو المعرفة بالكنه وهو لا يحصل لغيره بحيث لا يحكم
البرهان الفارق بين الحق والباطل ان يصدق ان حق معرفته التدل على
لا يكون حاصله لغيره لقوله وللهنا قال سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين
ما عرفناك حق معرفتك

م

التي هي في حيزها من كل وجه وكنه صفاته الكمالية القدسية وكنهه الوهابية الذاتية
لا يكون معلولاً لغيره لقوله عليه ما يشاء الرب سيد المرسلين واشرف الملائكة
والآخرين صلى الله عليه وآله الطاهرين بقوله الشريف ما عرفناك حق معرفتك
لان حق معرفته التدل على هو المعرفة بالكنه وهو لا يحصل لغيره بحيث لا يحكم
البرهان الفارق بين الحق والباطل ان يصدق ان حق معرفته التدل على
لا يكون حاصله لغيره لقوله وللهنا قال سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين
ما عرفناك حق معرفتك

البسيطة

[illegible]

مکون

[illegible]

الثلاثة مفهوم كله يجوز العقل المذكور صدقة على كثيرين يجوز اعتقاد يجوز
 صدقة مفهوم الواجب بالذات على كثيرين بالنظر الى نفس المفهوم و
 اذا لم يكن له مكان على امتناع الصدقة في بقية الامكان على ما قال
 الشيخ كلما قرع سمعك فاعلم الطبيعة قد نعت رفقة الامكان ما لم يذكر
 عنه فابره بان وبالجملة لا فرق عند من الضعف من نفسه بين كون مفهوم
 المتع بالذات كليا صحيح عند العقل صدقة على كثيرين وبين كون مفهوم
 الواجب بالذات كليا صحيح عند العقل صدقة على كثيرين والفرقة تحكم
 وعند الاير ان جميع العقلاء فاعلمون باحتمال المواد الثلاثة بالامكان
 بالذات والواجب بالذات والامتناع بالذات وما ذكرنا من دفع
 ما يتوهم من ان لا يراد له يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات كليا
 ليس له فرد موجود ونفرض الامر ولا فرد معدوم ايضا مفهوم الامكان
 بالامكان العام فان الممكن بالامكان العام على جميع الموجودات في
 نفس الامر وجميع المعدومات منها ايضا فليس مفهوم الامكان بالامكان العام
 فرد موجود ولا فرد معدوم ايضا فنفرض الامر ويكون كليا محض لا يمتنع العقل
 فلم لا يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات ايضا كليا اخر ايا جعلنا
 كمفهوم الامكان بالامكان العام ووجه الاندفاع هو انه فرق بين
 مفهوم الواجب بالذات وبين مفهوم الامكان بالامكان العام لان
 العقل اذا افترض شئ لم يفرضه بالامكان العام بل يفرضه بالامكان العام
 والموجودات فنفرض الامر فيكون ذلك الشئ بالامكان العام فمفهوم صدقة
 مفهوم الامكان بالامكان العام على امر موجود فنفرض الامر او معدوم فيها
 بخلاف مفهوم الواجب بالذات فان الذي نعت صدقة على كثيرين لا
 يكون ثابتا عند العقل اذا لم يثبت عنده مانع من ذلك الصدقة فلا شك في
 انه يجوز صدقة على كثيرين يجوز اعتقاد لان كل ما لا دليل على امتناعه عند

فمفهوم الواجب بالذات على كثيرين بالنظر الى نفس المفهوم و
 اذا لم يكن له مكان على امتناع الصدقة في بقية الامكان على ما قال
 الشيخ كلما قرع سمعك فاعلم الطبيعة قد نعت رفقة الامكان ما لم يذكر
 عنه فابره بان وبالجملة لا فرق عند من الضعف من نفسه بين كون مفهوم
 المتع بالذات كليا صحيح عند العقل صدقة على كثيرين وبين كون مفهوم
 الواجب بالذات كليا صحيح عند العقل صدقة على كثيرين والفرقة تحكم
 وعند الاير ان جميع العقلاء فاعلمون باحتمال المواد الثلاثة بالامكان
 بالذات والواجب بالذات والامتناع بالذات وما ذكرنا من دفع
 ما يتوهم من ان لا يراد له يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات كليا
 ليس له فرد موجود ونفرض الامر ولا فرد معدوم ايضا مفهوم الامكان
 بالامكان العام فان الممكن بالامكان العام على جميع الموجودات في
 نفس الامر وجميع المعدومات منها ايضا فليس مفهوم الامكان بالامكان العام
 فرد موجود ولا فرد معدوم ايضا فنفرض الامر ويكون كليا محض لا يمتنع العقل
 فلم لا يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات ايضا كليا اخر ايا جعلنا
 كمفهوم الامكان بالامكان العام ووجه الاندفاع هو انه فرق بين
 مفهوم الواجب بالذات وبين مفهوم الامكان بالامكان العام لان
 العقل اذا افترض شئ لم يفرضه بالامكان العام بل يفرضه بالامكان العام
 والموجودات فنفرض الامر فيكون ذلك الشئ بالامكان العام فمفهوم صدقة
 مفهوم الامكان بالامكان العام على امر موجود فنفرض الامر او معدوم فيها
 بخلاف مفهوم الواجب بالذات فان الذي نعت صدقة على كثيرين لا
 يكون ثابتا عند العقل اذا لم يثبت عنده مانع من ذلك الصدقة فلا شك في
 انه يجوز صدقة على كثيرين يجوز اعتقاد لان كل ما لا دليل على امتناعه عند

رسالة في تقرير البرهان على حجة

بسم الله الرحمن الرحيم

لو كان في عالم الوجود واجبات بالذات العليا ذاتا بقا على الوجوب
مكون حقيقة الوجوب الذاتية مشتركة بينهما أكثر كما إذا أتينا بالوجود ان يكون
وجوب الوجود مشتركة بينهما أكثر كما غرضنا كما هو مذكور في مقدمة كتابنا
لان وجوب الوجود اذا كان غرضيا يكون معلولا وكل معلول يكون
ما بالغير فيلزم ان يكون الوجوب مشترك بينهما وجوبا بالغير وكل ما بالغير
بحسب ان يتبين الى ما بالذات لان ما بالغير فرع ما بالذات فكيف
يقصور تحقق النوع دون تحقق الاصل وارثا للسل من ما بالغير على تقدير
تسم حقيقة غير نافع لان جميع ما بالغير اذا كان غير متناه بالفضل لذلك
فان العقل يمكن ان يقصور الغير المتناهي بالفضل محذورا لما كان كل جزء
من تلك الأجزاء الغير المتناهية بالفضل ما بالذات كما هو المفروض فلا شك
فان محله المتألف مما بالغير بحسب ان يكون ما بالغير لكل جزء من أجزائه
فلا يحقق الغير المشوب بالوهم ان يقول ان يقصور تلك المحل على الغير المتناهية
بالفضل محذورا وكل عليها مان مجموع تلك المحل الغير المتناهية بالفضل محذورا
امر واحد مما بالغير باعتبار كونها بالغير فكما ان الامر الواحد اذا كان
ما بالغير بحسب ان يكون مستند الى امر خارج عن ذاته ويكون ذلك الخارج
علة فاعلية لذلك محله بحسب ان يكون مستند الى امر خارج عن ذاتها
وعلة فاعلية لها ولا يصح ان يكون العلة العا عليها الا الوجوب بالذات
فمنيت ان الوجوب بالغير بحسب ان يتبين الى الوجوب بالذات ولا شك
فانه اذا كان في عالم الوجود واجبان بالذات العليا ذاتا بقا على
يلزم ان يكون الوجوب بالذات ثابتا لكل واحد منهما بالنظر الى الذات
كل منهما فمرتبة الذات مع قطع النظر عن كل واحد لهما ذات لا تحتاج

فقط فالذات لا يصح عند العقل صدق مفهوم الموجود الازلي عليه لو كان موجودا
ازليا لوجوب ان يكون فردا للموجود في الازلي بناء على ان الكلام في الفرد لا
هو فرد يجوز العقل كونه فردا ولو لم يفرض كونه معدوما خارجيا ازليا ايضا
يلزم ان يكون فردا ايضا فيلزم اجتماع الكلين المتباينين بتباين كليتي
مادة واحدة واللازم فطر البطلان واطلاق اللازم دليل على بطول المذموم
فقط بطول الاحتمال الثاني واذا اطلق الثاني لتعين الاول لعدم الوسطة
بينهما فيلزم من البرهان وجود موجود خارجي في الازل ولا تثبت عقلا وفلا
ان الموجود في الازلي لا يكون الا الواجب جل شأنه فيلزم ان يكون
ذلك الموجود لذاته شئ وجودا خارجيا في الازل ما لبرهان المذكور وهو الوجوب
جل شأنه لا غير وهو المطلوب وبهذا البيان والبرهان يمكن اثبات تحقق
ما صدق عليه المعلوم في امر الازلي في الازل كان نوع لا نزاع في ان المعلوم
الامر في الازلي مفهوم كماله صدق تعريفه على فلاح من ان يكون فردا
وما صدق عليه موجودا في الازل ومعدوما فيه الاول باطل واللازم ان
مكون فردا للموجود في امر الازلي ايضا فيلزم اجتماع الكلين المتباينين
بتباين كليتي فردا واحدة وقدر بطول فيلزم ان يحقق فردا للمعدوم
الامر في الازلي في الازل فغدا القائلين بخدوش ماسو الذي له من
الموجودات كون تلك الموجودات عدما ازلية فيكون الجميع
معدومات ازلية واخراد للمعدوم في امر الازلي وعند القائلين بعدم
تحقق المعدومات الازلية في امر الازلي لان الموجودات الزمنية هي
الزمانية عادية عندهم وليس قديمة فيكون جميعها معدومات في الازل
وموجودات في الازل وكذا افراد المتشعب بالذات كشرك الوجود في اجتماع التخصيص
وعينها في افراد المتشعبات فانها معدومات ازل وابد

منت

بسم الله

مطلبی

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

وهو وجود الواجب بالذات كما هو وانما انزع مفهوم الوجود من الممكن
الموجود وان لم يكن تحتها الى حقيقته بقيدية بناء على ان الوجود الممكن
ليس من انضمامها وليس مطابق ذلك المفهوم لان انزع مفهومه والى
بلازم ان يكون وجود الممكن من انضمامها كما يظهر بادنى التفات لكن
انزع مفهوم الوجود من الممكن بالوجود الذي هو المنزع منه فقط محتاج الى
حقيقته لتعريفه فانه لم يكن الاستثناء والى اجمال محققا والممكن لم يصح انزع
مفهوم الوجود منه لان وجود الممكن وجود بالذات وبثبوت ما لا يميز موقوف
على الاستثناء والى الغير والامر الثالث ثبت شي سبب وجوده لا يكون ذاتيا له
لذلك لا يكون نسبة الوجود الى الممكن نسبة الذاتية بل يكون نسبة الوجود
تجلا في الواجب بالذات بل نسبة الوجود الى نسبة الذاتية لان ذاتها
مع قطع النظر مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته مع انزع مفهوم الوجود مطابق
انزعها لا احتياج الى حقيقته بقيدية او تعقيبها كما ان الاستثناء بذاته من مرتبة
ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته مع انزع الاستثناء وطابق انزعها
بل احتياج الى حقيقته بقيدية وتعقيبها بالوجود الممكن بالذات اذ كان
خارجيا يكون امر الانزع انصب على الخارج ويكون مصف خارجية للصحة الخارجية
فتساوى انهما ان يكون كل واحد من الموصوفين والصفة موجودين في الخارج
وذلك اذا كانت الصفة امر انضمامها كالحس والسواد احوال في ذاتها
يكون الموصوف موجودا في الخارج ولا يكون الصفة مودة منه بل يكون من مرتبة
ذلك الموصوف في الخارج بحسب حاله في الخارج كالوجود في الخارج للممكن الموصوف في الخارج
فانه لا يصح ان يكون امر انضمامها لما من بل يكون امر الانزع انما فقط معني
ان العقل بعد جعل حقيقة الممكن منزع منها مفهوم الوجود في التعديل العقل والعدم
اشارة الحق في عدم الوجود بغيره وزيادته في التصور ليس بين الممكن والوجود
فرق في وجوده وبين وجوده في الخارج في ذاته ولا يلزم ان يكون وجوده في الخارج

حكم ولذا ذهب المحققون من ارباب العلوم العقلية الى ان العلة الفاعلية مقيدة
على معلولها الموجود بالجماد لا بحسب الوجوب والوجود فلا بد ان يقدم العلة
بوجوب الوجود عليه بالوجوب والوجود فلا بد من الوجوب ليس بان كان
كان الوجوب ليس بان عين الوجوب الاصح بلزم مقدم الشيء على نفسه وان
كان غير متعلق الكلام بالرد وهذا النقل لا يثبت له احد فاما ان يدعى الى غير المتعلق
بالفعل فليز السبيل في سلسلة الترتيب المتعينة وهذا السبيل مع
كونه باطلا لا يكون نافعا على ما ذكرنا سابقا فلا بد ان ينتهز الى وجوب بالذات
ومن خواص الواجب بالذات ان يثبت له الوجوب بالذات فثبت له
بلا احتياج الى حقيقته بقيدية وتعليلية وكل امر ما لم يثبت له حقيقة فانه لا يحتاج
الى حقيقته بقيدية وتعليلية بحسب ان يكون ذاتا له او ناسبا له على مقدمه ان كان
الوجوب له اشتراكا معها اشتراكا ذاتيا لا اشتراكا عرضيا كما هو مقرر في
شبهه ان كونه وبعد ثبوت الاشتراك الذاتي يلزم التركيب مما به
الاشتراك وما به الامتناع كما هو ذلك التركيب المطلوب بالاشتراك
في الاستدلال بالتركيب بالاستدلال في اشتراك تركب كل واحد من الواجبين
الذين فرض وجودهما صاحب الشبهة وقد اثبتنا السبيل لطلوع هذا
الفرض فلو لم تركب كل واحد من الواجبين المفروضين وقد بينا باننا كما
مفصل بحيث يظهر باني الالتفات منفسا ان الواجب بالذات لو تقدم
العيان بالذات لكان يلزم تركب كل واحد من الواجبين بالذات كما هو مقرر
واينما لو كان الواجبان المفروضان مشتركين في الوجوب المفروض فثبت
ان الوجوب وجوب الوجود فينضم ان يكون الوجود لكل واحد من الواجبين
وجودا واحدا للوجوب بالذات انما عليه ما ثبت في ان بعض خواص الواجب
بالذات هو ثبوت الوجوب بالذات فثبت له فثبت له بالذات فثبت له

بالغير

بالغير فثبت
كل واحد من الواجبين
ان يكون في ذاته
كل واحد من الواجبين
بالذات والواجب بالغير
والتشديدان والواجب بالغير
وتنفيان ومفهوم وجوب
ان الوجوب والواجب
بعضية الصفات والواجب
لان هذا باطل صرف لان
لاحتج بها وجوده الى
والا يلزم الانقلاب
الواجب بالذات وان كان
على ذاته تعالى بل السمع
فانه لا يلزم من ان
بمعنى الذات فثبت
وتعليلية كل منع
الصفات الكلامية بل
العلوثة يلزم ان يكون
اجتماع تلك الوجوبات
والاصح ذلك الاجتماع
بالذات او بالغير بل
الوجوب ان الوصول الى
بالغير

رسالة في الفرق بين الجنة والبالغة في دفع الموصود معهما
مطالعة في النظم

بسم الله الرحمن الرحيم والافاضة من العليم الحكيم
اعلم ان القضية اما ان يكون موجبة او سالبة ولا واسطة بينهما
فان وضع كل واحدة منهما يقتضيه وجود الموضوع في الذهن لان كل قضية
تتضمن لا بد منها تصور الموضوع والمحمول والسببية وكل تصور موضوعي
لان التصور هو حصول الشيء في الذهن فثبت ان موضوع كل قضية سواء كانت
موجبة او سالبة ولو كانت صادقة او كاذبة يجب ان يكون موجودا
في الذهن لكن مع ذلك فرق بين موجبة اخرى بين موضوع القضية الموجبة
وبين موضوع القضية السالبة الصادقة لان الموجبة الصادقة مفادها وجود
المحمول للموضوع فنفرض الامر مع قطع النظر عن اعتبار العبرة وفضل الغرض
وتصور الموضوع لا القضية الموجبة الصادقة خبر صادقة غير مثبت للمحمول
للموضوع فلا بد ان يكون للموضوع القضية الموجبة الصادقة وجودا اخر
مع قطع النظر عن تصور الموضوع مثلا اذا قلنا الجسم الكذا ابيض فثبت
ان هذه القضية صادقة فلا بد ان يكون للجسم المذكور وجودا اخر غير الوجود
الذي هو ويكون تحت ذلك الوجود الاخر متصفا بالبيضاء ويكون البياض
ثابتا له مع قطع النظر عن تصور الموضوع سبحانه تصور الموضوع لا دخل له
في كون ذلك الجسم ابيض بل لو لم يتصوره التقدر لفظا يكون ذلك الجسم
ايضا وهذا الوجود الاخر مطابق بالفتح والوجود الذي هو مطابق بالكنه
لان صدق القضية عبارة عن مطابقه مفادها ومضمونها للواقع وليس
الامر يحصل المطابق بالكنه والمطابق بالفتح والامر متصفا ان السالبة الصادقة
لا يجب وجودها بطريق الدوام والكلية ان يكون له وجودا اخر غير الموجبة

[illegible]

كلما الصلابة في الموضوع
فالموضوع في المحل من حيث
لان هذا القضية انما هي موضوع في المحل من حيث
هو ايضا وانما المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
الموضوع وانما المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
احدهما ان يكون المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
التصور ويكون المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
ان يكون المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
الموضوع معدوما وانما هو في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
لأنه لا يثبت في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
والذات انما هي في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
هذا القضية الصادقة وانما هي في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
موجود في الواقع مع قطع النظر عن الموضوع في المحل من حيث
مستوية وانما هي في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
معدوم في الواقع مع قطع النظر عن الموضوع في المحل من حيث
يصدق في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
مصدق في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
البالغة لا يستعمل في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
النظر عن اعتبار المعتبر في تصور الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
وجود الموضوع في الواقع مع قطع النظر عن الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
وانما هي في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث

الصلابة في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
الصلابة في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
لان الرابطة لا يكون في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
رابطا له وجودا او معدوما في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
الموضوع والواقع مع قطع النظر عن الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
الذي في القضية هو في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
لامر وثبت امر في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
وما زادنا نظرا ان الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
تصور الموضوع لان الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
ثبت امر في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
المثبت له ان يكون الامر في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
لذلك كما يظهر بان الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
والامر لا يثبت في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
التصور انما هو في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
الاجبالي لان الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
المحل امر او معدوم او امر في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
عن ثبوت ذلك الامر في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
له في الواقع مع قطع النظر عن الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
قضية موجبة فيكون في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
مطلقا مستلزما له وجودا او معدوما في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث
رابطا له وجودا او معدوما في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث الموضوع في المحل من حيث

५१

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

سواء ما بينهما باعتبار المبدأ ليس باعتبار كون ذات الاربعية كالمكون مقصود
 كونها زوجا بمعنى ان الاربعية انما تكون تحت كمالها على باعتبار اصل مستحقها
 التصورية بناء على ان حقيقة الاربعية حقيقة مركبة بالذات وكل حقيقة مركبة
 بالذات تتجوز على كمالها بالذات لا باعتبار كونها زوجا كونها
 من مقصودات طبيعة الاربعية واما كونها زوجا لان الاربعية تتجوز على كمالها على الزوجية
 باعتبار ملاحظة ذاتها فيكون وجود الزوجية راجعة لذات الاربعية باعتبار
 ملاحظة ذات الاربعية بحيث لو صار وجودها بلا جاعل لكانت الزوجية
 لذاتها واما كونها كائنة فربما كانت الزوجية لها فقلت الزوجية لها
 غريب بالنسبة الى ذات الاربعية كغزاة الوجود والوحدة والوجوب
 وغيره من الامور العائدة للوجود فالا حجاج الى الحقيقة العقلية انما لا يثبت
 الامر الغريب الذي يكون من مقصودات الذات لا يثبت الامر الذي
 يكون من مقصودات الذات ولا يكون غريبا بالنظر الى الذات ونظرا
 من انما لو افترق المكان لطبيعا الجسم فليجسم انما يكون محتجا الى الجاعل
 فاصل حقيقة وهيئة لا فكونه ماليا للمكان وشاغلا للمكان لان الجسم
 لما كان بذاته طويلا عريضا عميقا فيكون كونه ماليا للمكان وشاغلا للمكان
 من مقصودات حقيقة الجسم وذا لا يكون امر غريبا بالنظر الى ذات
 الجسم ليزم الاحتياج الى جاعل يجعله مربوطا بذلك الامر الغريب كالوجود
 والوجوب والوحدة فان كل واحد منها غريب بالنسبة الى حقيقة
 الممكن بالذات ولذا لم الاحتياج الى جاعل يجعله مربوطا بذلك الامر
 الغريب فظهر الفرق بين المحولات المترتبة لوازم المهيئة وبين المحولات
 المترتبة لافعال العائدة واما الفرق بين المحولات المترتبة لوازم المهيئة
 وبين المحولات المترتبة ذاتا واما ذاتية لموصوفاتها فمما هو المحولات
 المترتبة ذاتا واما ذاتية لا يكون محتجا الى حقيقة بقية بل لان الحقيقة هي

تخرج من البقية ولا يتجوز خروج الذات والذات عما هو ذات وذاته
 لا فلا يتجوز حقيقة البقية ولا الحقيقة العقلية لان العلة راجعة عما هو
 لها فلا يصح ان يكون الموضوع عليه التحول الذي هو عين ذات ذلك
 الموضوع كحال ان الانسان ولا يصح ايضا ان يكون عين ذات الموضوع
 لان الاحتياج الى العلة انما يكون لثبوت الامر الغريب والمطلوب
 الى العلة انما يكون اذا كان نسبة التحول الى الموضوع نسبة مكانية لان
 الاحتياج الى العلة امر راجع من ذات الموضوع معلول الامكان الذي
 لا يثبت فاحتياج ونسبة ثبوت الذات والذات الى ما هو ذات وذاته
 له نسبة ضرورية ذاتية اما اذا كان التحول عين ذات الموضوع فظاهر
 ان التحول ليس امر غريبا بالنسبة الى الموضوع فلا يتصور تحلل الجاعل
 اما اذا كان ذاتية فلا تان ذاتي الشيء ما هو اصل فوام ذاته وظاهر ان
 الامر الداخل فوام ذات الشيء لا يكون امر غريبا بالنسبة الى الذات
 نسبة الذاتية اما هو ذاته له نسبة مكانية لان نسبة الامكانية انما
 يتصور فيما اذا كان وجوده لامر وعدمت وبين بالنسبة الى العلة
 لا يتصور الا في الامر الغريب لذات والذات فلا يصح ان يكون
 ثبوت التحول الذي يكون ذاتا واما ذاتية للموضوع معلول الشيء اصله
 بذات الموضوع ولا بعينه ذات الموضوع واما المحولات المترتبة
 من لوازم مهيئة الموضوع نحو الاربعية زوج فيكون ثبوت ذلك التحول
 للموضوع محتجا الى حقيقة عقلية كالحقيقة العقلية ذات الموضوع على
 سوي عين ذات الموضوع على ما عرفت من خواص اسوال الذي ذكرناه في

وزیر

[illegible]

[illegible]

ما عرفت مشروحا فيكون ذلك الوجود الا فراماً واعبياً وموجوداً في الخارج
والواقع وذلك الوجود الا فيكون متجها للصدق الحكم ولو لم يكن ذلك
الوجود الا في المكان ذلك الحكم كما عرفت واذا كان الحكم متجهاً لمطابقاً
لواقع امر واقعاً للواقع ولا يكون متجهاً للاحتمال لان صحته صدق ذلك الحكم
موجوداً في الخارج فيكون صدق الحكم مطابقاً للواقع يكون متوافقاً للواقع
وكون صحته صدقاً موجوداً في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار البعبور والصور
المستور فيكون صحته صدقاً الحكم وثبت صدقه موجوداً مع قطع النظر
عن اعتبار البعبور والصور المستور واذا كان صحته صدقاً الحكم ثبت صدق
الحكم موجوداً في الخارج صدق ان ذلك الحكم مطابقاً للواقع وهو متوافق
ولا يكون متجهاً للاحتمال فيصح منشأه موجوداً في الخارج والواقع فيكون
فليثبت لا يكون مطابقاً للواقع وهو متوافقاً لهذا الصدق الحكم مطابقاً
لواقع امر صدقاً مطابقة لما في الوجود ان العالم على ما عرفت واقعاً
مشروحاً واما ان الحكم في القضية الموجبة الصالحة قد يكون منشأه الحمول
للموضوع كجواب الخ كجواب القضية في جهة على ما عرفت مشروحاً ذلك
قد يكون الحكم منشأه الحمول للموضوع كجواب الخ من فقط كجواب الخ من
والايمان النوع والموضوع كل واحد من غير قضية وجودان في الخ من
تلك الاشياء انية اعتبرت عقيدة وانما قلنا ذلك لان الموضوع في الخ
انه لا يجوز له وجودان في الخارج متميزان لك الموجود الذي لا يجوز له وجودان
متميزان في الخ من واحد لكن يجوز ان يحصل في ذين واحد وموجود واحد
ولا اعتبار ان يحصل شئ ذلك لعدم الوجوب بالاعتبار ووجوب يحصل
اعتبار ان ذلك الوجود الواحد الذي من احد بهما باعتبار الوجود الغير الذي

ما عرفت مشروحا فيكون ذلك الوجود الا فراماً واعبياً وموجوداً في الخارج
والواقع وذلك الوجود الا فيكون متجهاً للصدق الحكم ولو لم يكن ذلك
الوجود الا في المكان ذلك الحكم كما عرفت واذا كان الحكم متجهاً لمطابقاً
لواقع امر واقعاً للواقع ولا يكون متجهاً للاحتمال لان صحته صدق ذلك الحكم
موجوداً في الخارج فيكون صدق الحكم مطابقاً للواقع يكون متوافقاً للواقع
وكون صحته صدقاً موجوداً في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار البعبور والصور
المستور فيكون صحته صدقاً الحكم وثبت صدقه موجوداً مع قطع النظر
عن اعتبار البعبور والصور المستور واذا كان صحته صدقاً الحكم ثبت صدق
الحكم موجوداً في الخارج صدق ان ذلك الحكم مطابقاً للواقع وهو متوافق
ولا يكون متجهاً للاحتمال فيصح منشأه موجوداً في الخارج والواقع فيكون
فليثبت لا يكون مطابقاً للواقع وهو متوافقاً لهذا الصدق الحكم مطابقاً
لواقع امر صدقاً مطابقة لما في الوجود ان العالم على ما عرفت واقعاً
مشروحاً واما ان الحكم في القضية الموجبة الصالحة قد يكون منشأه الحمول
للموضوع كجواب الخ كجواب القضية في جهة على ما عرفت مشروحاً ذلك
قد يكون الحكم منشأه الحمول للموضوع كجواب الخ من فقط كجواب الخ من
والايمان النوع والموضوع كل واحد من غير قضية وجودان في الخ من
تلك الاشياء انية اعتبرت عقيدة وانما قلنا ذلك لان الموضوع في الخ
انه لا يجوز له وجودان في الخارج متميزان لك الموجود الذي لا يجوز له وجودان
متميزان في الخ من واحد لكن يجوز ان يحصل في ذين واحد وموجود واحد
ولا اعتبار ان يحصل شئ ذلك لعدم الوجوب بالاعتبار ووجوب يحصل
اعتبار ان ذلك الوجود الواحد الذي من احد بهما باعتبار الوجود الغير الذي

ان

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

فما يزعم ولا يحتاج الى وجوده البيولي لان جميع ما ترتب عليه وجوده البيولي
ترتب عليه وجود الصورة بزعمهم فيكون وجوده البيولي المستقر غنة
بزعمهم بل وجوده البيولي يستلزم مفارقة شدة على ما ذكره الحق في قوله
فما يزعم بل لكان قد وقع تلك المفارقة لوجوده بتفضيله واخراجه الى
الناس على انبثاق وجوده البيولي من ايراد الالطاع عليه فليخرج الى اجتماعنا
الحكمة خصوصاً الى كذا ما المعلوم بالتحقيقات وح كيون عدم البيولي
امراً واقعياً بحيث نفس الامر عند القائلين بنف وجوده البيولي امر واقعياً
بحسب نفس الامر بنا على عدم تمامته بل ان انبثاق وجوده البيولي مقدم
وجوده البيولي ايضا امر واقعياً بحيث نفس الامر بنا على عدم تمامته بل
وجوده البيولي عند القائلين بنف وجوده البيولي وبهذا القياس في جميع المسائل
المختلفة التبرهن بالحكمة ولصدق على كل واحد من القائلين بوجوده البيولي وعدمه
ايضاً وكذا في سائر المسائل المختلفة من الحكمة انه حكم لان اعتقاد انهم في قولهم
ايمان الموجودات ناشية من البراهين عندهم فيكون لوجوده واقعياً في
نفس الامر لانك قد عرفت ان لفظ نفس الامر الواقع في تعريف الحكمة
محمول على ما يعلم بالبرهان والقياسات العقلية والاصل ان المعصوم
من العلم بالبراهين والعلماء الربانيين ليس الا الذين رواوا وصحوا وصحوا
لنقله وتبيناه عليهم اجابته وعلومهم وادراكاتهم بالتبليط والنظر والفكر
بل علومهم وادراكاتهم علوم الذئبة حسية حاصلة بالحواس او الالهام من غير انهم
علومهم حاصلة بطريق الفكر والنظر والقياسات العقلية والبراهين العقلية
ولذلك اجاز لفظه في الفكر والنظر وتخطيه بعض اهل الفكر والنظر لعبنا او وضع

يكون

تفصيله فيكون
الوجود الذي يكون
فما يزعم ولا يحتاج الى وجوده البيولي لان جميع ما ترتب عليه وجوده البيولي
ترتب عليه وجود الصورة بزعمهم فيكون وجوده البيولي المستقر غنة
بزعمهم بل وجوده البيولي يستلزم مفارقة شدة على ما ذكره الحق في قوله
فما يزعم بل لكان قد وقع تلك المفارقة لوجوده بتفضيله واخراجه الى
الناس على انبثاق وجوده البيولي من ايراد الالطاع عليه فليخرج الى اجتماعنا
الحكمة خصوصاً الى كذا ما المعلوم بالتحقيقات وح كيون عدم البيولي
امراً واقعياً بحيث نفس الامر عند القائلين بنف وجوده البيولي امر واقعياً
بحسب نفس الامر بنا على عدم تمامته بل ان انبثاق وجوده البيولي مقدم
وجوده البيولي ايضا امر واقعياً بحيث نفس الامر بنا على عدم تمامته بل
وجوده البيولي عند القائلين بنف وجوده البيولي وبهذا القياس في جميع المسائل
المختلفة التبرهن بالحكمة ولصدق على كل واحد من القائلين بوجوده البيولي وعدمه
ايضاً وكذا في سائر المسائل المختلفة من الحكمة انه حكم لان اعتقاد انهم في قولهم
ايمان الموجودات ناشية من البراهين عندهم فيكون لوجوده واقعياً في
نفس الامر لانك قد عرفت ان لفظ نفس الامر الواقع في تعريف الحكمة
محمول على ما يعلم بالبرهان والقياسات العقلية والاصل ان المعصوم
من العلم بالبراهين والعلماء الربانيين ليس الا الذين رواوا وصحوا وصحوا
لنقله وتبيناه عليهم اجابته وعلومهم وادراكاتهم بالتبليط والنظر والفكر
بل علومهم وادراكاتهم علوم الذئبة حسية حاصلة بالحواس او الالهام من غير انهم
علومهم حاصلة بطريق الفكر والنظر والقياسات العقلية والبراهين العقلية
ولذلك اجاز لفظه في الفكر والنظر وتخطيه بعض اهل الفكر والنظر لعبنا او وضع

الرابعين

وقع في بعض نسخ الخطا في قوله
 اختلاف في بعض نسخ الخطا في قوله
 جاز في بعض نسخ الخطا في قوله
 حكاه في بعض نسخ الخطا في قوله
 وجوز في بعض نسخ الخطا في قوله
 في بعض نسخ الخطا في قوله
 صيا في بعض نسخ الخطا في قوله
 صلوات الله تعالى في بعض نسخ الخطا في قوله
 شخصين في بعض نسخ الخطا في قوله
 الانبياء صلوات الله تعالى في بعض نسخ الخطا في قوله
 انما هو اجل في بعض نسخ الخطا في قوله
 مقصود الوقت في بعض نسخ الخطا في قوله
 في بعض نسخ الخطا في قوله
 صلا في بعض نسخ الخطا في قوله
 السبل في بعض نسخ الخطا في قوله
 في بعض نسخ الخطا في قوله
 السبل في بعض نسخ الخطا في قوله

طائفة وبطل مجهود في العلم بانحوال اعيان الموجودات بعقوبات
عقلية وبراهين مستدلّة لا يكون حكماً ولا نقد احتمال الخطأ فيكون
حكماً بل لا بد ان ينظر في قياساته العقلية وبراهينه الاستدلالية ان كانت
صحيحة بحكم ذلك فان محققها وان كانت غير صحيحة بحكم بيان عدم الصحة
واظهار موضع الخطأ ولقد ذكرنا في السابق والاعتماد لا يصح الحكم بانه لا يكون
حكماً لان العبرة في كونه حكماً بموعد الجهد وحصوله في العلم بانحوال
اعيان الموجودات بعقوبات عقلية وبراهين مستدلّة لا يكون ذلك الامر
العبرة بتحقيقه في كل من الحكماء المشايخ والاشواقين ولا يعتبر في الحكم بكونه
غير جازم لخطأه ولا يلزم ان لا يكون الحكم بالاعتقاد واعتبار الصحة في
اجتماع العقلاء ومثل هذا ان المجتهد يعتبر في بطلان جهده ووضوح طاقته
في العلم بافعال المطلعين في حيث الصحة الشرعية والعقد الشرعي بالاول
الشرعية للقبض عليه لا يعتبر في العصبية وعدم جواز الخطأ لانه لو لم يخطأ
على المجتهد لما جاز الاشتغال بين المجتهدين في سلك المسائل والبراهين
بل لا بد من ازالة الشرعية فان كانت صحيحة يجب الادعاء بالصحة وان كانت
غير صحيحة فلا بد من بيان عدم الصحة واظهار موضع الخطأ ولقد ثبت ذلك
الخطأ منه لا يصح الحكم بانه لا يكون مجتهداً ولا يلزم ان لا يكون احد
المجتهدين الذين كانوا مجتهدين اتفاقاً مجتهداً لان المجتهد الذر لم يخطأ
فمستند من المسائل الشرعية لم يوجد في زمان من الازمنة على ما يظهر
بالتيقن التام على اول الازمنة فظهر ان وقوع الخطأ عن بعض الحكماء في
بعض المسائل الحكمية لا ينافي في كونه حكماً وبالجملة المجتهدون مجتهدون

القول

الشرعية ومجتهد في العقليات ولا يكون المجتهد مختصراً على المجتهد
في الشرعية كما يتصور في ما ذكره الراي واول النظر فيما انه لا يعتبر عدم
الخطأ في المجتهد الشرعي من ذلك لا يعتبر عدم جواز الخطأ في المجتهد العقلي
كما لا يخفى على غير المجتهد في علمه ايضا ان لفظة نفس الامر لا يجوز في تعريف
الحكمة محمول على نفس الامر الترتيبية بل هي من قبيل القياسات العقلية والبراهين
الاستدلالية بطريق الفكر والنظر وقد يكون الحكم بثبوت المحمول للموضوع
غير مفيد بزمان ولا مكان ولا اختصاص بل هو بوقت دون وقت كقولوا
نصف الاثنين والكل اعظم من كذا واثباتها لا يثبت نصف الاثنين
للاثنين والكل لا يكون مفيداً بوقت دون وقت ومكان دون مكان
وزمان دون زمان لكن مع ذلك لا يلزم ان يكون نصف الواحد للاثنتين
ثابتاً للاثنين في الازل والابد معاً لانه ان كان العصبية ذاتاً نصفية
الواحد للاثنين فمخرج بان يكون الواحد نصف الاثنين فمخرج
صادق في هذا التقدير يلزم ان يكون الواحد موجوداً في الخارج
لان ثبوت امر لا يحكم بحال الخارج مستند من ثبوت المشتك
في الخارج ويلزم ان يكون الاثبات ايضا موجوداً في الخارج لان
الواحد اذا كان محسوساً في الخارج نصفاً بالفعل لا بالامكان فقط
للاثنين فوجوده النصفية للواحد في الخارج بالفعل لا يمكن بدون وجود
الاثنين بالفعل في الخارج لان النصفية هي جارية بالفعل نصفية امر آخر
بالفعل لان النصفية امر اخر في وقت ثبوتها بالفعل على الطرفين
بالفعل كما يظهر بآدمه تامل في ثبوت النصفية بالفعل الواحد في حال
الخارج مستند من وجود اثنين بالفعل في الخارج احداهما ذات الواحد

عظمة
ص

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

فيصوره اولاً ثم يحده على طبق ما يتصوره فيصدق على ذلك البيت
 بعد التصور وقبل الوجود انما رجي انه موجود بالوجود العلم ومعه ومنه
 بالعدم انما رجي ولا منافاة بين ذلك الوجود وذلك العدم لان المسألة
 للوجود العلم انما هو عدم وجود العلم لا عدم انما رجي الذي يكون عدم ما في
 نفسه فخرج انما رجي ذلك المسألة في العدم انما رجي الذي يكون عدم ما في نفسه
 فخرج انما هو الوجود في نفسه الذي يكون وجوده خارجاً لا الوجود العلمي
 فقط قلت العالم فثمان احدهما العالم الحق والكل المطلق وهو العالم
 الذي يكون علمه بالاشياء عين ذاته ويكون نسبة العلم الى ذات ذلك
 العالم مثل نسبة الانسان الى الانسان فكما ان ثبوت الانسان لذاته
 ضروري ذاته لو يكون ثابتاً لان الانسان في مرتبة ذات الانسان كذلك
 ثبوت العلم بالاشياء لذاته ذلك العالم ضروري ذاته لذاته ويكون
 ثابت لذاته في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته ولا يحتاج في
 العلم بالاشياء الى غير ذاته وتكون ذاته كائنة في مرتبة ثبوت الاشياء
 عنده فيكون كائناً بذاته ويكون كائناً لذاته ولا يحتاج الى غير ذاته
 في ثبوت الصفة الكائنية لذاته فيكون هو العالم الحق والكل المطلق
 فيكون ذاته بذاته مناطاً لثبوت الاشياء ومبدأ لثبوت الاشياء
 عنده ويكون وجودات الاشياء لا تدخل لها في حصول علم ذلك العالم
 بملك الاشياء فيكون وجودات الاشياء وحققاً لثبوتها منكشفاً
 لامناطات الانكشاف فيكون علم ذلك العالم بالاشياء وقبل وجوده
 كعلمه بها بعد وجوده بلا تفاوت اصلاً ولا يكون هذا العلم من العالم
 الا الواجب الوجود بالذات جل شأنه لان عينه الصفة الكائنية حقيقة
 يحجب به تعالى وهو جل شأنه موجود في الازل ويكون ذاته بذاته مع

رتبة في الازل والابدي من انفسك التي عن نفسه ووجوده في
 وعدم وجوده في نفسه معاً كما يظهر في تامل الكل باطل فوجب ان
 يكون ذلك العلم التفضيل التام حاصله في الازل ويكون عين
 ذاته تعالى بمنزلة ما يرتب على حصول الاشياء ووجودها بالاشياء
 من الانكشاف العلم بالعلمين المتماثلين في العلم بالاشياء في حضور
 الاشياء عندهم او حصول صورته عندهم ليحصل لهم العلم بالاشياء
 ترتب فوق ذلك الانكشاف العلم على ذاته جل شانه بذاته مع قطع
 النظر عن جميع ما عدا ذاته على تفصيل جميع الاشياء على ما عرفت
 مفصلاً وثانيها العلم الذي لا يكون عالماً بغير ذاته في حضور صورة
 المعلوم عنده او حضور عين المعلوم عنده فيكون ذلك العلم في العلم
 محتاجاً الى غير ذاته عالماً بغير ذاته فيكون عالماً فاضاً كالعلمين في
 الممكنات بالذات فان علومهم اخصوصية او حضورية ويكون عين
 فكونهم عالين الى غير ذواتهم وذلك الغير هو حضور الصورة العلمية او
 عين المعلوم بخلاف الواجب جل شانه فان ذاته بذاته مع قطع
 النظر عن جميع ما عدا ذاته علم يحصل لجميع الاشياء وادراك
 ذات الواجب جل شانه عين العلم بالاشياء الممكنة بالذات
 فلا يجوز الاتحاد بين ذلك العلم وبين المعلومات التي هي الممكنات
 بالذات لان العلم واجب الوجود بالذات والمعلوم ممكن الوجود
 بالذات والاتحاد بين الواجب بالذات والممكن بالذات
 محض بالذات واما شتر ميزان العلم والمعلوم متحدان بالذات
 ومختلفان بالاعتبار انما يصح في موضع يكون العلم حاصله بارتسام

العالم

[illegible]

الواحد

<http://fb.com/ranajabirabbas>

او عنواها اسوار كانت تلك الصور الادراكية كنه الاشياء وادوارها
 بل بالشيء بين الانكشاف والذاتية من عل ذات الواجب جل شانه
 وبين الانكشاف والذاتية من عل الصور العلمية لان ما بالقياس الى
 جنب الواجب جل شانه من الانكشاف والذاتية من عل ذاته
 وما بالقياس الى الصور العلمية انكشاف من الانكشاف وجوبه بالذات
 بالذات وشمس ما بينهما وايضا الصور المترتبة فلا فان العالي والاسفل
 لا يجوز ان يكون واحدا من تلك لان العاليية ليست فاعلا لما قبل
 من الصور العلمية لان كل واحد من العلم العالي والاسفل فاعلا لما قبل
 وكل فاعل يكون فاعلا مسبقا بالعلم فلا بد من سبق العلم فذلك العلم السابق ان
 كان عين اللازم يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان كنهه فاعلا للعلم اليه
 وهذا النقل لا ينفيه احد فاما ان يذهب الى غير النهاية فيقول التسلسل الطويل
 وان كان يرجع فيلزم الدور والرجوع فيلزم الدور والرجوع فيلزم الدور
 الخ او وجود الملزوم بدون اللازم والكل باطل فقلنا انه لا يصح ان يكون
 ذين من الازمان فاعلا لما قبل فيصور الصور العلمية بل يجب ان يكون العلم
 الموجوده تلك الصور العلمية المقبوله امر اخر غير ذات القابل والبالغة
 كل عالم يكون علم حصوليا لا يمكن ان يكون فاعلا لما قبل فيصور الصور العلمية
 والا يلزم الدور والتسلسل على ما بينا مفصلا ولبعد ذلك نقول لو كان
 علم جل شانه ما عدا ذاته علم حصوليا يلزم ان يكون فاعلا لتلك الصور
 العلمية غير ذات الواجب جل شانه لانه لو كان علم جل شانه العباد
 بالذات فاعلا علم حصوليا لكان ذاته جل شانه محلا للصور العلمية فيكون
 الواجب جل شانه قابلا لتلك الصور العلمية وقدرت ان العالم الذي
 يكون قابلا للصور العلمية لا يصح ان يكون فاعلا لها بل لابد ان يكون
 الفاعل لها غير ذات القابل فيلزم ان يكون فاعلا للصور العلمية كانه

والواجب

[illegible]

<http://fb.com/ranajabirabbas>

احل
 بالذات والظلال لا يمكن ان يكونا في نفس الوقت
 فطر السطون والظلال لا يمكن ان يكونا في نفس الوقت
 لسطون السطون والظلال لا يمكن ان يكونا في نفس الوقت
 المعقوض على الواجب ان يكونا في نفس الوقت
 حصوله وتعرف ان يكونا في نفس الوقت
 حصوله على الواجب ان يكونا في نفس الوقت
 الفاعل المعقوض يكون ايضا حصوله في نفس الوقت
 الكلام على العلم ان يكونا في نفس الوقت
 التسلسل او الدوران في نفس الوقت
 لا يكون احدهما متعقبا في نفس الوقت
 لا يلزم من احدهما ان يكونا في نفس الوقت
 حصوله ولا يصح ان يكونا في نفس الوقت
 الكلام المعقوض والمفروض ان يكونا في نفس الوقت
 ان يوجب الى غير النهاية او يرجع الى ان يكونا في نفس الوقت
 من العلم الطبيعي وانما يعرف على انه قد ثبت ان يكونا في نفس الوقت
 فاعلا على حصوله على فاعلا على حصوله في نفس الوقت
 العالم اذا كان على حصوله في نفس الوقت
 بالقياس الى ذاته والصفات القارية تلك الذات هي حصوله
 المحاضرة والصفات المحاضرة فاعلا لذاتها والصفات المحاضرة هي حصوله
 يكون الذات لنفسه وهو باطل لان العلم لا يمكن ان يكونا في نفس الوقت

يلزم
 فاعلا على حصوله في نفس الوقت
 العالم اذا كان على حصوله في نفس الوقت
 بالقياس الى ذاته والصفات القارية تلك الذات هي حصوله
 المحاضرة والصفات المحاضرة فاعلا لذاتها والصفات المحاضرة هي حصوله
 يكون الذات لنفسه وهو باطل لان العلم لا يمكن ان يكونا في نفس الوقت
 فاعلا على حصوله في نفس الوقت
 العالم اذا كان على حصوله في نفس الوقت
 بالقياس الى ذاته والصفات القارية تلك الذات هي حصوله
 المحاضرة والصفات المحاضرة فاعلا لذاتها والصفات المحاضرة هي حصوله
 يكون الذات لنفسه وهو باطل لان العلم لا يمكن ان يكونا في نفس الوقت

تلك الصور فخرج قايمة بذات ذلك العالم لانه لو كان الامر كذلك لم يكن
 ان يكون ذلك العالم عالما بتلك الصفات القايمة بذاته على حصولها
 وحصولها معا فزان واحد وهو باطل لان العلم المحصولي والمختص
 نوعان يتباينان من العلم ولا يجوز اجتماعهما في علم واحد بالقياس الى
 معلوم واحد فزان واحد لان العلم المحصولي لما كان عبارة عن حصول
 صورة الشيء عند العقل فلا بد ان يكون العلم بصورة العلم المحصولي عبارة
 عن حصول صورة المعلوم عند العالم لا حصول نفس المعلوم عند العالم
 المحصور بعبارة عن حصول نفس المعلوم عند العالم لا حصول صورة المعلوم
 عند العالم وبالجمله يعتبر في العلم المحصولي حصول الصورة وفي العلم المحصور
 حصول الصورة ولا شك فزان اذ حصل حصول الشيء عند العالم
 يكون العالم عالما بذلك الشيء ويكون من طلائع الانكشاف نفس حصول الشيء
 وحصول العلم محض ذلك ويكون الصورة العينية لغوا فمن طلائع الانكشاف
 ولا شك ايضا فزان اذ حصل حصول صورة المعلوم محصل من طلائع انكشاف
 المعلوم وحصل العلم محض ذلك والمكتنزه وجود من طلائع انكشاف آخر
 وهو حصول نفس المعلوم لانه لا يجوز ان يكون العالم واحدا بالقياس الى
 معلوم واحد فزان واحد امر ان يكون كل واحد منهما مبدء الانكشاف
 ومن طلائع الانكشاف على سبيل الاستقلال لانه لو كان لمختص احدهما
 وحصل حصول الانكشاف العلم فلا يجوز حصوله بالاخر وان لم يكن مختص
 شي منهما وحصل حصول الانكشاف العلم ويكون القدر المشترك طائعا
 للانكشاف العلم فيلزم ان لا يكون مبدء الانكشاف ومن طلائع الانكشاف
 الامر واحد الامر ان يستلزم بالمتفروض فيلزم مختلف والاضافي

العلم

العلم المحصولي هو حصول صورة المعلوم عند العالم لا حصول نفس المعلوم عند
 تحقيق العلم المحصولي بدون اسما بنفس المعلوم عند العالم من غير حصول
 هو حصول نفس المعلوم عند العالم لا حصول صورة المعلوم عند العالم فلا
 يتحقق العلم المحصور بدون اسما بحصول صورة المعلوم عند العالم فظهر
 ان العلم المحصولي والمختص مرتب فبان لا يجتمعان بالقياس الى المعلوم
 واحد والعلم واحد فزان واحد ومما حققنا ثبت ان كل عالم اذ اعلم شيء
 ذاته على حصولها احصوا لا يجوز ان يكون ذلك العالم عالما على خلاف ذلك
 لا للصورة العينية هي صفة في ذلك العالم ولا للنفس التي هي حاضر عنده بل
 ان يكون ذلك العالم يستفيض تلك الصورة العينية بصورة كون العلم
 حصولا من غير غيره ويوجد ذلك الغير تلك الصورة العينية منه وكذلك
 يجب ان يكون موجود نفس الشيء حاضر عند ذلك العالم بصورة كون العلم
 حضورا يا امر آخر غير ذات العالم على ما عرفت بالبرهان ومن هذا
 البرهان يعلم ان علم الواجب جل شأنه باعدا ذاته لا يصح ان يكون
 حصولا او حضورا بل يكون مخترا على ما عرفت مشروعا وتحقيق الكلام
 في هذا المقام بحيث يندفع جميع شكوك الاولاد من ان يكون باذن الحكيم
 الشاغل ان الوجود بالغير امر الوجود المحلول بحسب ان يتبرأ الى الوجود بالذات
 امر الوجود بطلان علمه لا يلزم ان لا يتحقق الوجود بالغير ولا يقع في كتاب
 الاستسكان بان تنق المحلول لا غير يستند الى ما هو قوته وما هو منزقة
 يستند الى ما هو قوته وبكذا ارضى النهاية وعلى هذا الاحتمال لا يكون انكشاف
 وجود الواجب جل شأنه لا بعد البطلان التام كما ذهب اليه جميع من العلماء
 ووجه عدم النفع بمران جميع ما فوق معلول لاخير حكم معلول لاخير

[illegible]

م

[illegible]

وما كان عليه من
 ما ذهب اليه الحكماء من
 الصفات الكماية لا يخلو من ذلك وقد عرفت ان كون
 زائدة على ذاته جعلت له اضافة على ذاته على ان
 في الواجب على الصفات الكماية اضافة على ذاته على ان
 تعالى سبحانه في الصفات الكماية اضافة على ذاته على ان
 الية لا يشترط في صفته ان يكون ذاتا على ان
 بالبرهان المذكور ان ذاته على ان يكون امرها سائيا كالسواد والابيض
 بجيبان يكون في عالم الوجود واما ذاته على ان يكون معلوم
 ان يكون في عالم الوجود علم بذاته على ان يكون معلوم
 المذكور ان وجوده الممكن بذاته على ان يكون معلوم
 بالقياس الى ان لا يكون له صفات الاضافة الى ذاته على ان
 الممكن بالذات امره اضافة الى ذاته على ان يكون
 ايضا كون معلوم الوجود امره اضافة الى ذاته على ان يكون
 ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 تعليلية لانك قد عرفت ان العالم بغير ذاته فكل ما في
 فاعلا علمه لا يكون فاعلا علمه بغير ذاته فكل ما في
 بلا علمه ويكون عالما بغير ذاته فكل ما في
 سابقا لغيره الدور والنتيجة في العلم والذات ان يكون معلوم
 وخالف لانا في افضنا في الفعل والابن في العلم والذات ان يكون معلوم
 لوجوده بالعلم في النهاية بالفعل ومعلوم ان ذاته على ان يكون معلوم
 متناهيته بالفعل ومعلوم ان ذاته على ان يكون معلوم
 ان كل عالم يكون
 ما بعد

ذاته او اضافة الى ذاته
 حصولها او اضافة الى ذاته
 يكون فاعلا علمه بغير ذاته فكل ما في
 ان يكون فاعلا علمه بغير ذاته فكل ما في
 فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 العلم بغير ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 مفسر على حصوله بغير ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 وكونه من ذات العالم بغير ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 ان وجوده ممكن بذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 ذاته وما بعد ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 آخر على ما عرفت من ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 انفسهم ويكون معلوم بذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 ذاته حصولها بغير ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 على ذاته نصف ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 علمه بذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 بل يكون عين ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 بذاته بغير ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 عن كل ما بعد ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 ان التفسير ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 تلك الصفة الزائدة بغير ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 ذاته مفسر على حصوله بغير ذاته فكل ما في ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته
 ان ذات صوابه على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته على ان يكون ذاته

وفوق اولئك العلم عليهم حق سبب صرف يكون علمه كبح بعد اذاته
 تفصيلا هو عين ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ويكون هو
 مفقوض العلوم على اولئك العلم لان لو لم يكن فوق اولئك العلم عليهم
 حق سبب صرف يكون علمه التفصيلي لجميع ما عدا ذاته عين ذاته مع قطع
 النظر عن جميع ما عدا ذاته يلزم وجودات الممكنات بلا جامل ووجود
 وخالف على ما عرفت مفصلا واللازم نظم ونظمان اللازم يلزم بطلان
 الملزوم فوجب ان يكون فعالا الوصف على حق سبب صرف يكون ذاته
 الحق السبب صرف بذاته السبب صرف الحق مع قطع النظر عن
 جميع ما عدا ذاته على تفصيلا تاما لجميع الاشياء على ما عرفت سابقا وفي
 قوله تعالى وحقق كل ذي علم على امره لانه لا يقبل الا قول
 امير المؤمنين ويعسوب الدين واكلم المتقين وسيد الصالحين علي بن ابي طالب
 عليه الصلوة والسلام العلم نقطة كثرة انما يكون اشارة الى ما ذكرنا
 من السبب على الحق اشارة الى اثبات كماله بمسبب السبب الا وهو انما
 علم الواجب جل شانه ما عدا ذاته على ذاته جل شانه ونحوه على القول
 الظالمون على امره وقد عرفت ان المذهب الاشعر تفصيلا ومع هذا
 المسكلة البرهاني على اثبات علم قائم بالذات بلا علمه ويكون موجودا
 الوجود بالذات على الوجه الذي عرفت مشروحا بغيره من على ان يجب ان
 يكون فعالا الوجود قدرة قائمة بالذات بلا علمه وارادة قائمة بالذات
 بلا علمه وجبوة قائمة بالذات بلا علمه وغيرها من الصفات الكلائية
 لان القدرة والارادة المحيوة وغيرها من الصفات الكلائية لو لم تكن قائمة
 بالذات بلا علمه وتكون قائمة بالغير معلومة للغير يلزم ان يكون ذلك الغير

قدرة

٢٩

بذاته وارادته وجبوة وغيرها من الصفات الكلائية زائدة على ذاته
 وقائمة بذاته فيكون ذلك الغير قابلا لتلك الصفات الكلائية
 فيكون علمه قابلية لها ولا يصح ان يكون علمه قابلية لها ايضا ليقضي
 على ذلك الغير الذي يكون محلا للقدرة والارادة والمحيوقة قادر مختار
 وحق وكل قادر مختار اذ كان فعله اختياريا يكون سببها القدرة والارادة
 والمحيوقة فاذ كان قدرته واختياره وجبوة بالجملة يلزم ان يكون
 الحيادة مسبوقا بالقدرة والاختيار والمحيوقة فلا بد من سبق القدرة
 والاختيار والمحيوقة ونفيل الكلام الى تلك السوانق فانها ان يكون عين
 الكواحق فيلزم تقدم الشيء على نفسه او غيره فنقل الكلام اليها فقدرته
 قائمة بالغير وارادة قائمة بالغير وجبوة قائمة بالغير ويكون علمه للغير
 فلا بد لها من علمه فاعلمته والمفروض ان العلم الفاعل عليه هو العلم الذي يكون
 تلك الصفات قائمة به واذ كان ذلك العلم فاعلا يلزم سبق القدرة
 والارادة والمحيوقة واليقين ونفيل الكلام الى تلك السوانق ايضا ومما نقل
 لاشهر الخصة فانها ان يذهب الى غير النهاية فيلزم الشبهة او يرجع فيلزم
 الدور وكل واحد من اللازمين باطل وبطلان اللازم من بطلان الملزوم
 فنظروا ان قابلية القدرة والاختيار والمحيوقة وغيرها من الصفات الكلائية لا يصح
 ان يكون فاعلا لها بل لابد ان يكون فاعلا امر اخر خارج عن ذات ذلك
 القابل ونفيل الكلام الى ذلك الامر الخارج فيقول ذلك الامر الخارج الذي
 يكون علمه فاعله للقدرة والارادة والمحيوقة يجب ان يكون قادرا مختارا
 مستلانا من القدرة والارادة والمحيوقة على الغير يجب ان يكون الوافدة
 وارادة وجبوة لان المعقوض اقتران كل من المستفيض فيكون قدرته ذلك
 الامر الخارج وارادته وجبوة زائدة على ذاته وقائمة بذاته لكان هو قاطعا
 ايضا لتلك الصفات الكلائية ولا يصح ان يكون علمه فاعله لها ايضا على ما عرفت
 مفصلا فلا بد ان يكون فاعلا امر اخر خارج عن ذاته ونفيل الكلام الى ذلك

الامر الآخر ونقول يجب ان يكون ذلك الامر خارجا عن اختيارنا
على ما عرفت مفصلا وهذا النقل لا ينفي الحد كما ان يد المصنف الزهنية
فيلزم التسليم والقادرين والمختارين والاصيار اذ انت قدرتهم
وارادتهم وحيويتهم زائدة على انفسهم وقائمة بهم او جميع فيلزم الدور
وكل واحد من الطرفين باطل فوجب ان ينتمى الى القدرة واردة وحيوة
قائمة بالذات ولا يكون معلولة للغير والامر القابل على لا يكون للذات
الوجود بالذات فوجب ان يكون فعالا للوجود فقدرته قائمة بالذات
بلوطة واردة قائمة بالذات بلوطة وحيوة قائمة بالذات بلوطة
وارادة قائمة بالذات بلوطة وحيوة قائمة بالذات بلوطة
العتايس العقل فبما الصفات الكمالية لا يلقى يلزم تعدد الواجب بالذات
وهم يتجلى لما ثبت بالبرهان امتناع تعدد الواجب بالذات لا نقول
مراذنا انه يجب الحكم بالبرهان ان يكون فعالا للوجود بلوطة واحدا
بسيط حق شخص بذاته ويكون باعتبار ذاته بلوطة مع قطع النظر عن جميع
ما عدا ذاته عین الوجود وعین العلم وعین القدرة وعین الارادة
وعین المحبوة وغير هذه الصفات الكمالية معبر ان ذاته بذاته مع
قطع النظر عن كل ما عدا ذاته معبر عنه مفهوم الوجود والموجود والعلم
والعالم والقدرة والقادر والارادة والمراد والمحبوة والحيوة دون
الاحتياج الى حيزه تعبدية ولا تعليلية فلا يكون الكثرة الواجب بالذات
الا كالكثرة الاسمي فقط وبالجملة لما كان ذات الواجب جلي شانه فرمته
مراتب الكمال والكمال الذي في نهائه مراتب الكمال يجب ان يكون كماله ما
له فرمته بذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته لان كل ما يخاله
الكل لا لو لم يكن فرمته ذاته بل يكون زائدا على ذاته يلزم منه الدور

لأن

لأن
الكل لا يكون
زائدا على ذاته
لذاته فلو كان
لو كان
الكل لا يكون
نحوه بل هو
قابل للكل
ذاته يكون
هنا مرتبة
وكل ما هو
فيكون
ومستحلا
ما عدا
فيكون
كالم فرمته
فرمته
فتعين
ثابتة له
كل واحد
بذاته مع
وحي وغير

[illegible]

[illegible]

فذلك العقل على ما عرفت فيما سبق وان كانت احكاما ذهنية فالمطابق
بالكره هو ما في الذهن من المطابق بالفتح هو ما في الذهن ان يقابل
باعتبار آخر وهو كونها في الذهن الحاضر والماضي على ما عرفت فيما سبق
والغايرة الاعتبارية كما في فقه حصول المطابق كما ان الغايرة الاعتبارية
العقلية كما في فقه الفرق بين الكل والجزء فان تحقيق الانسان اذا حصلت
في الذهن بمحصل لها اعتبرت ان احدهما حديثا منها متشكك في ذهنه فصار
العقل الذي من غيري فغيره ومع قطع النظر عن التمثيل الذي اريد اخذها به
مع قطع النظر عن التمثيل الذي لم يخل عنه ان وجود العقل في الارض هو راجع
بالكره المطابق بالفتح كما لا يصحح المطابق بالكره المطابق بالفتح كما لا يصح
الي وجود العقل في صحيح المطابق بالكره المطابق بالفتح قطعاً على ما عرفت
تفصيل بل فيه من ان لو كانت المطابقة ثابتة وجود الاحكام الصادرة عن العقل
يترك الف وقد انقول ما عرفت وان كانت اذا كان ما هو المتعلق حادثاً
كما هو الحق عقلاً وتعلقاً فيكون جميع ما هو المتعلق له معدوماً والازل قد عرفت
ان العدد هو ما هو معدوم لا يثبت شيء قطعا وقد يكون جميع الاشياء مملوكة
عنه بل بسبب اتصالها بالذات والذاتات فلا يصح تقديره بغيره
صداً قد ازلته يكون هو صفة ممكن الوجود سواء كانت تلك الصفة الجوهرية
الازلية خارجية او ذهنية على ما عرفت فيما سبق مشروفاً فحكم بان الواحد
منصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ونحوهما صادق ازل لا كما ذهب ازلانه
لو كان الواحد منصف الاثنين صادقا في الازل يلزم وجود الواحد والاشين
في الازل والعقل والنقل قد حكما بان ما هو المتعلق له معدوم في الازل قد عرفت
ان المعدوم ما هو معدوم يكون جميع الاشياء مملوكة عنه فترادف والذات
ولا شك ان الحكم عبارة عن الصورة العقلية لا ذعانية واذ افترض ان الحكم الصداق
يكون صدقه ازلانه صدقه عبارة عن مطابقة مع نفس الامر فيلزم ان يكون
فرفض الامر حكم موجود ازلانه يكون هو المطابق بالفتح وقد عرفت ان الحكم

في جميع الاحكام الصادرة
الازلية بحيث لا يشك
فيها شي من الاحكام

فجميع الاحكام الصادرة الازلية بحيث لا يشك فيها شي من الاحكام
الصادرة الازلية وذلك العقل بطريق الارشاد في مصحح حصول المطابق
المركب في ذلك العقل ازلانه لا يشك في ان المطابق لا يتصور
بدون الاثنية فوجود ذلك العقل الازلانه الذي هو العقل المرسم فيه في الازل
صحيح الاحكام الصادرة الازلية بحيث لا يشك فيها شي من الاحكام الصادرة
الازلية ضرورة لتصح تحقق المطابقة فلا لا تشك وجود المطابق في الاحكام
الصادرة من هذا يحصل استدلاله وفيه بحث في وجوه الاول انه يلزم
بناء على العقل وجوده موجود ازلانه قائم بنفسه والواجب حل شانه
وهو منفرد بجماع الميثمين وبالبراهين العقلية ايضا فمن اراد الاطلاع
عليها فليراجع اليها فمراسلتنا المعولة في اثبات حدوث العالم
والثاني ان المطابق وان لم يحصل بدون الاثنية لكن لا يتم الا بعد
من الاثنية المتباينة المنفصلة في الوجود المستند بالتحقق بالكره الاثنية
الحاصلة بالمغايرة الاعتبارية الذهنية كما في الانسان نوع واحد
حينئذ في الاربعة زوجه اذا كان المراد اثبات الزوجة والذين
لانك قد عرفت ان الوجود الذي من شأن احدهما الوجود الذي من شأن
بين الصداق والكره وذهب وهو اصل الوجود الذي من شأنها الوجود
الذي من شأنه بالصدوق وهو الذي يوجب عنه بالحدوث الخارج على
ما عرفت فيما سبق مشروفاً في احكام ان كانت احكاما
خارجية محوز يدك بالفتح في حصول المطابق بالكره المطابق بالفتح
فالمطابق بالكره هو في الذهن والمطابق بالفتح هو ما في الخارج و
الاحتياج في ذلك له وجود العقل والدارت احكام اليقينية

ووجهه في انفسنا
 الموصوفين في انفسنا
 والكل له ما في انفسنا
 صدق حكمه في انفسنا
 موصوفه بالصدق
 بالصدق
 لان وجوده بالصدق
 حقيقة افتقارها الى وجوده
 ووجوده افتقارها الى وجوده
 البينه في انفسنا
 ان الحكمه الصادقة
 بزمان مكان
 سفسف كسفيها
 ان الحكمه
 لا يكون الوصف
 لا يكون الوصف
 لان امه
 الوصف بالصدق
 في انفسنا

[illegible]

٤٤

<http://fb.com/ranajabirabbas>

J.

17.9

۱۳۵۶
در مهر ماه
این سال که در قفس نعلین
برق است که هم در قفس نعلین
در سال ۱۳۵۶ - ۱۳۵۷

رسالة في معنى الامانة والاحاطة

٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم ان لواجب الوجود جل شانہ الغائية العائمة
 والوجودية التامة فكل قابل الوجود يجب ان يستغنى عنه وجوده لا في ذاته
 وسعه وطاقته من حيث جل شانہ لا في نفسه لا في صفاته من قبضة وجوده و
 التغاير بين الوجودات والموجودات فالاعيان والادمان
 بالكل والنقصان لا يكون شيئا من قبيل الكمال المقتضى بل يكون شيئا
 من قبيل القابل المستفيض فعدم افاضته الوجود الكمال على الامر
 المادي ان قص ليس من صفاته الغايية على الاطلاق والوجود على الاطلاق
 بل لا كذلك من طرف القابل ان قص لا ينافي الغاية التي هي موعودها
 به حيث استازفت ناسا به اندامات ورنه الشريف توب بالاس كونه
 قبح الوجودات الممكنة ما هو كصرف ومنها ما هو كصرف ومنها ما هو كصرف
 وجه ومجرد من وجه فان الانسان الذي هو عين الاعيان مجرد من وجه
 من وجه ونعم ما قال آدم مرزاده في محجوبية از فرشته شرف
 وزحمون اگر گندیل این شود کم ازین ورنه میل ان شود به ازان
 ولا شك ان كل واحد من تلك الاقسام لما كان قابلا للوجود وليس في
 فياضية جل شانہ صفاته فلا بد ان يقع في عالم الوجود جميع تلك الاعيان
 والانسان لما كان جامعاً بين العالمين فيكون فيه جميع ما في عالم الوجود
 والماديات معا فالجامعة المطلقة التي يكون للانسان ليس بعجز
 الانسان من الاعيان فالانسان دفتر عالم الوجود ونسخته جامعة لجميع
 ما في عالم الوجود فهو كتاب الله المحاور الكبير المشتمل على جميع اصناف
 تصانيف الواجب جل شانہ ودور عين بابر به قد سره في علم الشرايع
 في فضيل نبيز آدم على الملايكه عن عبد الله بن سنان قال سألت

ابا

٣١١

ابا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليها الصلوة والسلام فقلت
 له الملايكه افضل ام نبوة ام فقال اير الميرزا علي بن ابي طالب عليه
 الصلوة والسلام ان الله عز وجل ركب الملايكه عقلا بلا شهوة
 وركب في البهايم شهوة بلا عقل وركب في بني آدم كليهما فغلب
 عقله شهوة فهو خير من الملايكه ومن غلبت شهوة عقله فهو شر من البهايم
 ثم احدث الشريف ويحتمل ان يكون قوله تعالى ولا تخلقن الاثنان
 فرحس تقويم ثم ردناه اسفل فقلين اشارة الى الوجود المذكورة
 في الحديث الشريف وبالجملة الا ان ثلثه عظمة جامعة لجميع ما في
 عالم الامكان ويحتمل ان يكون قوله تعالى ولا يابل الا في
 كتاب مبين اشارة الى ما ذكرنا مفصلا فنعم التفسير ونعم الكتاب
 ما هو مرقوم بقلم صنع خالق المصنفين اوله الالباب وقول الميرزا
 وسيد الصديق ويعسوب الدين علي بن ابي طالب عليه الصلوة
 والسلام وهو قوله الشريف وتزعم انكم جرم صغير وفيك انطوى
 العالم الاكبر ايضا اشارة الى ما ذكرنا مفصلا ولما كان الانسان له
 المنصب الجامعة المطلقة التامة من مرتبة الاحاطة بجميع ما في عالم الوجود
 وليس لغير الانسان من اجزاء النظام المحيية هذه المرتبة العظيمة
 الله تعالى وشرفه بتشريف خلقه مخلوقه وجعله خليفة لادان يستعد
 المخلوقه فيبدون غيره والا يلزم الترجيح بلا مرجح والترجح بلا مرجح
 مستلزم للترجح بلا مرجح وهو باطل بانفاق العقلاء ويحتمل ان
 يكون المراد من الامانة في قوله تعالى انا عرضت الامانة على السموات
 والارض والجبال فابين ان يحملنها وحملها الانسان انه كان خلوفا

[illegible][illegible]

مقصود من كونه فاعلا في هذه
كيفية نشأته في هذه الحالة
يكون فاعلا في هذه الحالة
انه عليه ان يكون فاعلا في هذه الحالة
كحال النشأة حيث يكون فاعلا في هذه الحالة
كان ينبغي ان يكون فاعلا في هذه الحالة
سيدا الاصل وان يكون فاعلا في هذه الحالة
من شيئا به جميع حالاته مع هذه
فراخذ الحالات العلية والقابل لكل متفاداة
لا يكون في شيء من طرف الفاعل والافاضة
منها في كل من الطرفين لانه اذا اجمع
والاستغاضات في هذه الحالة
الشرطية وشرطها ان يكون فاعلا في هذه الحالة
والحالات التي لا يكون فاعلا في هذه الحالة
على ما هو عليه في هذه الحالة
صلى الله عليه وسلم لكونه فاعلا في هذه الحالة
افراد الانسان لكونه فاعلا في هذه الحالة
على التبع ولعلنا ان كل فاعل في هذه الحالة
خلافه كل نفس في البدن الذي يكون فاعلا في هذه الحالة
والعصر في البدن الذي تعلق به فاعلا في هذه الحالة
من حسن التدبير والتصرف في هذه الحالة

[illegible]

مصنف

[illegible][illegible]

مسند

و هذا المصنف لم يرد في خلقه الانسان وثابت في الملل والادمان و
 مكتوب في الكتب السماوية لصحف ابراهيم وموسى عليهما الصلوة والسلام
 احدهما الامام ابي جعفر الذي مضى عليه التدقيق وكل يد من خصال التدبير والنشر
 في ذلك البدن اثنى عشر على ما عرفت مشروحا وثابتها الامام الذي مضى الله
 تعالى به بين العباد وجعله ريسا وحاكما عليهم ليسخلو اعني لا يحلوا
 على ما قال جل شاناه في سئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ويرجعون اليه
 في الاحكام الشرعية وجميع المسائل عليهم وليعتدون به في الاقوال والاعمال
 ويهتدون بهداهته ويستضيئون بنوره وبهذا العتق الشان في الامام
 بحسبان يكون اعلم وافضل من غيره ويكون فائقا عليهم في جميع المسائل
 العلمية والعملية لان رياسته احدا لم يتبعه على الاخر مستند في جميع
 بلا مرجع والرجوع بلا مرجع مستند للبرج بلا مرجع وهو حجج بالبرهان والافاق
 ورياسته بما يمل على العالم وهو تقديم المفضول على الفضل وتقديم المرجح
 على الراجح وتقديم الخبير على الشريف غير حاجب عن العقل وحسن البديهة
 على ما قال جل شاناه في حق ابي جعفر الذي مضى الله به بين العباد
 فما لم كيف يحكمون ولما كان هذا الحكم في غاية الظهور عند جميع افراد
 الانس من حشر البله والعبيان جعل التدقيق في هذا الحكم منوطا بعقولهم
 لاستقلال عقولهم في ذلك وجب ايضا ان يكون معصوما لان رتبة الالهية
 لا يبرهن العقل في رتبة شرف عظمته وعهد التدقيق وغير المعصوم ظاهرا في الظالم
 لا يثبته عهد التدقيق على ما قال جل شاناه لا يثبته عهد الظالمين ولان
 منصب الامام من قبل الله بين العباد من جملة فرائد العظيمة انه اذ وضع
 الخطا ومنهم وسم الى الصواب ويكون له بالعلم فلو كان الامام ايضا يحوز

عالم الجود عالم الحكمة
الزمن على القدر والخلق
الربوبية ذلك العالم من حيث
النفس الجودية التي هي عالم الجود
منه عالم الجودات ومنه عالم الجودات
عن الروح على الروح من عالم الجودات
بين الحكمة والخلق من عالم الجودات
لها ولها آثارها وتكون في عالم الجودات
كل من في عالم الجودات من عالم الجودات
بالاستغناء من عالم الجودات من عالم الجودات
الزمن على القدر والخلق من عالم الجودات
الربوبية ذلك العالم من حيث
النفس الجودية التي هي عالم الجود
منه عالم الجودات ومنه عالم الجودات
عن الروح على الروح من عالم الجودات
بين الحكمة والخلق من عالم الجودات
لها ولها آثارها وتكون في عالم الجودات
كل من في عالم الجودات من عالم الجودات
بالاستغناء من عالم الجودات من عالم الجودات

عالم الجود عالم الحكمة
الزمن على القدر والخلق
الربوبية ذلك العالم من حيث
النفس الجودية التي هي عالم الجود
منه عالم الجودات ومنه عالم الجودات
عن الروح على الروح من عالم الجودات
بين الحكمة والخلق من عالم الجودات
لها ولها آثارها وتكون في عالم الجودات
كل من في عالم الجودات من عالم الجودات
بالاستغناء من عالم الجودات من عالم الجودات
الزمن على القدر والخلق من عالم الجودات
الربوبية ذلك العالم من حيث
النفس الجودية التي هي عالم الجود
منه عالم الجودات ومنه عالم الجودات
عن الروح على الروح من عالم الجودات
بين الحكمة والخلق من عالم الجودات
لها ولها آثارها وتكون في عالم الجودات
كل من في عالم الجودات من عالم الجودات
بالاستغناء من عالم الجودات من عالم الجودات

والجود

[illegible][illegible]

۱۲۰

حق العرفان ويكون داخل في زمره اهل الايمان ومستحقا للاجبال والعظيم
فانهم ان ومن لم يعرف نفسه على الوجه الذي ذكرنا مشروحا بل عرف نفسه على الوجه
الذي ذكره سائر الالهيون فلم يعرف ربهم حق عرفان ربهم بل ضلوا عن الحق
ودخل في زمره اهل الضلالة والطعن وصار مستحقا لا يكون له حق
الزينة وهذا التحقيق الشرعي سر عظيم من اسرار معرفة حبيب الله تعالى
مطلقا عليه واكثر من بالهامه على نزهة السجدة المباركة الطائفة فقلت
هذا من لطائف الطائفة محدث الدمدمد الشكرين وسكتة نريد
السجدة والتفضل اقتداءا يقول رب العالمين لان شكرتم لازيد بكم
وبما حققتم مغزى اقبال النفس الانسية وادبارها حقيقة مبرها ومشروعا
يظهر ظهورا تاما شرح الاقبال والادبار والواقعين في الحديث الشريف
الذي رواه نقه الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس سره وقال ان
العقل نزل من الكافور عن محمد بن مسلم عن ابي بصير عليه السلام قال قال الله
العقل استطاع ثم قال لا قبل فاقبل ثم قال لا ورفاد بر ثم قال وعرفني
وجلا لي ما جعلت خلقا هو احب الي منك ولا اخلق الا في احب
اما اني اياك انزواياك انزواياك اعانت وياك اتعب
ثم تحدث الشريف وصار الاقبال والادبار بالفتاس الى العقل الذي
هو النفس المجردة الانسية او بالفتاس الى العقل بمعنى الاله والادوية
الفصل بين الحق والباطل والقوة والادوية فاصلة بين المحمدي والادوية
والعقل لهذا المعنى هو الصفة العدة الكمالية للنفس المجردة الانسية فان
شرف الانسان ليس بهذه الصفة الكمالية ومنه تبيّن بعض افراد الان
على بعض افراد منها انما هو باعتبار الزينة والصفة الكمالية والادوية لطيف

والأقرب لكل أفراد
 وسيد الكل في نفسه
 وهو على قدر ما يقتضيه العقل
 الإنسان فالتأنيب لا يقتضيه العقل
 الحق فالحق يكون على قدر ما يقتضيه العقل
 بعض الأفراد على قدر ما يقتضيه العقل
 ابن حجر رحمه الله في قوله
 الشفا وقوله في قوله
 بالشیطان والجبروت الإنسان
 بلا دخله في طبيعة وفردية
 خلق الله تعالى عليه السلام
 كمال عليه ما وقع بين آدم
 وقت لا يغير فيه كماله
 ان الله تعالى جعل العقل
 والجملة له على قدر ما يقتضيه العقل
 الآلية التي هي المقصد
 بين الحق والباطل
 الكمالية واشترطها الإنسان
 الصفة الطائفة وعادادها
 تلك الصفة الطائفة
 اياك أضاف والباقي
 الترتيب النفس المحركة
 حقيقة ليس إلا النفس
 ونهاية الصفة

الها

العبارة
 كانت على قدر ما يقتضيه العقل
 فكلها من الكمال على قدر ما يقتضيه العقل
 حقيقة والحق يكون على قدر ما يقتضيه العقل
 عليه السلام في قوله
 هو الإدراك الذي لا يدرك
 والمقصود بالاشارة إلى أن
 الشريعة وكل شرف الإنسان
 لا العقل والموجود
 فيما سبق فالعقل هو الذي
 بالاعتبار الأول وبالاعتبار الثاني
 في الباطن والظاهر
 انفسها صاحب الكمال
 شرفها وصحة فإني
 والجمالية الإدراكية
 الإدراكية ويكون
 الشريعة الذي شرفها
 هو انفسها صاحب الكمال

نصف
 من

أول ما دام الله تعالى
 مع ما لا يدرك

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۳۳۵

۳۳۵

jabir.abbas@yahoo.com

۳۳۷

۳۳۹

۳

jabir.abbas@yahoo.com

۲۵۲۹

55
 56

تاریخ ۱۳۰۶
تاریخ ۱۳۰۶
تاریخ ۱۳۰۶

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم انه لا فخر تحت الفخر في الوجود والحقيقة في الوجود
ولا غنى فوق الغنى عن الغنى في الوجود والحقيقة في الوجود فلو لم يكن في وجوده
وحقيقته محتاجا الى الغنى لم يكن محتاجا الى ذلك الغنى ولو لم يكن بالذات يكون
محتاجا فجميع الوجود الى الغنى لانه لا يكون وجوده ضروريا ذاتيا لولا
حقيقته ضرورية ذاتية لولا ان الاحتياج الى الغنى في الوجود والحقيقة في الوجود
محتاج في وجوده وحقيقته الى الغنى لم يكن باعتبار ذاته لا شيئا صرفا واصل
امر يكون باعتبار ذاته لا شيئا صرفا لم يكن فكل غلط باعتبار كل اعتبار
ثابت له في نفس الامر محتاجا الى الغنى ولا يثبت له شيء في نفس الامر لا
باعتبار الغنى لا باعتبار نفسه ذاتا لا يحضر ذاته لا شيء صرف ولا يثبت له شيء
باعتبار ذاته لا شيء شيء لان الامر لا يكون محتاجا في وجوده وحقيقته الى الغنى
يكون محتاجا الى ذلك الغنى فجميع حكم الوجود وكل الحقيقة ايضا لان
وجوده بالغنى وحقيقته بالغنى واذا كان الوجود بالغنى تكون حالات الوجود
كحالات التالفة له بالغنى لانه لو لم يكن الغنى لم يكن الوجود ولو لم يكن الوجود
لم تكن حالات الوجود وكحالاته فلو لم يكن الغنى لم تكن حالات ذلك الوجود
وكحالاته فاذا كان الوجود بالغنى لم يكن جميع شئونه ذلك الوجود وكحالاته
بالغنى وكذا القياس العقل في حقيقة الله تكون بالغنى لا بغنى حقيقة
اذا كانت بالغنى لم يكن جميع شئونها ايضا بالغنى لانه لو لم يكن الغنى لم
يكن لغنى حقيقة ولو لم يكن الغنى حقيقة لم يكن شئونها فلو لم يكن الغنى لم يكن
شئونها فالامر لا يكون في وجوده وحقيقته محتاجا الى الغنى مستندا
الى الغنى يلزم ان يكون مستندا الى ذلك الغنى ايماء باعتبار وجوده وحقيقته
وجميع شئونه وجوده وحقيقته لان وجوده وحقيقته وجميع شئونه وجوده

رسالة في تحقيق صدق الاشهر والافراد في سلسلة الطولية
والعرضية والبدئية

والغنى
والخلق
الافعال
الاجزاء

وقد علم

وحقيقته ليس شيء منها ضروريا ذاتيا لولا ان لم يكن شيء منها ضروريا
ذاتيا ليلزم ان يكون ضروريا بالغنى لان الشيء ما لم يجب لم يوجد في
الامر يصير ضروريا في الوجود وعلية لم يوجد شيئا على غير الاولوية الذاتية
وامن رغبة شيئا على ما بيننا في حقيقته كحقيقة الامر لا يكون في وجوده
حقيقته غنيا عن الغنى يلزم ان يكون ضروريا في الوجود وضروريا في حقيقة
ذاته ويكون موجودا على ما عليه حقيقة بلا علة ولا يكون لوجوده وحقيقته
علته ولا لم يكن غنيا عن ذلك لان لا يكون معلول الوجود ومعلول الحقيقة
ويجب ان يكون واجب الوجود واجب الحقيقة وجوبا ذاتيا واذا
كان ضروريا في الوجود وضروريا في حقيقة ضروريا ذاتيا لم يكن جميع حالات
الوجود وجميع حالات الحقيقة ضرورية له ايضا ضروريا ذاتيا لانه
لو لم يكن ضروريا ذاتيا ليلزم ان يكون حالات وجوده ومعلولاته
فيلزم الدور والتمسك على ما حصلنا في تعليلنا وسير ايضا لا يتحقق
الضرورة الذاتية بالضرورة الذاتية فمرتبة الذات الالهية هو ذاتية
فيجب ان يكون حكم الوجود والحقيقة ذاتيا لذلك الوجود بلا علة ولا
الشيء اما ان يكون عين له او جزء له او مجزئ فيه فاني لم يجلد لان الجزئية
مستندة الى ذلك وكل مركب معلول الوجود لان وجوده المركب مستند
وجوده بجزئية كل فرد وجود الاثنين عن وجود الواحد فلا يجوز ان يكون الامر
الذي يكون في وجوده وحقيقته غنيا عن الغنى لم يكن شئونه العينية فالامر
الذي يكون الوجود ضروريا ذاتيا لم يجب ان يكون وجوده وجميع
حالات وجوده غنيا عن غنى حقيقة الوجود وجميع حالات الوجود
ايضا فظهر انه لا غنى فوق الغنى عن الغنى في الوجود والحقيقة وكالات

والتسليم

۳۴۳

[illegible]

[illegible][illegible]

10

[illegible][illegible]

السكر

[illegible]

وہلزم

[illegible]

بالذات فيكون المعبر عنه معنوم الوجود بالذات ومعنوم النور بالذات
ومعنوم الظهور بالذات امر أو أحد الغرضين في الحقيقة شخص
بذاته ولا يكثر فيه أصلا إلا التكرار الاسم أما كونه الصفات الكائنية الزائدة
على الذات على ما ذهب إليه المشرك فلهذا يلزم الدور والشك على ما
عرفت مشروفاً فلهذا يدان لا يكون في الواجب جلياً نهكاً الصفات
الكائنية بل يجب أن يكون جميع الصفات الكائنية عين ذاته بخلاف
ذاته بذاته منع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته يصدق حمل معنوم وعالم
وقادر ومريد وغير ذلك من الصفات الكائنية وإما التكرار باعتبار التميز
فلان الواجب الوجود بالذات لا يصح أن يكون مركباً بخلافه
التركيب لأن كل مركب معلول الوجود لان وجوده المركب متأخر عن وجود
جزئياته فوجود الاثنين عن وجود الواحد وتأخر وجود الاثنين عن
الوجود الفعلي فلا يصح تحليل ما هو الواجب بالذات بحسب الواقع
ونفس الأمر إلى جزئين سواء كانا جزمين أو مبنيين كما أنه لا يصح
ذاته جلياً بحسب الواقع ونفس الأمر له جهة وحقيقة ووجوده على
اللهية وحقيقة وكل متأخر الوجود معلول الوجود وكل معلول الوجود كونه
فكون امر واجب الوجود بالذات لا يجمع مع كونه مركباً إذ لا يفرق بينهما
متن بيان والمتشكيان لا يجمعان ولو بالغت على ولا شك أن النور
الفعلي نور وإما في النورية بالنسبة إلى النور المحسوس لأن النور المحسوس
ونور العقول نور مجرد عن المادة ونقصانها فالعقول والنفس المحسوسة
النورية عقول بالذات بل بالغير لانك عرفت العلم بالنور بالذات بحسب
أن يكون واجب الوجود بالذات ونسبة النور بالغير إلى النور بالذات
فمنه النورية مثل نسبة الظل إلى النور الشمس بل بالنسبة أصلاً لأن نور

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الذي هو عين الوجود بالذات والمزج بالذات والطور العقلي بالذات
 الذاتية التي هي ذاتها والحق والقياسية على الإطلاق والمقادير على الإطلاق
 تجر كذا الله رب العالمين وليعلم ان الحق حقيقة جواهرها في الحقيقة الكلية
 للموجود وذلك لانها لا تفرق بين كذا هو اطلاق الصفة الكلية باللسان
 ولهذا يقال الحمد هو الوصف بالجميع على مقتضى الوصف والوصف هو الذي
 باللسان وفرد غير شائع وهو ان يكون المحل مظهر للصفة الكلية التي
 للموجود ولكن لا باللسان مثل الحق بالقياس الى حقيقة ان كل
 مخلوق مظهر باعتبار كل حال متحقق فيه كالحق خالق لان كل حال متحقق
 المخلوق يجب ان يكون متحققا في خالقه ايضا لان خالق الكل يجب ان
 يكون كاملا بطريق الاول والاخر ولا شك ان الوجود على كل حال متحقق
 باعتبار وجود مظهر لوجود خالقه ولو كان عالم يكون مظهر الخالق
 كذا القياس العقلي والقدرة والارادة وغير ذلك من الصفات المخلوقة
 للموجود بما هو موجود فكلما كان المخلوق المحل كان الخلق اقوى واحل المخلوقات
 هو سبب الابداء في جميعه والى ذلك فيكون سبب الابداء في جميعه والى ذلك
 المحل افراد المظهر في الصفات كما ان الحق فيكون هو سبب الابداء والى ذلك
 المحل افراد الحمد وعلى هذا التحقيق يكون كل موجود بالغير محققا في نفسه وموجوده
 وقد عرفت انه لا مظهر في الوجود الا انه قد عرفت انه لا مظهر في جميع الاشياء
 شئنا ان نذكر له وجهه محمد كذا في محمد كذا وشكر كذا في شكر كذا
 ومحمد كذا في محمد كذا وخلق كذا في خلق كذا والبيان ان التاثيرات واقواها
 هو احوالها وحقيقة المصلحة التي يكون تحت مظهرها هو الوصف والحق
 حقيقة حقيقة لا محذور ولا شك في ان التاثير لا يتم بدون ان التاثير
 وان القدرة هو القدرة الوجودية لذاته لان قدرة المكنة بالذات لا قدرة
 بالبنية الى القدرة الوجودية فلا بد ان يكون خلق حقيقة المصلحة حقيقة
 مختصة بجناب الواجب جل شانه فلا خالف سواء ويكون جميع الموجودات

بالغير

بالغير فاستفهم من ذلك انه يجوز ان يكون بعض الموجود بالغير في الوجود الا انه
 فظن انه لا مظهر في الوجود الا انه قد عرفت انه لا شك في ان الحق حقيقة حقيقة
 وصدقها هو افاضة كذا وصدقها لا شك في ان الحق حقيقة حقيقة
 قابل الا فاضة لا يصح ان يقع في غير الحق حقيقة حقيقة مع وجود الحق حقيقة حقيقة لان
 صدور الا فاضة في غير الحق حقيقة حقيقة راجع بالبنية الى صدور كذا في غير الحق حقيقة حقيقة
 لان شأن الحق حقيقة حقيقة ان يحصل صدور كذا في غير الحق حقيقة حقيقة راجع بالبنية الى صدور كذا في غير الحق حقيقة حقيقة
 عن جميع ما عدا ذاته والذات لا يكون جوازا باعتبار ذاته مع مظهر المظهر
 عن جميع ما عدا ذاته فيكون غير بنية بالغير مكتسبة بالغير فيكون هو
 الحق بالغير كذا في الحق بالغير بالغير مغلوب صرف بالبنية الى الحق
 بالذات ولا شك في ان الحق بالغير مغلوب صرف بالبنية الى الحق
 وتأثير المغلوب الصرف مع وجود الغالب الصرف مرجح صرف وتأثير
 الغالب الصرف راجع صرف فظن ان صدور كذا في غير الحق حقيقة حقيقة بالذات
 مرجح وصدوره في الحق بالذات راجع وحقق المرجح مع وجود الراجح
 ومع بقا رجحانه بما لا يمنع من الحق حقيقة حقيقة والحق بالذات لا يكون الا
 الواجب بالذات نشئت المصلحة كذا في الحق بالذات فظن انه لا مظهر في الوجود
 والحقيقة لا يكون الا الواجب الوجود بالذات فظن انه لا مظهر في الوجود
 الا انه ولا خالف لواء والقياسية افاضة كذا في الحق حقيقة حقيقة وهو المظهر
 الوجودية حقيقة حقيقة وكالات الوجود والحقيقة الا انه الحق حقيقة حقيقة بالذات
 كنهية الاضارة والانا رة الى الشمس حقيقة حقيقة كذا في الشمس حقيقة حقيقة
 ان يحصل بسببها التاثير على ما هو قابل للتاثير ويكون ذلك من
 مقتضيات ذات الشمس حقيقة حقيقة ولا تختلف عنها ذلك كذا في ذات
 الشمس حقيقة حقيقة من غير اضرار لافاضة لانه لا مظهر في الوجود الا انه
 ولا خالف لواء وكذا كذا القياس العقلي في التاثير بالقياس الى الكوثر

بالتاثير

لما كان

لما كان ذاته منبعاً للملك والملك مل وخالق للخلق والخلق مل وبخلافه وان
الوجود هو الموجود كما لم ينجبان يكون خالق الوجود والموجود امر كلاً
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته الا الواجب الوجود بالذات
منجبان ليكون جميع الموجودات بالغير سواء كانت حواهرها او افعالها
وسواء كانت حواهرها والاعراض بمحركات او ماديات وسواء كانت جليات
كلية او جزئية وسواء كانت موجودات خارجة او ذهنية متعبرلة ولو
مخلوقة له تعالى لان كل شيء من صفات الوجود بالغير لا يرتفع ترقي عقيد
الامر بنبذ الوجود ونحوه والعين والعاطف والا فام على الإطلاق وهو الوجود
بالذات والموجود بالذات على ما عرفت مشروط بوجوده باله عين النظر
اقننا باذن الله تعالى على ان المؤثر في الوجود الله ولا خلاف في سواه نظر
سراً قال المحققون في الحكماء ان الامكان في ادي الارا واول النظر فيه
للحقبة العلة ما فوائده والنظر هو النظر الذي عليه كل الحقبة العلة خاصة و
هو الواجب الوجود بالذات ولم يمنع تعدد الواجب الوجود بالذات
بجميع ما مر انه تعالى في الاشياء معلولات الواجب الوجود بالذات
وموجوب لانه ولا مؤثر في الوجود الله ولا خلاف في سواه فالموجودات هي مستندة
الى الواجب بالذات وبمعلولات لكن بعض تلك الموجودات يكون
لبعض اخرى منها فان على ان الواجب بالذات واحد من جميع الكميات
فليس فيه كثرة في الكثرة الا سم فقط على ما عرفت مشروحا وقد ثبت ان
الواحد من جميع الكميات لا يصدر منه الا الواحد ارجى ولا يصح ان يصدر منه
استعداد بلا توسط امر كثير خارجي ولا شك في ان النظام المجد شتم على
اجزاء كثيرة فلا يصح صدور تلك الكثيرة عن الواحد من جميع الكميات استعداد
لا تقدم وتاخر عقليتين فيما بين تلك الاجزاء الكثيرة فلا بد من ترتيب العقيدة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

محل فيكون
مجموعه من اقسام العقل
تتألف من اقسام العقل
ان يكون قوله تعالى في خلقه من اقسام العقل
واحد اشارة الى اقسام العقل
باعتبار ان العقل
المشروط يحصل
ممكن بسبب كماله
تحقق كماله
كما هو مبين
الى ما عايناه
ان هذا هو العقل
هو العقل الاول
سبب الرجوع
قدس سره القدسي
على حد وكل الموجودات
كمن بعضه يكون
جوابا من الاعراض
ان فكلامه
سواء فيقولون
الطوسي قدس سره
والاول على

ان العقل
العقل الاول
باعتبار ان العقل
المشروط يحصل
ممكن بسبب كماله
تحقق كماله
كما هو مبين
الى ما عايناه
ان هذا هو العقل
هو العقل الاول
سبب الرجوع
قدس سره القدسي
على حد وكل الموجودات
كمن بعضه يكون
جوابا من الاعراض
ان فكلامه
سواء فيقولون
الطوسي قدس سره
والاول على

[illegible]

انها

۲۵۹

[illegible]

فمنه الى رجب والتقدم والتأخر بحسب البرية العقلية فقط والركن الذي
 عليه ما اشترى بالبرية هو ان كل واحد مما فوق الكون يكون الامكان
 الذي له كائنا فنيان ومحمود والامكان الذي له لا يكون مقولا
 بالتشكيك بل المقول بالتشكيك هو الامكان الاستعداد فقط
 لانه مقصور في القرب والبعد والضعف ولما لا يكون بعض صاحب
 الامكان الاستعداد **استعداد** على الوجه الذي رجع عليه صاحب الامكان
 استعداد رافق تقدم العلة على المضغقة وتقدم المضغقة على العلة
 وبالجملة التقدم والتأخر بحسب البرية رجع فيها بين الممكنات المتويزة
 فمن رجع يكون بالشيء في الامكان الاستعداد رجع القرب والبعد
 والقوة والضعف فيه فلا يصل التشكيك المخصوص في الامكان
 الاستعداد وعدم تحقق التشكيك في الامكان الذي له في التقدم
 والتأخر في الوجه الذي رجع فيها بين الموجودات الممكنة **الشيء**
 امكان استعداد ولم يجر التقدم والتأخر في الوجه الذي رجع فيها بين
 الموجودات الممكنة التي لا يكون صاحب الامكان استعداد فقط وان
 الممكنات الموجودة البرية من الامكان الاستعداد لا يجوز ان تقدم
 لبعضها على بعض آخر منها في الوجه الذي رجع عليه المعية بينهما في
 الوجه الذي رجع ولا بد ان يكون كل ما هو اشرف منها متقدما على البرية
 العقلية على الاحسن ويكون ضد والاحسن عن الواجب حل شانه في
 الاشرف بما رجع على قاعدة امكان الاشرف وهرام الممكنات الشرف
 فيما فوق الكون اذ اوجد الاحسن فيها بين تلك الممكنات بحسب ان
 يكون الاشرف موجودا قبل ذلك الاشرف لانه لا يجوز ان يكون موجودا
 في مرتبة ذلك الاحسن والا يلزم صدوره الكثير من الواحد السبب المحرر
 وهو الواجب حل شانه بلا تنزهات واعتبارات وذلك غير جائز

يجوز ان م

على ان الواحد لا يبعد عنه الا الواحد ولا يجوز ايضا ان يكون الاشرف
 موجودا بعد الاحسن وتوسطه الا يلزم ان يكون المعلول اشرف على علتة
 وذلك غير جائز فيما فوق الكون اذ اكان اشرف يكون رابطا بها
 الاول واقر برب الاحسن فلا بد ان يبعد الاشرف اولا ثم يتوسطه
 الاحسن ليجوز ان يكون صدوره الاشرف بعد صدوره الاحسن وتوسطه
 فيما تحت الكون كما في صورة المظففة علة ثم مضغقة ثم عظاما ثم
 حيوانا فان الحيوان اشرف مما هو متقدم عليه ومحمود والاشرف في ذلك
 هو ان الامر الذي يكون صاحب الامكان الاستعداد لا يجوز ان يكون
 استعداد ومحمود قايما بما يكون ذلك الامر حسنة ويكون ومحمود
 متوقفا على ومحمود تلك الاحسن على ما صورنا في مثال الحيوان بخلاف الامر
 البرية من الامكان الاستعداد رافق لا يتغير ذلك الاحتمال المذكور فيه
 ولما لا يجب ان يكون كل ما هو فوق الكون اذ اكان اشرف موجودا
 قبل الاحسن بحسب البرية العقلية ومن قاعدة امكان الاشرف يمكن
 اثبات مطلب آخر يكون محل التزلج بين العقلاء وهو انه لا يمكن
 ويجوز وجود نظام جملة آخر اشرف واصغر منه النظام لمصلحة بعضهم
 بالخواص والتحقيقين لئلا يعدم الجواز لان النظام لمصلحة الجميع ما هو اشد
 فلا بد من الموجودات من تعلق فوق الكون وقد عرفت ان كل ما فوق
 الكون يكون الامكان الذي له كائنا فنيان ومحمود والاشرف في ذلك
 وقطاعته ولا يكون متوقفا على الامكان الاستعداد في ليرة ما فوق
 الكون عنه وقد عرفت ان الاحسن اذ اكان ما فوق الكون ويكون موجودا
 فلا بد ان يكون الاشرف الذي هو متوقفا على الكون موجودا قبل ذلك الاشرف
 اما لو لم يكن موجودا فلا بد ان يكون الاشرف مستويا وبين كون
 الامكان الذي له كائنا فنيان ومحمود وكل واحد منهما في وجودهما

[illegible]

الاسم

20 V 34

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

३३

50 V V

[illegible]

[illegible][illegible]

في هذا المقام
 كان من هذا المقام
 يكون من هذا المقام
 الظاهر من هذا المقام
 ويجوز من هذا المقام
 مع ذلك من هذا المقام
 من هذا المقام
 فان كان من هذا المقام
 قلنا فيكون من هذا المقام
 العباد والعباد
 لان الثواب من هذا المقام
 شخص من هذا المقام
 تامل من هذا المقام
 مرجح من هذا المقام
 الوحيد من هذا المقام
 ان لا يكون من هذا المقام
 الاختيارية من هذا المقام
 ثم تبين من هذا المقام
 حصة من هذا المقام
 ونسبة العلم من هذا المقام

[illegible]

[illegible][illegible]

بما هو خفي خارج الالعلم من خلقه على ما نشأه وانما كل مكنون كان
مجردا او ما يابعدا رذايتها مع قطع النظر عن الاستناد الى اهل العمل
داخل تحت ما بالقوة فان المكننة بالذات باعتبار رذاته مع قطع النظر
عن كل ما عدا رذاته قوة حرة ولا شيء صرف وليس له باعتبار رذاته
مع قطع النظر عن كل ما عدا رذاته استشمام رائحة من العقلية المتقابلة
للقوة والوجود المتقابل للعدم فلا بد للممكن بالذات من خروج من القوة
الذاتية الى العقلية بالغير لا شك ان القوة لا تكون محضة للقوة الى
الفعل لان العقلية هي الوجود والقوة برؤية من الوجود وعارضة منه فكيف
يصح ان يكون الامر العارض من الوجود متين للوجود وهو طاهر بل يخرج
القوة هو العقلية فقط فلا يكون امره فعليه مشورية بالقوة فعل ممكن
التحصيل فيقول تعلق ذلك الامر الى حشيش جشبية العقلية وشبه القوة وقد
ان القوة لا يكون محضة للقوة الى العقلية بل الخرج هو العقلية فخرج
القوة خلقت قافت ونظر الى العقلية الباقية فان كانت مشورية
بالقوة فنقل ممكن التحصيل ايضا وممكن ان ينتمى الى العقلية الغير
المشورية بالقوة وهو العقلية الصرفة التي لا يكون العقلية الواجبة
فظهر ان خروج القوة الى الفعل وموجد ما بالقوة ومفيض الموجد على ما
بالقوة ليس الواجب الوجود بالذات لئيم يجوز ان يكون بعض
الموجدات المكننة شرطا وسببا لوجود بعض اخر منها كالاله واللام
بالقبس الى الولد فظهر ان لا موجد من الوجود الا الله ولا جاعل ولا
سواه فلا جيل ذلك قال الحكماء ان الامكان على ما جبه المخلوقة جاعلة
فرايد الرار وفرايد النظر على ما جبه المخلوقة جاعلة خاصة هو الواجب
بالذات وقد اختلفا فيما سبق براهمين اخر على ان لا موجد من الوجود
الا الله ولا جاعل ولا خلق له وهذا المذهب وهو انه لا موجد من الوجود
الا الله ولا جاعل ولا خلق له موافق لظاهر القرآن الكريم في قوله

[illegible][illegible]

مفتی

[illegible]

[illegible][illegible]

ثم يحسم ان لم يكن محتاجا الى حقيقة تقيده لكنه محتاج الى حقيقة تعليلية
 تكون العلة الفاعلة خارجة عن ذات الشئ من فان الوجود الخارج للشيء
 ليس موقرا بذاته ولا يكون محسوسا فاعلا لوجوده بل يكون الفاعل لوجوده
 امر خارجا عنه ذاته ويمكن ان يكون العقدة في جميع الممكنات الموجودة
 فمخرجها وتاثيرها لا يحتاج ان يخرج من الشئ من الشئ من حقيقة تقيده ولا يكون
 محتاجا الى حقيقة تعليلية فقط لكنه العلة لا يكون امر خارجا عنه ذات
 الشئ من مثل اشراج الامكان الذاتية من الممكنات الموجودة فمخرجها
 فان اشراج الامكان الذاتية من الممكنات وان لم يكن محتاجا الى حقيقة
 تقيده لكنه محتاج الى حقيقة تعليلية لان العلة ليست في الحقيقة التقيدية
 والتعليلية معا فمخرجها الذات والذاتيات والامكان الذاتية
 ليس ذاتا ولا ذاتا لشيء من الممكنات ولا ذاتا للممكنات فمخرجها الذاتية
 لان ما هو ثابت فمرتبة ذات الشيء انما هو ذاته وذاتية الوجود
 فمخرجها ذاتها وظاهر ان الامكان الذاتية ليس كذلك النسبة الى
 شئ من الممكنات بالذات لكن لا يكون العلة خارجة عن ذات الشئ
 منه بل العلة هي ذات الشئ من فان ذات الممكنة بالذات حقيقة
 وان كانت تجعلها على كل ممكن امكان الممكنة بالذات ليس تجعلها على
 لان افعالها لا تجعل الممكنة بالذات ممكنة بالذات لان الامكان
 الذاتية ناشئة من حقيقة الممكنة بالذات ومستندة الى ذاته
 من دون الاستغناء عن افعالها لكالوجود والوحدة فانها مستغناء
 عن افعالها لذات الممكنة بالذات وكذا كون الوجود له صفات
 الجوهر الموجودة وكونها واقعة في اسفل مراتب الوجود ليس جعلها
 ولم تجعلها العلة كذلك بل لكل واحد منهما مآل من خصوصية حقيقة
 الوجود وكذا كون الارض واقعة في مرتبة اسفل ليس جعلها على

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

٣٩٩

بعيداً لأنه لا يخرج من العقل، فكون القدرة البعيدة ممكنة من حيث
الاعتراض آخرهم، وبسبب أن المؤثر القريب هو قدرة الله تعالى
لكن قدرة العبد بشرط تأثير قدرة الله تعالى، ولعل آخرهم ذهب
إلى أنه لا يكون شيء من قدرة الله تعالى، وقدرة العبد مؤثراً بالكون
هو مجموع القدرتين من حيث المجموع، واختار هذا أبو إسحق الإسفرايني
ونحوه كما نقل عنه، ونحو هذا ما استدل به من أن قدرة الله تعالى
وأنه لا يكون شيء من قدرة الله تعالى، فلا تستعمل بذكره لطولها
فإن قيل عرفنا القدرة بأنها مصفوفة تؤثر على وفق الإرادة فكيف
يصح أن يكون للقدرة تأثيراً في الإرادة، ومعه ذلك لا يكون
قدرة مؤثرة، واختار الإسفرايني فقلت القدرة فشان مؤثرة وغير
مؤثرة والتعريف المذكور إنما يكون للقدرة المؤثرة فقط لا لتأثير
القدرة المطلقة على الملائكة وكيف لا جميع العالمين يكون قدرة
العبد غير مؤثرة، فأيكون العبد له قدرة وإرادة، فقلت تأثير القدرة
لا يستلزم تغير القدرة رأساً، فالقدرة فشان مؤثرة وغير مؤثرة، و
قد عرفت بالبرهان أن القدرة المؤثرة ليست إلا قدرة الواجب
الوجود بالذات، وقدرة غيره محال، أنه لا يكون مؤثرة بل يكون شرطاً
فقط كما هو مقتضى البرهان على ما عرفت، مشروطاً بأن يكون له تأثيراً
إنما إذا أرادنا أن نذكر ما عرفت من أن القدرة لها تأثيراً، واختارنا
ولو قيل كذا لا اختيارية فيها، فقدرتنا واختارنا، ولا يكون قدرتنا مؤثرة
فردية تلك كذا لا اختيارية فيكون تأثير قدرتنا، فاختارنا الاختيارية
أمر بديهياً والنظار الأمر البديهي غير مسموح فقلت لا يخرج من أن يراد
بالبديهي بديهياً الوهم أو بديهياً العقل، فإن أراد بديهياً الوهم
فمنه غيرنا، وإن أراد بديهياً العقل فهو غير مسلم وكيف
لا والعقل تابع للبرهان وقد عرفت بالبرهان العقل أنه لا يكون

البرهان

٣٩٨

٣٩٨

لا يكون مؤثرة، فالقدرة البديهي التي رويها ثبت عند العقل بالبرهان
العقلية، هو أن الأفعال الاختيارية للقدرة متوقفة على قدرته العقلية
لا يستلزم المؤثرية لأن التوقف يتحقق بالشرط أيضاً، ولا يخرج
فإن عقل العقل، بعد الاعتناء وأوصياهم سلمهم العقلية، فكل
المحققون، وهم اتفقوا على أن المؤثر في الوجود لا استدلالاً له
فإنه كان قدرة العبد مؤثرة، ففعل الاختيار بالبرهان حكم بديهياً
الوهم فقط لا بحسب بديهية العقل أيضاً، فإن قيل يلزم عقل لا يخرج
نفس قدرة العبد رأساً، لأن قدرة العبد ليست مؤثرة عند بديهية
في الوجود عند بديهية الاستدلال ولا يجوز، ولا يكون سبباً حقيقياً، ولا
حقيقياً أيضاً، لأن الأفعال الاختيارية للعبد يكون بالباطن، واستدل
من غير مدخل لقدرة العبد فيها عند بديهية على ما مر، وأمر بديهياً
شيء من الاختيار بالوجود، لا يمكنه إلا أن يستلزم حقيقة على
شيء آخر منها، بل التوقف توقف عام، فأسبب الشرط عند
كونه مخصصاً على العادة، ولا يوجد عند بديهية حقيقة وأسبب حقيقي
فلا يكون قدرة العبد سبباً حقيقياً، ولا شرطاً حقيقياً، لا فعله إلا
الأيضاً، فيصح أن يتبين على مذاهبهم أن قدرة العبد لا يكون مؤثرة
حقيقة، ولا يكون أيضاً سبباً حقيقياً، ولا شرطاً حقيقياً، وإذا لم يكن
مؤثرة حقيقياً، ولا شرطاً حقيقياً، ولا سبباً حقيقياً، فيلزم أن
هو أنه فيلزم تغير القدرة رأساً، وأما المكنية القدرة رأساً
يلزم الجبر فيلزم أن يكون الاختيارية من الطائفة الجبرية التي يكون
قائمين بتغير القدرة، وليس الأمر كذلك، لأن الأشاعة قالون
بوجود قدرة العبد واختياره، فاختارنا الاختيارية فقلت القدرة
عند الأشاعة لا يكون مخصصاً على القدرة المؤثرة، والقدرة التي
تكون شرطاً حقيقياً، أو سبباً حقيقياً، بل القدرة فردية، وهو

ان يكون سببا عاديا او شرطيا عاديا وانما يلزم على تقدير نفى
جميع افراد القدرة لان بعضها دون بعض فلا شاعرة مشيتون
للقدرة ايضا ويكون تلك القدرة سببا عاديا لا سببا حقيقيا
فوجود قدرة العبد متحقق عند فهم فاعمال الاختيارية لانها معدومة
فالذو يكون نفعيا عن قدرة العبد عن الاشاعرة هو ان الشريعة
والسببية الحقيقية والشرطية الحقيقية لان الوجود ايضا منفعها كغير
انما يلزم على تقدير نفى الوجود والقدرة راسا لا نفى بعض صفات
القدرة فلا بد من وجود القدرة في الافعال الاختيارية لتعبد ركن
تلك القدرة سببا عاديا واما الافعال التي لا يكون اختيارية كالفكر
مثلا فلا وجود للقدرة فيها ولا يكون قدرة العبد سببا عاديا
لما هو موجود اصل قدرة العبد متحقق عليه بين مجموع افعاله انما هو
فصفة القدرة بل هي مؤثرة او غير مؤثرة وعلى تقدير عدم اثر
بل هي سبب حقيقي او سبب عادى فلا يلزم على الاشاعرة نفى القدرة
راسا حتى يلزم كغيره على ما ذكرنا لا يتصور شئ المستحيل على الاشاعرة
وذلك لا يتشنع هو ما قالت المعتزلة من ان الله لا يمكن قدرة العبد
مؤثرة ولا سببا حقيقيا ولا شرطيا حقيقيا يلزم ان لا يكون فرق
بين حركة المثلث وبين حركة المختار ووجه عدم التمييز هو ان قدرة
العبد سبب عادى لا فعل الاختيارية وموجودة في العبد واما الفعل
الذي لا يكون اختياريا لتعبد فليس له قدرة عليه ولا يكون قدرته
سببا له اصلا لا سببا حقيقيا ولا سببا عاديا لا فيكون العبد
عادى للقدرة بالقبول المختار لافعال الاختيارية فظهر الفرق
وان دفع التشنيع كذلك لا يتصور ايضا التشنيع الذي لا يوردها بل
العلو المؤثر على بشره ليس الا الشريعة وذلك التشنيع على ما نقله
هو ان ابا حنبل قال ان حماره عقل بشر فان حماره يفرق بين

عليه واما القدرة عليه بحيث ان اذا وصل الى نهر صغير يمكنه العبور
بطانة وان وصل الى القدر عليه بالعبور عنه لا يجوز فيه وان اجمع
بالنظر وهذا ليس على حماره يفرق بين المقدور وغير المقدور
وهو لا يفرق بين مقدور وغير مقدور وهذا لا يتشنع انما يكون
له وجه لو كان بشر فبشر جميع افراد القدرة عنه وقد عرفت انه ليس كذلك
كذلك فان الاشعر وان كان فاما القدرة المؤثرة الحقيقية والقدرة
التي تكون سببا حقيقيا او شرطيا حقيقيا لكن يكون سببا للقدرة التي
تكون سببا عاديا لا لافعال الاختيارية التي للعبد ركن
فمن حماره وكل واحد منها يكون عالما بالفرق بين المقدور وغير المقدور
وبين ما لا يكون مقدورا بهذه القدرة وما كان حماره لا يجوز فيه القدرة
ولا يجوز فيه انما لا يقدر عليه فلا يلزم الاعتقالية مخوف حماره انما لا يقدر عليه
وعدم تخوفه انما لا يقدر عليه ليس لاجل حماره يعلم ان قدرته مؤثرة
انما لا يقدر عليه وان قدرته لا تكون مؤثرة بل هي سبب حقيقي او سبب
عادى لان هذا الذي قاله مخوف يدرك العلل فضل عن حماره بابل
وجود اصل القدرة سواء كانت مؤثرة او غير مؤثرة وسواء كانت
سببا حقيقيا او سببا عاديا لا يتصور شئ المستحيل في المقدور
وعدم كونه من غير المقدور فالخوف في المقدور مستتب على وجه
اصل القدرة على فعله القدرة دون كونه مؤثرا على ما عرفت من هذا
لعموم وجهه على الاشعر ان النظام كالحقيقة مستق النظام وبين افراد
ربط عقل بالعلو والكون والسيببية والسببية والشرطية
والشرطية بحسب الواقع ونفس الامر بنار على ما عرفت فمقامه
من ان الواجب جل شانه بسيط مخوف لا حشر فيه الا العلة التي
فقط وقد عرفت ايضا من مقامه ان الواحد لا يصدر عنه الا وجه
وثبت ايضا ان المؤثر في كونه الواجب جل شانه لا يقدر عليه
بالذات محال بل لا يمكن العقلية فلا بد ان يكون حدوده والحدود

[illegible][illegible]

از دوشم

[illegible][illegible]

[illegible]

الزبد

[illegible]

۴۸

१०७

تلك
 الاتفاق
 والملكات
 الحق لان
 والملكات
 جهنم
 جهنم
 عذاب
 وحرر
 والملكات
 فوضع
 العدد
 بالو
 والملكات
 باختيار
 يستعد
 العقاب
 السعير
 والاسقام
 يتغير
 الحوادث
 ثابت
 قبل

القليل من الفعل
 حقيقة من الفعل
 الفعل حقيقة مع
 ان يكون الفعل
 وهو ما على الفعل
 شانه في الفعل
 فاعني كذا يكون
 بالشيء في الفعل
 فاعني لان في
 اراد ان العبد
 ففعل ما فعله
 والبرهان في
 ولا يصح حكم
 فظهر انه اذا
 في الفعل البشري
 لا يوجد العمل
 بما كان له
 على ان العبد
 حقيقة لا يمكن
 والشوش فظا
 والفعل بمعنى
 والعقل لان
 فلا بد من
 على ان العبد

فالحق سبحانه وتعالى
 شفاء النفس كما يطلع رذا
 عليه ينفذ من كل النور
 عضو بعض النفس
 اريد خلاصه النفس
 ذلك الذي ليس
 وترجى وكن
 الحاله اذا
 وتفسيرها
 من الوالد
 ونفسه على
 المستقيم
 يستعداده
 الاخره
 شمره
 والعقاب
 وافعال الجوارح
 واذا كان
 الفعل
 الحاصل
 حقيقة
 من الممكن
 على فعل القلب
 والمصدق

القلب

[illegible]

٤١٥

قصص

[illegible]

ابا عبد الله عليه السلام يقول ان مما اوحى الله الى موسى عليه السلام
 وانزل عليه في التوراة انه اذا اعد لك آية انا خلقت الخلق وخلق
 الجنة والجنة على يدتي من احب فخلق له الجنة على يدتي وانا اعد
 لك آية انا خلقت النار والجنة على يدتي من اراد فخلق له الجنة
 على يدتي وهذا الحديث الشريف يدل على امرين الاول ان يوجد لكل
 لسان الا هو الواجب جل شانته على ما عرفت بالبرهان العقلي فيما عرفت
 وتاسيها ان يوجد الجنة والنار هو التدقيق في النصف وهذا امر من عاين
 من ان الواجب جل شانته في عين على الاطلاق وجودا على الإطلاق
 فكل عبد يحصل فيه استعداد وجود الجنة هو جود التدقيق في النصف
 على قدر استعداد وان حصل فيه استعداد وتجهيز الشر هو جود التدقيق
 في الشر على قدر استعداد على ما عرفت سابقا وذكر على بن ابي حمزة
 رحمه الله التدقيق في قول نفسه ان القرآن اتم منها الراد على البرهان
 ومنها الرد على الجبرية الى ان قال لتصور ومنها الرد على المعتزلة فان
 الرد من القرآن عليهم كبره وذلك ان المعتزلة قالوا نحن نخلق افعا
 وليس تدبينا صنع ولا شئبه ولا ارادة ويكون ما شاء الله
 يكون ما شاء الله واصحوا على انهم خالقون يقول التدقيق في تارك الله
 احسن اليقين فقالوا فخلقوا خالقون غير الله فلم يعرفوا مصلوق
 وعلى كل وجه فيقول من الصادق عليه الصلوة والسلام يقول الله
 الى العباد امرنا فقال التدقيق اعظم من ذلك فقبل فاجبرهم على ذلك
 فقال التدقيق ان من اجبرهم على فعل شر بعد بر عليه فقبل لم يبين
 المثلين منزلة قال نعم ما بين الساء والارء وان حدث اخر فقبل
 بل بين الجبر والقدر منزلة قال نعم فقبل ما هو فقال كبر الله واني
 حديث اخر قال هكذا اخرج النبي صلى الله عليه وآله من بين يدي ابن عباس

ولم يتركوا فرسخا من حالكم كبريين ولا اليه مضطرون وكان بالاعتقاد
 والقدر سبيلنا وسفرنا فقال له ونظن ان كان مقصدا حقا وقد اذنا
 انه لو كان كذلك لسطل الثواب والعقاب والامر والنهي والامر
 من الله وسقط من الوعد والوعيد فلم يترك لانه لم يترك بالاعتقاد
 وكان المذهب اوله بلاحسان الحسن وكان الحسن اوله بالحقوة
 تلك مقالة اعوان عبدة الاوثان وعضما را ارجع وعرب استبان
 وقد رتب هذه الامتة ومجرب ان الله خلق الخلق او انه يخلقهم على
 على القدر كثيرا ولم يبعث من قبله ولم يخلق مكره ولم يملك مقوضا
 ولم يخلق السموات والارض وما بينهما ما خلا ولم يبعث النبيين مبشرين
 ومنذرين عشا ذلك ظن الذين كفروا من الذين كفروا من الذين كفروا
 فانشأوا المسيح يقول انت الامام الذي هو جلي عيسى يوم النجاة والرحمة
 غفرانا وصحت في امرنا ما كان منيبا بركب ما احسن احسانا
 وهذا الحديث الشريف صريح في انه لا يوجد امر ما من الامور انما
 التدقيق في قدره ومع ذلك يصح اسم الثواب والعقاب على ما
 عرفت مشروحا والمراد من القدرة في الحديث الشريف هم الذين
 يقولون بان الاشياء يحصل بغير اقتضا او القدر ويكون العبد
 مع ولا صرنا لا دخل لاصلا في افعال الاختيارية والقرينة على ذلك هي
 سوق كلام الامام عليه الصلوة والسلام كما يظهر ما في تأمل وقوله
 عليه الصلوة والسلام فمحبوسا يكون العبد في اخر لان المحبوس
 قالوا ان فاعل الخير هو بزرادان وفاعل الشر هو اهر من فيكون العبد
 مع ولا صرنا عاينهم ولا يكون فاعلا لا الخير لان فاعل الخير هو بزرادان
 ولا الشر فان فاعل الشر عندهم هو اهر من فاعل القدرية والمحبوس فشا
 فحصل العبد مع ولا صرنا ولهذا تأمل على الصلوة والسلام قدرته هذه
 الامتة ومحبوسا وفر الكافي ايضا عن معاوية بن وهب قال سمعت

[illegible][illegible]

رسالة في خلق الكمال

بسم الله الرحمن الرحيم
 أما بعد حمد الله فتاح القلوب بنور الهدى
 والصلوة والسلام على صفيته المحبوب وبنو البرية وعلى آله الطيبين
 عن دنس الشرك ودرن المحبوب فقد سالت الشيخ الفاضل والحنيف على السنين
 الموكل الفاضل المعاصر جامع فنون الكمال والفكر الجاد والبرهان
 الحصيل وفواصل الشهادتين النقي الذكي الذي كمل له العلم والودعي مولانا
 سعيد الدين محمد الاسترغاني مدرس الفقه في كماله ومعالجته وحسن
 بغيره المقدسة آية دليله اوان اجتناب ريقان في بعض الاشعار
 ان الكمال في ما حفر في الوقت من الدقائق المتعطف على الاعمال المستقر
 للزوتين على غير ما سيج على سوال سطور الكتب المتداولة والصحف المتكثرة
 وحديث كان هذه المسئلة تفرغوا من السرا والذلك انظر فيها
 اقوال ائمة الكبار والايدي والاصحاب كما يشهد بجزاير حسنات الحكماء
 والكلام لياخذ به وشي مدني متبع اقاويل هؤلاء الاجلة الاعلام
 كنت فرشت غشا غل مبسطا على الارباب والافاضات
 عن الكتب المشيما على من كتب الصحف والاشعار رضى القلب عن
 وانقر باطله وعرا في السور ورواحه فاستغيت عن اسعافه
 ولاحت كنز الطلب وكسوف يد من الجاهل الرب فاخذت فيه غير
 مراجع الملك استغفر على مجرد ذوات التي لم يفتوا للقرينة
 سايلا من رب الارباب الباهم المحم والعصا اب ان مفتاح الارباب
 وانا انقض في المقصود مستغنى من طول الامور في قول
 افعال العباد اذ يترتب حسب الاحتمال القطع بين امور الاله ان يكون
 بقدره التدقيق وارا دته من غير مدخل لقدرة العبد فيه والاشارة
 ان يكون حصوله القدره العبد فيه وارا دته من غير مدخل لقدرة العبد فيه

ايضا ويزن القبح عند العقلاء فالحقيق بالمصدق في وضعه
 تخصيص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب هو ما ذكرنا في شرحه
 وهذا التحقيق الذي ذكرنا في شرح الحديث الشريف المذكور جابر شرح
 حديث شريف آخر وهو ان التدقيق لما نظر في عالم الارواح افراد
 الجن والانس فقال هؤلاء للجنة ولأهل النار ولأهل النار ولأهل الجنة
 ان التدقيق في حق هؤلاء للجنة ولأهل النار ولأهل الجنة
 دون خصوصية مرجحة موجودة في وقت القابض بالفرادان هؤلاء للجنة
 بسبب خصوصية مرجحة موجودة فيهم وبسبب سبب العقاب واللعن
 متعلقة لوجود متعلق بالفضل الامارة بالسوء والارباب
 الجنة ولأهل النار بسبب خصوصية مرجحة موجودة فيهم وبسبب
 العقاب والارباب بالسوء ومتعلقة بعدم متعلق بالفضل والارباب
 مستعدين لوصول الله رالهم جعلنا في المستعدين لوصول الله
 وصحبه الا برأوا ويحقق من المستعدين لوصول النار وصحبه الا برأوا
 في الدنيا والآخرة مع محمد وآله الطاه صلوات الله تعالى وتسميته
 عليه وسلم اجمعين

تم

[illegible][illegible]

[illegible]

بہار

۴۵۵

[illegible]

५५४

جواب کید این زیاد صاحب سره و قابل جود و بره غلیظ
النصره فی نظر دقیق و تفکر فیہ بفکر عمیق و نقل علیہ الاز تحقیق
والدله التوفیق
تمت الرساله الشریفه

۴

٨
 الاخرى
 اما في وجهها
 القوة العنيفة فانها لا تفرق بين المتعاطف
 شكوة النبوة وانما هي اشارة الى ان القوة العنيفة
 الكائنات والكنات باشتراكها في القوة العنيفة
 هو الفاعل الحقيقي خلاف ما ذهب اليه بعضهم من ان ذلك
 والآلات وهذا وان كان المحققون منهم من يوجب ان
 لافا ويلزم من ماصح الاشياء وتلكه الفاعل من القوة
 سائر من الاشياء وانما ذلك لانها فاعلة للبرهان في
 بينها القول وبني لقدمات وذكره ايضا في الكلام وانزل
 جناح ستور الغصن بعضها وذكره ايضا في الكلام وانزل
 الغصن شرا الى بعض المقدمات واعلم ان الكائنات في الاشياء
 هذه المرتبة في التوحيد وهو ان كل امورها كلها في الفاعل
 وفي نتائج هذه المرتبة التوكل وهو ان كل الصفات والاعمال في ال
 وينتج لعبادته وجوده وانما مرتبة توحده الصفات والاعمال في ال
 مقدره مستغنى عن ذلك الشاغل فالحق وانما في ال
 كل كماله في مكنوس كماله انما في ال
 على الاميان فانه لا ينظر عليه كماله في ال
 في التوكل في التبصر على ان تلك الدوائر باسرها في ال
 قابليتها ومناسبتها اليها وهذا المرتبة اعلم في ال
 فالتبصر مرتبة توحده الذات ومنها نتج الاشياء وكيفية تحقيق
 منه الوقت لانه لا يتصور في فاعله تحقيقه في ال
 هذه المرتبة لانه لا يتصور في فاعله تحقيقه في ال

محرر.

ابن رساله في برهان التوحيد

٤٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الموجود اما ان يكون له وجود حقيقي
 عليه او لا فان كان له علة فهو الموجود الكلي بالذات وان لم يكن لعلته
 فهو الموجود الواجب بالذات ولا وسط بينهما قد ثبت بالبرهان انه
 لا يصح ان يكون وجود الواجب بالذات زائدا على حقيقته بل لا بد ان
 يكون المعبر عنه لمفهوم الوجود عين حقيقته وتما حقيقته واذا كان للمعبر
 عنه مفهوم الوجود عين حقيقته يجب ان يكون حقيقته الواجب بالذات
 فعلية محضة وفعلية محضة لان الوجود هو العلية واذا كان حقيقته الواجب
 بالذات عين حقيقته المعبر عنه لمفهوم الوجود يجب ان يكون حقيقته الواجب
 بالذات عين الفعلية المحضة والامر الازلي حقيقته حقيقته الفعلية المحضة
 يجب ان لا يكون مركبا ولا يكون له جزء اصل بل يجب ان يكون بسيطا
 صرفا متشخصا بذاته قايما بذاته اما ان يجب ان لا يكون مركبا لان المركب
 فعلية متمايزة عن فعلية جزءه لان الوجود هو الفعلية وكل فعلية متمايزة
 عن فعلية امر اخر يكون فعلية فعلية معلولة وكل فعلية معلولة لا يكون
 ثابته للعدول من مرتبة ذات المعلول لانها مستفادة من الغير ويجب ان
 ما بالغير يكون سلبا عن الذات مع قطع النظر عن الغير يجب ان
 لا يكون ذات المعلول فعلية محضة فكون الذات معلولة باعتبار
 وجودها وكونها عين الفعلية متساويان لان اجتماع ولولا تلك علة
 فالامر الذي ليس لوجوده علة ويكون ذاته عين المعبر عنه بالوجود
 يجب ان يكون بسيطا صرفا حقا واما ان يجب ان يكون متشخصا
 بذاته لانه لو كان له مرتبة كلية يجب ان يكون مبدء الذات والامر
 يوجب التوقف على الامر المتشخص فيلزم ان لا يحقق الفعلية بدون
 المتشخص وعلى هذا التقدير يلزم ان لا يحقق الفعلية بدون المتشخص

فيلزم

٤٢٧

فيلزم توقف الفعلية التي هو الوجود على تحقق الشخص لان الذي لا يتحقق
 لم يوجد فتلزم المعلولية والفعلية وقد عرفت ان العلوية في الوجود
 وكون الوجود عين المعلول متساويان لان اجتماع ولولا تلك علة
 المبدء المحضة الكلية مركبة من تعجب والعقل او امرين متساويين كما
 يتوهم فبماذا راى وقد عرفت ان كل مركب معدول الوجود وكل معدول
 الوجود لا يصح ان يكون الوجود عينه واما ان لا يصح ان يكون قايما بالغير
 بل يجب ان يكون قايما بالذات فلان كل قايما بالغير معدول الغير
 ويتوقف وجوده على وجود الامر الذي قام به وقد عرفت ان معدول الوجود
 لا يصح ان يكون الوجود عين ذاته والامر الذي لا يكون له وجوده
 علة ويكون ذاته عين المعبر عنه بالوجود يجب ان يكون جميعا محال
 الوجود المطلق بما هو موجود ثابته لمرتبة الذات لانه لو لم يكن ثابته
 لمرتبة الذات لكان بالقوة في مرتبة الذات لا بالفعل في
 مرتبة الذات فيلزم ان يكون للذات قوة لم يحصل بعد بالفعل
 فيلزم خلاف الفروض لان المفروض ان يكون الذات فعلية محضة
 وليس لها قوة فاذا لم يكن بعض كل الوجود المطلق ثابته لمرتبة
 مرتبة الذات فيلزم ان يكون الذات بالفعل منزهة بالقوة عنه
 وجدا حقا ولا يحصل الفعلية المحضة والفعلية الصريحة واما ان
 المفروض ان الذات عين المعبر عنه بالوجود والمعبر عنه بالوجود
 المحضة والفعلية الصريحة لان الوجود بما هو وجوده لا بد منه القديم
 والقوة لان الوجود بما هو وجوده متاين للقوة والعدم ولا بد
 لم يبق له قوة وعدم بحيث انه يتحقق وتماثل واما الكلي بالذات

[illegible]

ایضاً

१५९

[illegible]

والله

[illegible][illegible]

الف

الوجه شبه يكون
كل واحد منهما
الشهر والحد الذي
بطريق واحد فان
للشراخ والحد الذي
لايه يمكن ان يكون
كل واحد منهما
لانه قد ثبت ان
والمعينة بالوجه
لا يخفى ان يكون
له داخل فليز
لم يكن له داخل
انه بسيط صرف
ذاته الواجب
فليكون نسبة
زيد وعمر مثلا
الذو هو الواجب
بسيط صرف

سید محمد

بی بی

منصف اول وجهه عليه السلام
 بالبرهان ان الوجه له صفات
 ان يكون جامعاً لجميع الصفات
 بما هو موجود الذات والصفات
 فيه قوة لا باعتبار وجوده
 والصفات الذات لمكان وجوده
 ذاته وجوده جميع صفاته
 الحقائق الثابتة في وجوده
 الكائنية وجوده عليه
 ملاحظة استناده الى الوجود
 محض باعتبار ذاته
 لا يمكن ان يكون
 ان الوجود
 لا يكون
 ان الوجود
 لا يكون
 ان الوجود
 لا يكون

الدرج

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان مخرجات الواجب جل شانه ان لا يكون له مبدء كنهية وتعين زائدا على المبدء الكلية كان متجاوزا للحقيقة من الممكنات لهما مبدء كنهية وتعين زائدا على المبدء الكلية بل يجب ان يكون تخلف الواجب بالذات عين حقيقة الوجوه وان واجب الوجوه بالذات ان كان له مبدء وهو حقيقة الوجوه وتخلف ايضا عن تلك الحقيقة الكلية يجب ان لا يكون ذلك التخلف والتعين عين تلك الحقيقة الكلية اما اولها فلا خلاف المفروض لان الموجود ان الواجب بالذات له مبدء وكلية وتخلف وتعين عن تلك المبدء الكلية كما في حقيقة المصلحة اما ثانيا فلان التعين والتخلف يلحق الاشرار والمبدء الكلية ترجب الاشرار فيكون التخلف والتعين غير المبدء الكلية التي هي حقيقة الوجوه واذا كان غيرهما قاما ان يكون جزءا لها او احدا جاعلتها فان كان جزءا يلزم ان لا يكون الحقيقة الوجوبية حقيقة وجوبية بل تكون حقيقة ممكنية لان حقيقة الوجوه هي حقيقة الشر لا يكون لوجوبه مبدء لان الموجودات احدا ما يكون لوجوده علمه وهو الموجود الممكن بالذات وثانيهما ما لا يكون لوجوده علمه وهو الواجب الوجوب بالذات واذا فرض كونها ذات جزء يلزم ان يكون امرا كليا وكل مركب يكون وجوده متافرا عن وجود جزءه بحسب المرتبة العقلية لان كل جزء لا يقدم بالطبع على كل واحد من اجزاءه المتأخرات فيكون وجود الكل متافرا عن وجود جزءه فيلزم ان يكون وجود حقيقة وجوب الوجوه متافرا عن وجود جزءها وكل ما يكون وجوده متافرا عن وجوده متافرا يكون

معلوم

۳۴۷

لنوع كل معلول الوحد
سكن الوحد

معلوم الوجه لا واجب الوجود وقسمان احدهما ما يكون لوجوده علم ومبدأ
الوجود بالذات والآخر اصدار واجب الوجود بمبدأ المبدأ وعلته العقل
وثنائهما ما لا يكون لوجوده علم وهو ممكن الوجه بالذات على ما مر اثباتا
كان حقيقة وجوب الوجود اضر المبدأ ويكون وجوده ثابتا فمر من وجود
ثباتها يلزم ان يكون في الممكنات فيلزم ان لا يكون ما فرض واجب الوجود
ومبدأ المبدأ بل يلزم وجوب الوجود ومبدأ المبدأ بل يلزم ان يكون ما فرض
واجب الوجود ممكن الوجود فيلزم انقلاب المبدأ وهو محتمل والحق ان الثبوت
والتفحص جزء للحقيقة الوجودية بالذات بحسب ان لا يكون حقيقة التفحص
عين الحقيقة الوجودية بالذات لانه لا يجوز ان يكون تمام حقيقة الجزء بما هو جزء
عين تمام حقيقة الكل بما هو كل واللا يلزم ان يكون الجزء جزءا لتمامه وهو نظرا لتمامه
ويلزم ايضا الترجيح بل يرجح لان كل واحد منهما اذا كان عين الآخر فهو دائما
متردد ولا فرق كما ترجح بل يرجح لثبوت ان لا يكون حقيقة الثبوت والتفحص عين حقيقة الوجودية
واذا لم يكن عينها بحسب ان يكون غير ذل لانه لا واسطة بين العينية والغيرية واذا
كان حقيقة الثبوت والتفحص عين حقيقة الوجودية بالذات يلزم ان يكون حقيقة
الثبوت والتفحص داخل تحت الحكم بالذات لان كل امر وجودي بالذات لم يكن حقيقة
عين الحقيقة الوجودية يكون غير اساسا وكل امر وجودي يكون حقيقة غير حقيقة الوجودية
مكون داخل تحت الحكم بالذات لان كل امر وجودي بحسب ان يكون داخل تحت
الواجب بالذات او الحكم بالذات ولا تصور لراسطه بينهما والمفروض
ان حقيقة الثبوت والتفحص لا يكون داخل تحت الواجب بالذات واللا يلزم
ان يكون حقيقة حقيقة وجوبية بحسب ان يكون داخل تحت الحكم بالذات
واذا كانت داخل تحت الحكم بالذات والمفروض انها غير حقيقة الواجب
بالذات فيلزم ان يكون الواجب بالذات مركبا من الحكم بالذات وغير
الحكم بالذات وكل امر يكون الحكم بالذات جزءا لمكون ممكن بالذات

[illegible][illegible]

حذره
 الوجوب بالنظر في
 الذات فاعلم ان اعتبار
 من العلة فاعلم ان اعتبار
 ضرورة الوجوب بالنظر في الذات
 الفردية الشخصية لا يكون واجبا بالذات
 وكنهه بالذات بل هو بالذات
 يكون ككنهه بالذات فاعلم ان
 كون شخص بالذات فاعلم ان
 بالذات ككنهه بالذات فاعلم ان
 الواجب بالذات من حقيقة الوجوب
 في الحقيقة فاعلم ان حقيقة
 الواجب بالذات من حقيقة الوجوب
 لا يصح للعقدان فاعلم ان حقيقة
 اذا كانت من الشخص فاعلم ان
 ولا شك فان الجزم بالحقيقة
 والمال بالحق من كونه ما ذكرنا
 مشهور في كونه ما ذكرنا
 النفوس من غير ما ذكرنا
 مع شرفها بالحق من كونه ما ذكرنا

7

[illegible]

فردا

ابصارنا في التوحيد ونفسه لقوله تعالى

卷之四

۴۴۳ کفر عمده الحسن برائت است خورشید طالع چه بایه در بایه است

جبرشانه امر واجب الوجوب بالذات وشتان مابینهما کما قاله
الامام الشیخ الامام محمد الباقری علیه الصلوٰۃ والسلام مدتی علی
وقادراً الا لانه واجب علی العلم والعلماء و القدرة لثبوتها و کما یستلزم
و کما یمکن فافرق معانیه فمفهومه مستصحب مشکک مردود الیکم و بالذات
لثبوتها و واجب الیکم و مقدر الموت و کذا فی التفسیر رتویم ان
لثبوتها لثبوتین فانها کما یأید و یتصور ان عددها نقصان کسره
لا یمکن له کذا احوال العقل و فیما یصفون الله فیها به فیما حسب
والله انه لا یفرغ صدق و له لثبوتها و لا انقراض اثره علی الصلوٰۃ و السلم
الحکم الغرض فی التفسیر حيث قال فیہ ہر چه پیش تر می آید از
رہ نیست غایتش تر است از نیست و مہم آن قدره الواجب
بدرشانہ قدره تا مت کاملہ بحیث یکن کل ما یوقا بمقابلہ الای و یوقا
الوجود و اخلاکت قدرته و لا یکن قدرته عاجزہ عن انفاستہ وجود
از ممکنہ قابل الوجود و لا یزیم العجز و یوقف بحسب تزییرہ تا لثبوتہ
او امحدت المعتمدات بقول لو کان فی عالم الوجود بعد الواجب
بالذات کما ذیل المشرکون فوجب ان یحقق فی کل واحد
منہ واجب الوجود بالذات جمیع خواص الواجب بالذات بحیث
لا یشترط فی شیء اصلا و موظاہرہ و اذا کان الامر کذا کذا فلا بد ان
یکون کل ما یوقد و لاحد الواجبین بالذات مقدر و لا یفرغ
انفی و لا یزیم العجز و یوقف بحسب تزییرہ تا لثبوتہ فاذا انقضت
لقد و الواجب بالذات فلا اقل لای بد من وجوب الیقین اثبتین
فلا یخیر من ان یکن ما یوقد الوجود یصیر موجودا و انکلا و احدهما

[illegible]

على سبيل المثال على ما وجدنا في
 اول الصلوة من ان يكون على الارض
 سبيل المثال ان يكون على الارض
 من حيث الجوع ويكون على الارض
 والعدا المستفيدة من الجوع
 باحدهما فقط دون الاخر
 ويكون حضور كلاهما على الارض
 في الارض المذكورة والكل باحد
 سكن الجوع اولا فليكن من الارض
 والارض ما بينهما بل من الارض
 ويرى ان ما بينهما بل من الارض
 منها مستفيدة من الجوع
 عدم استفادة الجوع من الارض
 فانظر عند عدم الجوع
 على الارض وان كان الجوع
 على الارض وان كان الجوع

[illegible][illegible]

بالذات

ملكوت
 الخلق
 واحد قائم لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير
 لانه لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير
 ولانه لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير
 عن ابراهيم عليه السلام
 عليه السلام
 التوحيد فقال ان الله لا اله الا هو
 الرابع ايضا باطل ان الخلق ليس له عقل
 على فاعلم ان الخلق ليس له عقل
 ويجب ان يكون العقل احيانا
 واما على اكلها فمجموعها
 بالذات العبادات
 وجوده في الممكنات
 وجوده في الممكنات
 والارض وما فيها من
 الكون وسواها
 المحسوس معقول
 والارض وما فيها من
 الكون وسواها
 المحسوس معقول

ب

८८

الخطبة
 في الآخرة والاولى
 غير المتصلة
 مستغارة
 لو كان
 غير المتصلة
 ذلك
 بعجز
 المتصل
 مستغارة
 القوم
 وشاغل
 فلا بد
 ان يكون
 كلمة
 على الاستغارة
 بدخول
 المستغارة
 وجب
 محتمل
 المستغارة

تتبعنا في هذه
في التتبع الى اننا نعلم
واحد من التتبع الى اننا نعلم
منه سيقا الذي يكون
بالغيره يكون اسر
الاله الذي في التتبع
وفي البره بان الله
على جعل الله سر
قالوا ان قولنا
على ما في غير
الى التتبع والى
ونكره في وجوب
بالجهد على التتبع
الذي هو اننا
للقصد والعزيمة
والقول على ان
ما في وجوب
الى ابدية
مجموعها ممكن
وهذا العمل لا يكون
كون الواجب

[illegible]

اشین

في الدنيا من ربي
 وقد قيل ان الله
 اتعجب من خلق الانسان
 فكيف ان خلق الله
 الخائف ولا يحصى
 الاخر عاجز
 النقصين فان منع
 بحيث يستحيل
 ارادتها
 وارادته
 الاول يلزم
 لانها لا يمكن
 خالفها
 القدرة على
 بالاستقلال
 القادرين
 عجزها لان
 واحد منها
 ان كان
 والملائكة
 فرسنا
 خلقها
 خلقها
 خلقها

سفر

في الدنيا من ربي
 وقد قيل ان الله
 اتعجب من خلق الانسان
 فكيف ان خلق الله
 الخائف ولا يحصى
 الاخر عاجز
 النقصين فان منع
 بحيث يستحيل
 ارادتها
 وارادته
 الاول يلزم
 لانها لا يمكن
 خالفها
 القدرة على
 بالاستقلال
 القادرين
 عجزها لان
 واحد منها
 ان كان
 والملائكة
 فرسنا
 خلقها
 خلقها
 خلقها

٢

فيكون المكان ذلك القسم من المركب باعتبار العلة تالفة والحدود
 هي رتبة علة وجود هذا القسم من المركب لازم لوجود أجزاءه بالترتيب
 له علة صدوقه خارجة عنه بل علة الصدوقية من أجزاءه بالترتيب
 بين مجموع الأجزاء والأجزاء بالترتيب بل علة الصدوقية من الأجزاء
 إذا كانت متخلفة في الخارج فيكون الأجزاء متخلفة بالترتيب فيكون
 الموصوف بالترتيب موجودا في الخارج ولا شك أن الموصوف
 بالترتيب هي رتبة ليس كل واحد واحد من الأجزاء بل كل واحد
 من الأجزاء موصوف بالوحدة فقط ولا مجموع الأجزاء أيضا لأن مجموع
 الأجزاء امر واحد متصف بالوحدة فقط فوجب أن يكون الموصوف
 بالترتيب هو الأجزاء بالترتيب لا الأجزاء المتفصلة المتعارضة للوحدة
 بعنوان التفصيل فالفرق بين مجموع الأجزاء وبين الأجزاء بالترتيب
 هو بالاهتمام بالتفصيل كالفرق بين الحدود ووحدة فكان مجموع الحدود
 تحصل من مفرق الأجزاء بالترتيب لا بالاهتمام بالمتفصلة المتعارضة للوحدة
 بعنوان التفصيل كذلك يحصل وجود المركب من الواجب بالذات
 من وجود أجزاءه بالترتيب لا بالاهتمام بالمتفصلة المتعارضة للوحدة بعنوان
 التفصيل ويحتمل أن يكون قوله هنا إشارة إلى بحث آخر وهو أنه
 ثبت بالبرهان وجود الواجب بالذات وجوده بالذات
 ثابت بالبداهة ثبت وجود موجودين في الخارج وفي موضع
 محقق وجود امرين في الخارج كجبلان محقق وجود امر ثالث في الخارج
 أيضا وهو الأقسام الثلاثة لثلاث من الواجدات في الخارج
 وهو مركب من جزئين موجودين في الخارج لأنه كما أن الموصوف
 بالوحدة وهو الواجب بالذات فقط والممكن بالذات فقط

نحو

موجود في الخارج كذلك الموصوف بالترتيب موجود في الخارج وهو
 الاثنان المتلصقان الواحد من الواجدات في الخارج فكلان الوحدة ثابتة
 بحسب حالها في رجع وموصوفها موجود في رجع كذلك الأثنان المتلصقان
 ثابتة بحسب حالها في رجع وموصوفها بحسب حالها في رجع بحسب أن يكون موجودا في الخارج
 لأن كل صنف ثابت لموصوفها بحسب حالها في رجع بحسب أن يكون
 موصوفها موجودا في رجع كما يظهر ما في الصفات ولا شك
 أن الاثنين الموجود في رجع ليس هو الواجب بالذات فقط
 ولا الممكن بالذات فقط بل الاثنان الموجود في رجع في رجع
 من الواجب بالذات ومن الممكن بالذات الموجودين في رجع
 فما ذكرنا من ذلك ثابت وجود مركب موجود في رجع المتلصقان
 من الواجب بالذات والممكن بالذات إذا امتدت للحدوث
 فنقول قد ثبت ما ذكرنا أن المركب من الواجب بالذات والممكن
 بالذات موجود في رجع وذلك المركب ممكن بالذات لا شياجه
 إلى كل واحد من جزئيه وكل ممكن لا بد له من علة فاعلم على سبيل ما ذكرنا
 العلة لا يجوز أن يكون نفس المجموع والذات من الشيء فاعلم
 وهو صحيح بالبداهة ولا يجوز أيضا أن يكون جزء من الشيء ذلك
 المجموع على نفسه لأن جزء الشيء إذا كان على المجموع ذلك الشيء واجب
 أن يكون ذلك الجزء على نفسه أيضا لأن ذلك الجزء داخل في الشيء
 عن ذلك الجزء فلو كان الجزء الذي يكون ممكن بالذات علة فاعلم
 مستعنة بالثابت في ذلك المجموع المركب من الممكن بالذات والواجب
 بالذات بل من محال أن أحدهما كون الشيء على نفسه وثابتها كون

[illegible][illegible]

وادیان

[illegible]

[illegible][illegible]

الصحة

[illegible]

[illegible]

یہ

يلزم ان ربه
 فوت الاول ربه
 الا لطلب الاول الذي هو حقيقه
 المطالب عند علمه بالدين والحكمه واليقين
 واصل الكشف واليقين
 رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
 فيهم وانا من المسلمين
 في الجوه البهيم

و تهنیت نیک شایع قوی کعبه بر خفته گشت که نه می نرفته است سواد و
اخبار اسامی تهنیت باید که مرفوع باشد و با هر که بفرستد و بر آتش بقدر سطریش باشد
طهارت و جعفر عقیقه بعد از آن بکمال گیرند و بخند کنند و همواری بر منتهای شایع
و بر آب زنده جریست طریق آب گیری کار و یا قند نش اول معمول کرد
در آتش تبانه تا بزرگ شود و یا در کرم بزم آتش در روی غده بسیار تر دم آن معمول
بکند از آن و آتشی بر آتش آن مسکه بکند از آن و آنکه خطه جعفر عقیقه بودی است و جب از آن
بر روی غده مکرر بکند از آن تا آنکه سرد شود و طریق آب گیری شیرین بجان بخور تبانه
و در میان شمع و در غم نمایی که افخته غش کنند و چینه آن نگاه دارند تا سرد شود
بعد از آن روی شیرین را بسیار خوب بپاشند تا تبانه شود و آنجا را جریست
بکند از آن و پیراخی بر روی شیرین بمالند تا وقتی که بر شمع و جعفر عقیقه
گند از روی آتش دارند و در میان روغن سرد نمایند و دیگر احتیاج به تهنیت

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم الباب الثالث في المنهج الرابع من المنهج المتين
 في الموارث وفي مقدمته وحسن مطالبها المقدمة فاذا ذكرتها قبل الشرح
 في نفل الاحاديث اشارات وحيزة الى غير محمد لا بد من ارادته فخص من هذا
 الفن من ايقانها ليصير على بصيرة من امره ولا يكون غابط حيط العصور
 الى السهام والهي بها الفروض في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع
 والثلث والثلثان والثلث والدرس وقد يعبر عنها بالنصف ونصف
 نصف نصف والثلثين ونصف ونصف نصف او بالربع والثلث ونصف
 كل ونصف فالنصف للزوج بدون الولد وللبنات والاحد الا عيانية
 او اللاب مع غيرها اذ لم يكن ثمة ذكر والربع للزوج مع الولد وللزوجة وان
 لقدوت بدون الثلثين اما اولهن معه والثلثان لماراد على الواحدة من البنات
 والاحوات على نياكس ثمة والثلث للام مع عدم الحي حيز من الولد والام
 والثلثين فاضا عدة من ولد والدرس لكل من الابوين مع الولد والام مع الام
 وللواحد من ولد وركبها ثمة التناينة بعد سقوط المكر احد وعشرون بعينها
 ممكنة وبعضها يمنع فالحكمة اجتماع النصف مع مثله وكل من الموارث
 ستة والرابع مع كل من الثلثة الحيزة ستة والثلثين مع الرابع والاحد
 احد عشر والثلثين مع الخامس والثلث ثلث عشر والدرس مع مثله
 اربعة عشر واما سواها ممنوع وهذا الشكل متكفل بتفصيل هذا الاحكام

المنهج

النسب بعد دية اربع فان شرب
 العدد ان فتم ثلثان والافان فتم اقل
 الاكثر فتم اخذان واذا كان قدما فتم
 فتموا فتمان فمادون كسوره
 والامثان فمادون فتمت
 الاكثر على الاقل

فان لم يبق شرف فتم اخذان وان بقى ثمة المستوم عليه على ان
 وممكن فان لم يبق فتموا فتمان والمستوم عليه الاخير عاودها فتم
 جزءا وبعينها وان بقى واحد فتم ثمة ان ربما يسير الفقهاء ارسلوا ان الله
 عليهم المنة اخذين متوا فتمين فتموا فتمان فتموا فتمان فتموا فتمان
 المتوا فتم بالبحر العام وهو غير عند من فيها بين الروس والسهام
 فيرون الروس الى جزاء الوفاق وهو الكمال الا في في كل من العذر
 كما ستعرفه فخرج الفرضية من الاقل كما في الابوين وثمان بنات فتمان

رؤوسهم سهمين ثلثا فبق بالربع فينضرب اثنين في ستة ليعبر عن
 اثني عشر ولو علمت بمقتضى الثلث اقل لعلمت اصغاف ذلك
 الكسر اما في هذا وكذا وصفت وهو مستخدم في متعدد او مركب في المصطف
 وهو اما شأنا او ازيد ويخرج المفرد سبعة وكذا الكسر فيخرج المصنف
 مصروف خارج مخرج وانه يعطى في بعض من غير نظر الى النسبة
 فيخرج ثلث الثمن اربعة وعشرون ومخرج نصف سدس الربع ثمانية
 واربعون والمركب الثلث مخرج مصروف مخرج احد مفرديه والاول
 ثمانية وخمسون فبق ان توافقا والاكثر ان تداخل وتساوي فبق
 في نظر النسبة بين مخرجي شأنا ومفرد ثالث وتقدر بالثمنية كما فرت
 ثم بين مخرج الثلث والمفرد الرابع وهكذا في مخرج الثلث
 والربع والسدس فينضرب الثلث في الاربعة للثاني وتكتب في المصنف
 للثمن اقل ولو كان التركيب رباعيا باصغاف الثلث فينضرب الاثنى عشر
 في مخرج الثمانية ليعبر عن اربعة وعشرون
 ان تلاحظ مخرج المفردات فالداخل تسقط وتكتب بالاكثر والمفرد
 يستبدل به ونقطة وكذلك بقدر ما يوفق لمثل التوافق الى الثاني
 فانضرب بعضها في بعض وهي اصلها المخرج المشترك فيحصل مخرج
 الكسور التسعة تسقط الحصة فما تحتها للداخل ويستبدل بالستة
 بعضها لموافق الثمانية فيخرج التسعة فتسقط والثمانية
 توافق العشرة بالنصف فانضرب الستة في الثانية وهي اصلها في
 السبعة وهي اصلها التسعة ليعبر عن اربعة وعشرون
 وهو مخرج كسور التسعة
 حصة مخصوصة سمى فرضا ويعبر عنه فقرات وافتتسم الورثة

الضبا لهم

اصحابهم من الشركة اما بان يأخذ كل فرد حصة منها بانفس لا غير
 او بانفس او اردما او بالشي بينهما بل بالقرابة او فزوت بالاول
 وفزوت بالثاني او فزوت بالاول وفزوت بالثالث فالاول
 كالحث وزوج والثاني كالب وبنيت والثالث كالحث وبنيت
 والرابع كالب وام محبوبة وبنيت واما مس كالبون وامين ثم
 اصغاف الورثة ثلثة نصف ياخذ بالانفس واما يعبر عنه
 لانفسك عنه ولا يرث بالقرابة اصلا وبهم الدم والاف والاف
 ومفردا منها والزوجة ونصف يرث نارية بالقرابة
 واحذر بغيره فرضا وحده او فرضا ورثا وبهم الاب والبنيت
 ومفردا ونصف لا يرث الا بالقرابة وبهم كمن عداهم لا يرث
 اذا استقلت الفرضية على فرض مع ردف الفرضية
 قدس الله ارواحهم قسمته الفرض الاول ثم الزوجه حصص والبنيت
 الفرضية ابتداء على ما يقتضيه الزد الارباع والاضحى كما سلكه
 سلطان المحققين بغير الملة والمحق والدين فزوت الفرضية لكان
 فقر بنية اب واربع بنات يتصح على المشهور من ثلثين وعلى سلكه
 قدس الله ارواحهم من حصة وفرضية زوجة وحصل سموات على الاول
 من ستين وعلى الثاني من عشرين وهذا الطريق قد يكون والاضحى
 الصحيح كما رواه محمد بن مسلم عن الجعفي عن ابيه اقره جعفر بن محمد
 السراطا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امير المؤمنين عبيد بن جعفر بن جابر
 مات وترك ابنة وامه لابنة النصف وللأم السدس لقسم
 على اربعة اسهم فما اصاب ثلثة اسهم فهو لابنة وما اصاب

سهما فهو لثم ووجد فيها رجل ترك ابنته واليها لثامته المصفى
 ثلثه سهم وللأبوين لكل واحد منهما السدس فكل واحد واحد مناهم سهم
 بقسم المال على خمسة اسهم فما اصاب ثلثه فهو لثامته وما اصاب
 سهمين للأبوين والجد والجدات والجدات والجدات والجدات
 ان محنت النصفين فلكلام وان كبرت على فريز واحد فاصبر رؤسهم
 في الاصل ان بابيت سهمهم وجزر وفقهما ان وافقته كالأبوين ثلث
 بنات نصف ثلث في السبعة لثامته الاربعه فالسبعة من
 ثمانية عشر ولو كن ثمانية فله اثني عشر كما هو لو افقته في الربع والكرت
 على اكثر من فريز فاما ان يستغرق الاكثر من جميع الفريز او يخصص لبعض
 وكيف كان فاما ان يكون بين رؤوس كل فريز عشرة وسهما
 وفق فريز رؤوس الجزر الوفر او لا يكون ثمة وفق فاصلا فله كما
 يكمل لثامته او يكون في النصف فلكل النصفين يرد ذات الوفر وترك
 عدلية على حالها ولعد العمل بما يقصيه احد هذه الاحوال ينظر الله
 اليها حال الرؤوس فان ثلثت فاصرب احد مناهم في الاصل او ثلثت
 فأكثرها ولو افقت ففرض رب جزر وفق فريز في عدد الاخر ولو افقت
 ففريز ثلثه ويمكنه او بتأبيت ففرض رب عدد فريز في عدد الاخر
 وهي اصل في الثالثة ويمكنه او قد لاج في هذا الربع وعشرون
 صورة عليها تروى سائر الاكثر والاثنا عشر المستغفرة
 منها في الامهات من هذا الباب وهذا الحدول كان في توضيح
 هذا الاجل وتتبع هذا الاعمال ومن الله العصمة والتوفيق

دعا اینست

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا دَائِمُ يَا قَدِيمُ يَا وَاحِدُ يَا أَحَدُ

يَا صَدُّ يَا فَرْدُ يَا وَثَرُ يَا ذَا الْجَلَالِ

وَالْإِكْرَامِ يَا أَدَمَ الرَّاحِمِينَ

متمم
م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقائل کوید هر که را حاجتی باشد

باید که غسل کند و دو رکعت نماز کند

و در هر رکعتی یکبار فاتحه و سوره بار

سوره اخلاص بخواند در مقامی نماز

کند که شهاب باشد سلام باز دهد و

بهیچ طرف ننهد و صد بار این دعا

بخواند اگر پیش از هفته آن حاجت که

خواهد روا نشود بر من که مقائل الغیث کن

٤٧٥

٤٧٦

٤

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document, written in black ink on aged paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. A large, faint watermark reading "jagir.abbas@yahoo.com" is visible across the page.

هو
اذا رايته الزوايا في المنام فانظر الى الالبسة
التي كانت فيها كم هي من الشهر ثم خذ لكل ايلية من الشهر
من القرن من اوله الى ايلية الرفاع ثم خذ من التسعة الاخيرة ايات بعد التسعة
آية ويعدد الالباس فالاية الاخيرة يكون فيها تفسير الزوايا

[illegible][illegible]

فهي تله لها بهذا المعنى ولها ايضا اثار معلوله يمكن العلم
 بها منها والبرهان على اثبات الواجب هو ان الموجود لا يتصور
 الوجود فالواجب والا فاما الممكن وطبيعة الممكن من حيث يحتاج الى
 موجد وهو الواجب لا غير ثم اعلم ان الالفاظ المعبر بها
 عن الذات والصفات **بأي لغة** مشتركة لفظية لا لغوية
 لاستلزام المركب من مطلق اقله الشيء والوجود ومقيد
 ومطلق التركيب في حقه تمام محال لا يحتاج الى الخوض فيه
 الوجود مناف له وهذا اصل اصيل يختم التحفظ عليه في
 اليد وهو باعتبار عموم الفائد في بحث الذات والصفات
 بالمقدم على الكل حقيق لا ان توقف برهانه على اثبات
 الوجود بعثنا على تأخير عنه وشبهه وجوب التصديق بها
 وهو فرع تصور هامد ففة باننا انما نتصور على العقل
 نفى نقا ايضا لا اعيانها وهي كائنه في التصديق كما نتصور
 موضوع في هذا القضاء بالمقاييس كما في تصور المتع

حيث لا يحصل في الذهن بنفسها ولا يمثالها لعدم المنع
 فالواجب واجبا لوجود متمتع التصور والمنع متمتع
 والتصور وقد ورد النص عليه من الامام ابي عبد الله
 قال كل ما يتصور باوهامكم في ادق معانيه فهو مصنوع
 لكم مخلوق مثلكم مردود اليكم وهذا من كمال سجاية
 اشار اليه الامام ابو عبد الله فخطبا لزيد بن وهب
 اذا عجزت حواسك عن ادراكه ايقنا انه ربنا بخارج الاشياء
 فمع تصور الادراك عنه فلنخرج عن حد القطع والتشبيه
 ولنا قال سيد العارفين ما عرفت ان حق معرفتك وما حسن ما
 قال الحكم في هذا المعنى انجزه غير ان انيت غاية
 فهمت الله **نيت** واعلم ان وجوب الوجود ليس من الصفات
 بل هو كيفية لئسبة الوجود الى الذات فالترافع فيما انه عين
 الذات غير معقوفة اتمل في صفات الذاتية وهي
 الكالات التي يستحيل ورود السلب عليها بخلاف صفات

والضابطه من يتبع مولانا علي ابن موسى الرضا عليه السلام
 في كتاب عيون الاخبار ورواه الشيخ الكليني قدس سره
 ايضا واصولها الحيقه والعلم بكل معلوم والمقدرة على
 كل ممكن بمقدور بمعنى سلب نقص الموت والجهل والجهل
 والبرهان على اثباتها وسائر الكمالات هو ان الواجب
 للمسا لي عن كمال يكون مركبا من عدم هذا الكمال
 على انه عدم ملكة لا عدم مطلق وهو موجود بوجود
 موضوعه كالعسي بالنسبة للعسي فلا يكون واجبا
 لان وجود المركب فرع وجود اجزائه فمن حيث هو مركب ليس
 بضروري الوجود لعدم بعده الجزء فوجب الوجود لجزءه
 الكمال كل الكمال وهذا البرهان من خصائص افكارنا
 بمن الله وحسن توفيقه فهو ليس بجوهر اي الموجود لا في
 موضوع ولا لعض اي في موضوع بالانواع مما ومقوله
 العشرة المشهوره لان بعضها الامكان وينفيه الوجود

منزه عن الزمان وهو مقدار حركة الجسم الاعلى والمكان
 سطح المحوي في المحرر والحاوي في المركز وما معناه
 المتوسطات والجزء يعني مقصد المتحرك من حيث انه متحرك
 على جهة الاقل ان فضلا عن الافتقار الموجب للامكان
 وايضا لو كان فيهما فذلك الكون اما نقص تعالى الله
 واما كماله فيلزم الافتقار في الانصاف به اليها وكيف
 يفقر لما هو ابداه فلا يجوز عليه الرتبة البصيرة لاستحالة
 شرايطها في حقه فله من الجهة والمكان والكافة
 واحاطه شعاع البصر عليه او انطباعه عندها وغيرها
 من الشرايط الغيبية عن المبدأ فلودل ظاهر على حازه
 فحصل على الاكشاف التام في العرفان كما انض عليه مولانا
 امير المؤمنين ع حين سأل عنه زريق هذا رايه ترك قال
 كيف عبد من لم ادره العيون بعين الابصار ولكن بالقلوب
 بحقائق الايمان بمعنى انه امت جبرائيل ناكما لا بالبرهان

البيان ولم عرض عرض كازوية البصيرة والفر الكمال
 كما قال **ع** وكشف الغطاء ما انزوت يقينا وهو الواجب
 لا يشترك له بمعنى ففي التعذر لا الوحدة العذبة التي هي
 من مقوله الكم المنفصل لان مقولات العرض منفية عن بقية
 كامن والبرهان عليه هو **الواجب** لو كان متعذر لا يشترك
 الكل في الوجوب فاما كان او عرضيا فاما ان كان عرضيا
 بسميت فيلزم التركيب منهما فليس واحدا **ع** فلو كان
 شبهة ان كونه المشهور في التوحيد يعني فرض واجبات
 بسيطتين مما تزين بنفس الذات والوجوب عارض من
 المعقولات الثانية والصفات الاثرية وليس موجودا
 خارجيا فلا يلزم التركيب من دفعه بان الاثنينية مستلزمة
 بالامتنان لا ما به الاشتراك ايضا فيلزم التركيب الملزم للوجوب
 وعدم الوجوب في الخارج غير معقولا كيف وما واجبا
 في الخارج وصدق المشتق في الخارج يستلزم وجوده **ع** لا
 شقاق

فيلزم نافي الاتباع عن الاشياء فلو لم يكن الوجوب فيمكن
 الواجب واجبا فيه ففيل بالقول بالصفات الاثرية عيبا
 وشبهة لزوم التعذر والبس في عدمها عابرة باتهام السلسلة
 الموضوع وتحقيقه ان ما بالذات الموضوع فهو العرض للعرض
 كافي حكمة السفينة وجالسها فلا يحصى عن التركيب على فرض
 التعذر ويمكن نفسية التوحيد اعني قوله عز وجل لو كان فيها
 اية لا الله لفسدنا وبيان ملازمتهما بل هو ما كان الكلا
 ملزم لعدم مكر فضلا عن كونه على وجه النظام لا انه يمكن
 به ان التماثل كافتروها به وتفسيرهم به مشكك لان حاصل
 برهانهم لزوم ارادة كل نقيض مراد الاخر لكان الاثنينية ولا
 المرادان لتناقضهما والواحد منهما لا يستلزم الآخر **ع** فلو كان
 عدم الكل ملزم لغير الكل وبعضهم **ع** فليعلم ان الواحد
 ولا يفيد لعدم امكان التناقض حيث يجب انهما حكيمين **ع** فلو كان
 في المقابلين فهو متعذر لان الممكن لا يلزم من فرضه محال **ع** فلو كان

الامكان بوجه اخر وهو ان لو كانا الهين اثنين لكانا متصفين
بنقص عدم التفرع وهو مناف للموجب البرهان الاخر على
التوحيد هو ان الاثنين اما ان يكونا متفقين من كل جهة
فترفع الاثنينية او مختلفين من كل جهة فاحصهما ممكن
او الاتفاق من وجه والاختلاف من اخر فان كان ماب
الاختلاف كما افد به نقص او نقص فعدم كما قالوا
واحد لا تعد فيه واحد اكثر فتنبيه احده في الذات
والصفات لاستلزام مطلق التركيب الامكان وجود
ذاته وعلمه ذاته وقدرته ذاته وكذا سائر الصفات الذاتية
ليس علما زائدا ولا علمية ولا قدرة ولا قابلية وهكذا
قال سيد العارفين امير المؤمنين ع كما التوحيد
فهي الصفات تعالى الله الملك العلام عر او هلم الانام كما قال ع
الحمد لله الذي من انكر فاما انكر من نظره فليعتقد غاية
للوحدة معنى واحدا وهو انه ليس بممكن ولا معرض بزيادة التقليل

٤٨٨
في الصفات بدوي خرب تو مشاطر دستا كشيد چه
شرم داشت که خوششید نه بیا را بد فالصوفية ان ارادوا بالوحدة
الوجودية ان الوجود الواجب الحقيقى واحد بمعنى ان الامكان
بالنسبة اليه كالعدم او ما يؤول اليه فقط الواحدا ولا فطاهر مقام
سفسطه كما لا يخفى وهو القديم الازلي والباقي الابدی وما سوا
موسوم بالحدوث لانه مجهول ومخلوق له واجبا للموجود حال
فهو مسبوق بالغير والعدم ولا معنى للحدوث سواء يؤيد ذلك
الحديث المشهور كان الله ولا شئ وكما الكبرياء عز وجل
القول بالعقول في سلسلة ربط الحوادث بالقديم تنبئ
نقص مباشرة فاعلية كل شئ بنفسه بلا توسط عامل ويمكننا
بالحديث المستفيض عن ابي العاصم سلام الله عليهم ول
ما خلق الله العقل خلقه عن يمين العرش ثم قال له اقبل فاقبل
ثم قال له ادبر فادبر ثم قال عز وجل لا اله الا الله فاعلم
منك ايا لا اله الا الله وياك اياك اياك اعاقب بارادة الابد

فهما بعد الاتحاد اما موجودان او معدومان واحد منهما موجود
والآخر معدوم فلا اتحاد فقال الله عنه وايضا فالحلول والاتحاد
اما كمالان او نقصان والثاني منفى بالوجوب والاول يستلزم
الاحتياج في الصفة الكمالية الى المحل والمثيرة لغير المحل
والاتحاد لهما والواجبة والحديث القدسي المروي عن اصحابنا
العصمة سلام الله عليهم ما يقرب العبد من ربه حب من الفرائض
فان ادى النوافل احبته واذا احبته كنت معه الذي يسمع
وبصير الذي يعصيه ويرى الذي يبطن به محمول على المجاز
كنائية عن كمال الجبر الاختصاص لمعارضته البرهان الفعلي
للتأويل وامثال هذه المبالغات شائعة في المحاورات فالتدبر
والرحمة والاحسان والمجود والامتنان من الصفات الذاتية بعد
جواز سلبها بوجوب وان عبر عنها بصيغ الافعال لا يفهم منها
الافق نقاؤها المستلزم للنقص تعالى الله عنه
في الصفات الفعلية وهي التي يمكن رد السلب عليها والاستغناء

الذي ينشأ من الخلق ويمين العرش كناية عن بركة العلم والاقبال
هو الاعتبار المعلوية والادبار العلية ونوجلاله وانجي
واستحقاق الثواب العقاب وكونه مناطا للتكليف باعتبار
ان النفس الناطقة الانسانية باكمل موجود ممكن سواء انما
وجد باشراف منه عليه بقدر قابليته كما حققه الحكماء
ومعلولات ما تحت الكون استعداداتها من طبائعها ونش
استقرت مادة لفيضان صورة فاضت من العقل الفعالي
عليه دفعة وافاضته ليس بالقصد الى النوافل لان العقل
لا يلتفت الى النافل بل افاضته الصور على القوابل من لوازم
ذاته وعدمها انما هو لعدم القابل وعليه يحال ما قاله الله
تبارك وتعالى ان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر
معلوم والواجب لهم منه عن الحلول والاتحاد لان المحال
من حيث هو حال محتاج الى محله ومناخه عنه في الرتبة للتحقق
ممكن بالاتحاد محال في نفسه لانه صيرورة شيتين شيئا واحدا

الاضاف بعض الفعل فانه ليس عين الذات لا تعرض يجوز
 سلبه ولا عاضا للزعم التركيب فلنعتقد مقتضى البرهان
 ولنفرق بالفجر فان العجز عن الادراك ادراك ومن الافعال
 الارادة يجوز سلبها على بعض الوجوه كما لو قيل اراد خلق
 زيد ولم يرد خلق عمر ومثلا ينبغي ان ليس بفاعل لا قصد له
 بل راي الحكمة والمصلحة لمنافاة الكمال فافعاله القامعة
 بالاعراض لا الاعراض الباعثة المعينة لا تمناع نقص التغير
 والاقوال وعينية العلم بكل معلوم للذات القديم الاقرب
 بسهلا تقصر والارادة على قديم حتم وعزم ولا يوجد في
 سلطانة كان الارادة لان خلافه نقص الحتم لا يختلف فيه
 كما في افعاله والعزم هو المصحح لاختيار العباد وقد تهم
 وتمكنهم من الفاعلية ويشبه ان يكون تخلية كما ورد
 في الخبر انه امر ابليس بجن ادم ولم يريها وزهى ادم عن كل
 الشئ حتى وقد اراده والمشيئة سابق على الارادة وهي ايضا

٢٩١
 من الافعال بمعنى انه فعلا اذا علم الاصل ليس عديم المشيئة به
 لنقصه وقد روي في الكافي عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم
 ان الله خلق المشيئة بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشيئة خلق
 المشيئة بنفسها عبارة عن فعلها الاستحالة تقدم الشئ على
 نفسه والقدر والقضاء باعان الارادة والقدر يجوز
 يتغير اذا كان موقفا معلقا بشرط عدم اخباره عن غيره
 الحتم لعدم جواز كذب الاولياء ويعتبر بقيه الاقدار بالبداء
 وهو من خصايص مذهبنا الحق وقد طعن الفخر الرازي عليه
 بتجوين والقول به لعدم فهمه المزمع نعمنا من المعينة من معنا
 اللغوي وهو النظم على الفعل وقين قد اجاب عنه ضريح الحق
 الطوى قول الله عز وجل يحير بهذا الجواب وقد روي من استنبأ
 عليهم السلام ليس من امر لم يؤمن بالبداء وكذا قاله في ذلك
 في دفع المكان وحصول المراتب فاسأل والقضاء هو
 لا غير كما روي عنهم عليهم السلام علما بالارادة وقد روي في

والملك السلطان يستلزم القدر والقضاء كما لا يخفى على
 اولي النهي ولنرجع في تقريرهما الى المعنى سلبى لا يلزم منه
 نقص تشبيه ولا جبر ولا اجبار وهو طريق صعب في الامور
 ولا نفهمه بانه تعين العقول والافهام وتقرر الاستدلال
 الاقلام ولذا هي عن الامام الهمام امير المؤمنين ع حيث قال
 بحر عميق فلا تجو له حديث ومن الافعال التكلم بحججه
 بمعنى انه نعم ليس عديم التكلم اي ايجاد الكلام وهو لغة وعرفنا
 الحروف المسموعة المنطقية ولو اطلق على ما في النفس فهو حجاز
 كما قال الشاعر ان الكلام لغو الفؤاد وانما جعل اللسان
 على الفؤاد ليلا ولا يرب في حدوث الكلام وامكانه لكونه غير
 فار معرض للعدم والبرهان عليه هو ان الافادة والاستغناء به
 عمدة نظام النوع منوط به ووجوده كمالنا فلا محالة يختلج
 بالفؤاد هداية الله تعالى العباد والمصالح المعاش والمعاد بهذا
 الماوس فكلا القدمرة والكبرياء يلزم ان يكون موجودا وهذا البها

مستنبط عن كلام الامام علي بن موسى الرضا ع في بيان الحكمة
 على هذا الوجه في خلق وجوه الناس على وجوه شتى بحيث لا
 يشبه وجه بوجه وقد علم باستيناسنا به في طرق الافادة ولا
 ان هدايتنا به رحمة فكلا الرحمة ايضا يستلزمه فافهم والحالفة
 والزائدة والرضا والتخط وغيرهما مما يحجز رتبة الافعال ولعلها
 بالمفاهيم السلبية كما حققناه انفا والاعتراف بالعجز عنكم
 ما عرفناك حق معرفتك في النبوة وهي فعولية الربانية
 وهو الخير والشر وهو الرقة والنبوة عفا هو الانسان المحض لله
 بلا موسط احد من البشر وهذا التوراة منقسم ببلات اجزاء
 في وجوب التكليف وهو فرع للحسن والقيح العقليين
 وكوننا فاعلين بالاختيار اما الاول فلا بد قبل تحقيقه من تحرر عقل
 النزاع ليرد النفي والاثبات على شيء واحد فاعلم ان الحسن والقيح
 على ثلثة معان الاول كون الشيء صفة كمال او نقص والثاني ما لا
 الطبع ومنازه والثالث كون الشيء بحيث ترجع المدح في الدنيا والآخرة

والله تعالى اعلم
 في التذليل والافتقار
 في الآخرة وهذا هو الحق
 بمعنى ان الحكم في الواقع
 او بعد توجب الحسن او الفج
 ام لا ولا ريب في ان الحسن
 بالبرح وبما كان لا يستدل
 بالبدئية او بالنظر والاستدلال
 غير صالح للخلاف اما الثاني
 مسبوق بالقصد والارادة وليست
 فسر الخبال للغبنة شاكرا
 تجارب الضوابط الكلية
 كالترك الله في ملكه حيث
 والله يفعل ما يشاء وبكلام
 عن الصادق فانفقهم الغفلة
 فلم يزلوا في ملكه حيث
 فانهج الى ثبات التكليف ونحو
 لا ريب في انه راجع
 على

قوله
لأنه ارشاد الى الصواب
والان العاقل قابل له فهو
ثابت في حقه من الحكم العليم الرحيم
فثبت الحكم وهو لا يتغير
في الامور خارجة عن صفاته
فثبت الحكم في كل من شئ
وقد علمنا ان الله تعالى
هو المصوم الثابت عن الله تعالى
الكمال المعصوم الثابت عن الله تعالى
والبرهان عليه هو ان عقولنا لما لم تكن مستقلة بالبرهان
عز ثانيا واخذ الاحكام من صفاته
من تعالى الحكم عن الغز العليم والاحراق والاستياس براد
التقدير والاثبات وهو منصفة الحبسية الاستياس براد
كامل نوعا رعاية الله على عباده وحجته واداره ويعوم ناره ليهلك من هلك عن
رب نوعا وهو خليفة الله على عباده وحجته واداره ويعوم ناره ليهلك من هلك عن
بنية وحجته من حجته واداره ويعوم ناره ليهلك من هلك عن
العقول ونحن نعلم ان الصالحين
من الغنى والفقر

شاهدوا خوفنا منكم كما ينبغي
 القضاء الوطن من غير غيبة كانت في
 نزل الشمس في يوم الغمام فلا يبق الا انما كان من
 في بابيته في التجر والارض لا يبق الا انما كان من
 انه من الكل ولعمري ان الغيبة من كل طيفه كما هو في الاما
 كظهور الحركات وقد ثبت وقوع الغيبة من كل طيفه كما هو في الاما
 وكتاب كل الذين وتمام النعم عن الشيخ في باب اسرارنا في قلنا من
 فطالع واعلم ان تعدد الانبياء الخو في باب اسرارنا في قلنا من
 الوحيد في الكمال ان تعدد انبياء الذين ولكنهم رخصه كما قال الطاهر
 علماء امة كتابنا في باب اسرارنا في قلنا من
 والكمال على حدنا للقدس الاله ليس في خلاف المطلق وبسبب
 عن الكمال المطلق والواجب الجواهر كما لا الوفاء على العالم
 التقى الناقص الامكانية ويرى
 وبهم

الى الكمال
 المتكبر عظمته الذي
 ومن من العيون خلقه باخلاق الله وانصافه
 بصفات الله فهو من بين الانبياء من طهر من الاوساخ
 ولا حاس وكيف يجوز في الحكايات انهم من الزينة وفعونا حفظ الدين وقولنا
 وقد روي عن ائمتنا عليهم السلام في الحكايات انهم من الزينة وفعونا حفظ الدين وقولنا
 فيما استطعتم فان الجحيم من ان العمل في الدنيا وفي الآخرة
 قلنا الماعوضها وكبارها من ان العمل في الدنيا وفي الآخرة
 لا نال عهد الظالمين والظالم هو وضع في غير موضع وعصمتهم
 نفي ما سلك ظالم امر اليوم القبيح في انفسهم لخرج النيات
 الروايات الادعية الماثورة والاستكاثرة والخضوع ما لا يحل ولا يحرر
 في مقام الذل والخشوع والاستكاثرة والخضوع ما لا يحل ولا يحرر
 بالنسبة الى معرفتهم الكامل وكلامهم وقولهم مع نقص الامكان
 الى الكامل المطلق والملك الحق وتعالى
 مثل هذه الحكايات
 اللواتي

عبد المطلب بن
صلى الله عليه واله

يا سي الحفظ
نواميد
الذي حفظ
نوام

النوع الثاني المصطفى
والاحكام السابق الشريع اعلم من غير
في احكامه العلميه فريكان الشريع اعلم من غير
بلاماره فيها الحق والتوفيق اعلم من غير
عن نصب الولايه بان هاتين المراتين كان لهم
لما رتبهم بحيل الدين في نفيهم وطعن عليهم
في شرح نهج البلاغه وحديث الفيل بابا مولا نارنيا واجنا عبد النبي
ورايه الشايخ ظاهره في من خلافهم حتم الله على قلوبهم
وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم وهذا النوع انقسم
في من من الحجة الى امام في كل زمان من الائمة الثمانية
اجزاء
عن النبي صلى الله عليه واله عليه وسلم في قوله ما كان
بيننا خاتم الانبياء لا نبي بعد كان الله تعالى في شرع من حاقه
احد من جاحك ولكن رسول الله وخاتم النبيين فلا بد لشرع من حاقه
موصوم يضبط حق الضبط ويوصله الى الامة على
الان

مصلحة
الافتاء والاستفتاء يكون
دين الله يحفظ محفوظا باقيا بقاء
التكليف ومقتضى الحق في وجوده ومن يتبعه من على
ما امكن والختم من الله بما على عبد المحض وكل الامة لا يمكن
هذا المنصب العالي كما روي عن اثنتا عشر عليهم السلام ان الفضايلة منهم
عن النبي وما يفهم الجواب بالشرط مجي الاعمال والطاري لسيا الزا افرى لعله
يفهم ومنهم من فهمه ولكن لا يضبطه وفيه او بعضه فمن يدبر فيفطن
ويشعر من مع المنوخ او العام والمطلق والمشارب والجلال والشمع
الاحكام النارية ومنهم من مع الكل وفهمه كما سمعه ولا حفظ
بحيث لا يسهو ولا ينسى وقد اعترف به الخاصة والعامة في كل
عليه ابن ابي طالب عليه السلام وقد اعترف به الخاصة والعامة في كل
العلم الرحيم ان بخان من الامة اما ما حافظ للدين الى يوم الدين
وتجده على الخلق اجمعين فمير في النفق النارية
بنو خير رحمة وحفظ
نبيته

فيقولون يا محمد بن عبد الله
 قديم اللسان الدين حبيب
 فيه آيات محكمات تبدل بها كل نوع على ما كان
 آخرتنا بها تبتدل بها كل نوع على ما كان
 فأنك لا تقيم بعلم من الله وبينه وبينك وبينه
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب **أفان كان الله الصامت** والكلام الله الشا
 فهو نور على نور ووجوده واجب ووجوده واجب **والله** في كل
 لا من يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم **والله** في كل
 في وجوب كونه من ربي القريب **فهم الذين جعل الله**
 الله تبارك وتعالى قل لا أسألكم
 سؤدتهم أجل التبليغ كما قال **الله تبارك وتعالى**
 عليه **إحس إلا المودة في القربى** والبرهان عليه هو أن الله
 حكيم رحيم فلا يقوت شيء من المصالح من جهة ولا إحسان
 رحمة وإذا كان الحافظ من أهل البيت والعروة الطاهرة كما
 النب وأصوب كذا إلى سائر معقود
 التمسك به بأسبق

وأقرب
 فهو تسانع من الدين
 وأكل لها فادخلنا على الله عليه السلام وهو أكل
 الأعلى لا يفرق بيننا نحن مثاله العقول والأفهام وهو أكل
 القربى والمكانة بحيث لا مثاله العقل والأفهام وهو أكل
 نوع الإنسان على التمام خليل أقسم بعض الخليل وجليل علم بقدر
 غاية الغايات بأسرها لآله لولا أن عذ الله عن أخوانها تبارك
 الأفاضل فأنزل رحمة في أهل بيته وجعلهم نوابا على سنته إنهم
 عليه وأكل الأكرام وأنعام اليد بخلاف أن خرجت هذه الأكرام
 بيته فأنه شبيه غل له عن رهبة العلية والرفعة البهية وفيد
 لقلبه تعالى الله عنه أما ترى إلى عا **الخليل الأمامة** في بيته
 تشر بها نفسه كما أخبر الله عنه بقوله الكريم إذا نزل إليهم
 أماماً قال من ذريتي
 في أمامتنا

صلوات

عناية الكلب

غير امتناع
كانوا اهل ظن واجتهاد بحيث
لا يشبه فيه ولا يجها لا يلق بمصطلح الخرافة
المطلقة عن الله تعالى والهادي الى الحق اليقين الامام المخصوص
في امتناع عليهم السلام الوجوب وجود امام في كل عصر ضمان وما اذعها
في الامتناع عليهم السلام الوجوب وجود امام في كل عصر ضمان وما اذعها
غيرهم وليس باهل وهم قد رتب سائرهم على لوث الاضحايج
الاجتهادات الظنية وقد نص الله بآياته على وجوب طاعتهم
عن وعلا خطا باعانا ما اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
ظلمة في الوجوب لا يجب للعدو عند حذف المطاع
هذه الامة الزوال وتوايه صلوات الله عليهم
المعصين

التاليين
ففي استحقاق وجوب الطاعة
المطلقة والترب الذي ذكره حافق الوفاجيب
لا الظالمات المختلفة الالهة الذي يرضى بغير غضب للتيار
كراهة الغرض العفان لا تكون الى الذين يملكون انفسكم انفسكم انفسكم
ليس تقاطع الاله الا في الاولياء المعصومين من اهل البيت عليهم السلام
الموجود منهم من بين وجود فرض على كل طهارتهم ففان من قال اننا
يريد الله ان يذهب عنكم التوجس اهل البيت ويظهركم تطهيركم كما روي
الموافق والخالف بطرق عديدة نزل في علي وفاطمة والحسين
عليهم السلام فكلام النبي بعبارة فقال السلام عليكم فقالتم سلمة من قبل
فظهرهم تطهيرهم فقالتم سلمة من قبل
فانهم

[illegible]

فأمر الناس بالصلاة
فاجتمعوا للاستماع وحشدوا
لاستماع فأخذ بعض من بني أبي طالب
وعاداه من لادن بن عيسى بن أبي طالب
بكم من أنفسكم قالوا بل بقل من أنفسكم
وعاد من عاداه وانصر نصرة
فانتم عليكم أنفسكم وضيت لكم
ولايته ثم بعث إلى خبائه ومن الناس
فاستغلو بالتهنية والتسليم عليه باسم المؤمنين
لداين أبو طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن
شهد الموالف والخالف بتواخير الفديرو
اختلافهم في معناه
المنصف

ليست من جميع
الناس في صعيد واحد من التوجه
إلى التوال وكجول والبر على وجه القول والضم
وأما التجربة في الحساب والحج فغير ناسيب الكبار والأموال والديار
الذين يمشون في دار الفناء بين الحسن والمسي والمؤمن والكافر والفقير والغني
غير صالحين للأعمال لأن النسبة إلى كمال الكبار إنما هو بغير العلم
وقد قرنا بقاء ونجاة سببا بالنسبة إلى كمال الكبار إنما هو بغير العلم
وظهر الأحوال وكمل الأبناء والأعمال بالنسبة إلى النفوس المستعدة لها الذين
والآخرين والأعمال بالنسبة إلى النفوس المستعدة لها الذين
لم يتلوا وما ظهر قد استحقاقهم في هذه الدار كالأطفال النجباء
وقد ورد في الروايات تكليفهم بشيء وامتحانهم برياضة سعادتهم ونعيمهم
عصفا الله وآيكم عن التلو
بأدب

٥١٢
 دار الفقه والفتوى
 بالوقت عالم الزمان في عبادته فلم يكن الاضرب
 في طائفة وجناب سبيل لا في عبادته فلم يكن الاضرب
 اعمال الذين ضل سبيلهم في الحق الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون
 في ان السماع في جوارحه المعلوم لا يقضي وان السماع
 لان الاقوال القطعية وانما يفي حوز الامانة بجميع الشخصات في كل السبيل
 بل انما يتكلم الجميع والفرق في انما يفي حوز الامانة بجميع الشخصات في كل السبيل
 والثواب العقاب الثاني لما ثبت من ان فضائل الصور على الموالاة لا
 للعقل العقال ولا يمكن الاخذول ولا تراخي الفضائل وتختلف لان الامانة لا
 فتمت استقذار النفس تفيض عليه دفعة واحدة في كل ما يقع في العقل
 من خارج وهو خارج عن قانون الحكم الدنيا

jabir.abbas@yahoo.com

jabir.abbas@yahoo.com